

دارفور المنسية: أساليب قديمة ولاعبون جدد

بقلم: كلاوديو غراميزي وجيروم توبيانا



حقوق التأليف

تم النشر في سويسرا من قبل مشروع مسح الأسلحة الصغيرة

Small Arms Survey, Graduate Institute of International and Development ©
Studies, Geneva 2012

تم النشر لأول مرة في يوليو/ تموز ٢٠١٢

جميع الحقوق محفوظة. لا يجوز إعادة إنتاج أو حفظ جزء من هذا الإصدار في أي نظام استرجاع أو نقله بأي شكل أو بأي وسيلة دون الإذن الخطي المسبق لمشروع مسح الأسلحة الصغيرة، أو حسبما هو مسموح صراحة بموجب القانون أو بموجب البنود المتفق عليها مع منظمة حقوق التصوير والتأليف. ويجب إرسال الاستفسارات المتعلقة بالإنتاج خارج نطاق ما ورد أعلاه إلى مدير المنشورات في مشروع مسح الأسلحة الصغيرة على العنوان التالي:

Small Arms Survey
Graduate Institute of International and Development Studies
Avenue Blanc, 1202 Geneva, Switzerland 47

مدقق السلسلة: إميل ليبيرن

مدقق النسخة: تانيا إينولوكي

مدقق ومحرر: دونالد ستراتشان (stracd@yahoo.com)

رسم الخرائط: جيليان لوف (www.mapgrafix.com)

طبع في أوبتما وبلاتينو من قبل ريتشارد جونز: (rick@studioexile.com)

تمت الطباعة في nbmedia جنيف، سويسرا

الرقم المعياري الدولي: 978-2-9700816-0-9

المحتويات

٥	قائمة بالإطارات والخرائط
٦	قائمة الاختصارات
٧	الملخص التنفيذي
١١	١. التحولات السياسية والقبلية في دارفور: ظهور الصراع القبلي بين القبائل غير العربية...١١
١٢	التمرد المتقسم
١٣	تاريخ قصير لحرب جديدة
١٦	تبعات العنف بين القبائل غير العربية ٢٠١٠-٢٠١٢
٢٤	دور الجماعات المسلحة
٣٢	٢. الاساليب والتقنيات في صراع دارفور
٣٨	الاسلحة في دارفور: التسليم في الوقت المناسب
٤١	سلسلة الدعم اللوجيستي العسكري لحكومة السودان
٤٢	امتلاك متمرد دارفور للأسلحة
٤٦	٣. المستقبل: حرب على الجبهات الجنوبية والشرقية لدارفور؟
٤٦	صراع دارفور وجنوب السودان
	الجماعات المسلحة في الأراضي الحدودية لجنوب دارفور- بحر الغزال:
٥١	هل هي جماعات حرب بالوكالة أو جماعات محلية؟
٥٨	حرب بالوكالة في جنوب كردفان؟
٧٠	٤. الخلاصة
٧٢	الملحق: الجماعات المعارضة المسلحة الرئيسية في دارفور

٧٧ الملاحظات الهامشية
٨٦ قائمة المراجع
٩١ نبذة عن المؤلفين
٩٢ شكر وتقدير

قائمة بالاطارات والخرائط

- الإطار ١ الضربات الجوية والقصف الجوي في دارفور منذ أواسط عام ٢٠١٠
- الإطار ٢ عقوبات الأمم المتحدة على دارفور: مجموعة من الأدوات غير المؤثرة –
والمهمشة إلى حد كبير
- الإطار ٣ أيبي أخرى؟ الجبهة الجنوبية المرنة لدارفور
- الخريطة ١ دارفور، السودان
- الخريطة ٢ المنطقة الحدودية الغربية بين السودان وجنوب السودان

قائمة الاختصارات

CAR	جمهورية إفريقيا الوسطى
CPA	اتفاق السلام الشامل
CRP	الشرطة الاحتياطية المركزية
DDPD	وثيقة الدوحة للسلام في دارفور
DPA	اتفاقية السلام في دارفور
EU	الاتحاد الأوروبي
GOS	حكومة السودان
GOSS	حكومة جنوب السودان
IDP	النازحين
JEM	حركة العدل والمساواة
LJM	حركة التحرير والعدالة
LRA	جيش الرب للمقاومة
NCP	حزب المؤتمر الوطني
NISS	جهاز الامن والمخابرات الوطني
PDF	قوات الدفاع الشعبي
RPG	قاذفة من نوع RPG
SAF	القوات المسلحة السودانية
SPLA	الجيش الشعبي لتحرير السودان
SPLM/A	الجيش / الحركة الشعبية لتحرير السودان
SPLM - N	الحركة الشعبية لتحرير السودان - شمال
SLA	جيش تحرير السودان
SLA - AW	جيش تحرير السودان - عبد الواحد محمد النور
SLA - MM	جيش تحرير السودان - ميني ميناوي
SRF	الجيبهة الثورية السودانية
UAE	الإمارات العربية المتحدة
UNAMID	العملية المختلطة للاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة في دارفور
UNMISS	مهمة الأمم المتحدة في جنوب السودان

منذ عام ٢٠١٠، تحتل دارفور موقعا ثابتا على مسرح الأحداث العالمي. وتدعي حكومة السودان (GOS) أن النزاع المسلح الرئيسي قد انتهى فعليا وأن العنف المسلح بجميع انواعه قد تراجع بشكل جوهري وأن هذه الأنواع من العنف هي من النوع الاجرامي وليس نتيجة للمواجهات العسكرية (AP, 2009; VOA, 2010). وتعزز هذا القول بالبيانات الصادرة عن قيادة قوات حفظ السلام المشتركة بين الأمم المتحدة والاتحاد الإفريقي في دارفور والمشاركون في وثيقة الدوحة للسلام في دارفور (DDPD) في عام ٢٠١١ والذين رحبوا بتراجع العنف والتحولت الإقليمية الواسعة كسبيل للحل النهائي للصراع (UNAMID, 2011b; Gambari, 2011; VOA, 2010). وبالرغم من حفاوة التأكيدات، فإن الصراع في دارفور قد انتقل إلى مرحلة جديدة دون أن يلاحظ ذلك أحدا. فحيث أصبحت العديد من المناطق في دارفور أكثر هدوءا منذ عام ٢٠٠٩. وخصوصا بسبب انتقال مسرح الصراع نحو الشرق وبعيدا عن غرب دارفور والحدود السودانية التشادية. فإن أواخر عام ٢٠١٠ والنصف الأول من عام ٢٠١١ شهدت هجمات واسعة من قبل القوات المسلحة السودانية (SAF) والميليشيات تدعمها الهجمات الجوية والقصف الجوي مستهدفة مجموعات المتمردين وسكان زغاوة المدنيين على الرقعة الحدودية لشرق دارفور (AI, 2012). انظر الخريطة رقم ١).

على نحو جوهري، انتقلت حكومة السودان (GOS) جزئيا من استخدام الميليشيات العربية التي تحارب بالوكالة فقط لتعتمد على وكلاء الحروب المتشككين حديثا من غير العرب (والمسلحين حديثا). وادى هذا التطور إلى تغيير جوهري في الخارطة العرقية لشرق دارفور مستغلا التوترات الكامنة سابقا بين الجماعات غير العربية حول الأرض والعرق والهيمنة السياسية المحلية مولدا أحد أكثر موجات العنف العرقي اتساعا منذ اندلاع الصراع في عام ٢٠٠٣.

ويبرز هذا النمط الجديد، الذي يناقشه القسم ١ من هذا التقرير، تحولا جوهريا في آليات صراع دارفور مختلفا عن المرحلتين السابقتين من الصراع. وهيمنت على الموجة الرئيسية الأولى من القتال الهجمات على الجماعات غير العربية المتهمه بدعم التمرد، والتي امتدت ما بين عامي ٢٠٠٣ إلى ٢٠٠٥. وتم ارتكاب هذا العنف بشكل رئيسي على يد مجموعات ميليشيات قبيلة رعاة الإبل التي تدعمها الحكومة وغالبيتها من العرب مما أدى إلى موت الآلاف من المدنيين ونزوح مئات الآلاف من الناس. وبعد توقيع اتفاقية السلام في دارفور (DPA) في عام ٢٠٠٦، انقلبت الجماعات العربية بشكل متزايد ضد الحكومة وضد بعضها البعض. وفي الفترة ما بين عامي ٢٠٠٨ و٢٠١٠، كان للقتال بين الجماعات العربية حصة الأسد في الوفيات الناجمة عن العنف وبشكل ملحوظ بين جماعات قبيلة رعاة الإبل وقبيلة رعاة البقر في جنوب دارفور (AU, 2009, p. 112; Flint, 2010b);^٢ (USAID, 2010)

وبالرغم من تطور الأساس العرقي والسياسي للصراع في دارفور، فإن آلياته وأساليبه وتقنياته الأساسية – التي يناقشها القسم ٢ من هذا التقرير – مشابهة لتلك الموجودة في المراحل السابقة. وعلى وجه التحديد، فإن إجراءات وسياسات المجتمع الدولي بما في ذلك حظر الأسلحة الذي فرضته الأمم المتحدة على دارفور لا تقف عائقا في وجه امدادات السلاح للقوات الحكومية السودانية وميليشيات الحرب بالوكالة في دارفور، واللذان يمثلان الجناة الرئيسيين في العنف المسلح والمصدر الرئيسي لإمدادات المواد للجماعات المسلحة على جميع الجبهات من خلال

التوريد والاستيلاء. وعلى نحو مماثل، تابعت سلاح الجو السوداني نقل السلاح إلى دارفور دون عقاب ولا حساب وقام بدعم الهجمات البرية بقصف جوي لجميع ولايات دارفور خلال عام ٢٠١١ وغرب وشمال دارفور خلال عام ٢٠١٢ بالرغم من حظر مجلس الأمن للعمليات الهجومية الجوية منذ عام ٢٠٠٥.

بالمقابل، خسر متمردو دارفور أو هجروا العديد من «المناطق المحررة» التي كانت تحت سيطرتهم سابقا. وفي الوقت نفسه، فإن القوى الإقليمية التي شكلت تاريخيا المصادر الخارجية الرئيسية للدعم المادي - وهي تشاد وليبيا وجنوب السودان^٤ - مرت بتحولات سياسية وتغيير في الأنظمة وإعادة نظر في موقفها من السودان ودارفور مما أدى إلى تلاشي قدرتها أو رغبتها في تقديم هذا الدعم.

إلا أن هذه التحولات الإقليمية لم تلغي تماماً آليات أو دوافع تدفق الأسلحة أو المقاتلين أو الدعم السياسي عبر الحدود إلى الجماعات المسلحة في دارفور. فقد وضع تغيير النظام في ليبيا الذي رافقه إقامة تعاون سياسي وعسكري سريع بين الخرطوم والمجلس الانتقالي الوطني الجديد (Sudan Tribune, 2011e) نهاية لعمليات النقل التي ترعاها الحكومة للأسلحة والدعم المادي القادم من ليبيا إلى حركة العدل والمساواة (JEM) وجماعات المتمردين الأخرى في دارفور. غير أن كميات الأسلحة غير المؤمنة وعدم قدرة النظام الجديد على بسط السيطرة السياسية على جنوبي ليبيا ربما سهلت تدفق الأسلحة غير الرسمية^٥.

على نحو مماثل، فإن العلاقات الودية بين تشاد والسودان قد قلصت من حركة الأسلحة السابقة والمتمردين المتقلبين بين حدود تشاد ودارفور (Tubiana, 2011a). لكن وبالرغم من نشر قوة حدودية مشتركة بين السودان وتشاد منذ أوائل عام ٢٠١٠، لا تزال تحركات المتمردين على نطاق واسع في المناطق الصحراوية من الشمال الشرقي لتشاد وشمال دارفور ممكنة. ومن الأمثلة على ذلك عملية حركة العدل والمساواة (JEM) الناجحة لإخراج زعيمها خليل إبراهيم من ليبيا في ٢٨ أغسطس ٢٠١١ عن طريق الحدود الثلاثية لليبيا - تشاد - النيجر وليبيا - تشاد - السودان. وتوضح عمليات تبادل المعدات العسكرية الصغيرة التي تتم بين الجماعات المسلحة السودانية والتشادية أيضا حدود التقارب ونزع السلاح فيما يخص حرمات القوى المتمردة من الدعم المادي. ويذكر القسم ٢ تفاصيل عمليات التبادل هذه.

وأخيرا، لا يبدو أن استقلال جنوب السودان منذ يوليو/ تموز ٢٠١١ أدى إلى تغيير حاسم في العلاقة المبهمة بين متمردو دارفور وحكومة جنوب السودان (GOSS). ونظرا إلى أن تزايد الحضور السياسي لمتمردو دارفور في جنوب السودان أصبح أمرا واقعا لا مناص منه، فإن الوعد غير المتحقق بتقديم المزيد من الدعم المادي من حكومة جنوب السودان (GOSS) إلى متمردو دارفور يظل متربطا بإمكانية توحيد متمردو دارفور المشتتين ومشاركتهم في صراع جنوب كردفان والذي يعتبر على رأس قائمة أولويات جنوب السودان الخارجية، والعلاقة الثلاثية بين متمردو دارفور والجيش الشعبي لتحرير السودان (SPLA) والحركة الشعبية لتحرير السودان - شمال (SPLM-N)^٦.

ويستكشف القسم الثالث من هذا التقرير العلاقات المبهمة بين المتمردين والجماعات في غربي جنوب السودان وجنوب كردفان وقدرتهم على جر صراع دارفور إلى مواجهة الشمال والجنوب ذات النطاق الأوسع. وعلى وجه الخصوص، لا يصف هذا القسم الروابط المتزايدة بين متمردو دارفور والحركة الشعبية لتحرير السودان - شمال (SPLM-N) في جنوب كردفان وحسب، بل والاحتمالات المهيمنة للصراع على حدود دارفور - بحر الغزال. وبالرغم من أن المجتمع الدولي يرى أن صراع دارفور قد شهد تحسنا كبيرا ومباشرا، فإن هذا التقرير لا يرى بصيص أمل، مع دخول الصراع سنته التاسعة، في حل حاسم ونهائي للمواجهات العنيفة. وتشمل نتائجه الرئيسية ما يلي:

• منذ أواخر ٢٠١٠، تم تجنيد «قوات دفاع شعبي» جديدة من غير العرب وتدريبهم وتسليحهم من قبل حكومة

السودان (GOS) لدفع متمردي الزغاوة والجماعات المدنية للخروج من مساحة كبيرة من شرق دارفور. فقد نزح حوالي ٧٠,٠٠٠ نسمة، معظمهم من زغاوة، بحلول أواسط عام ٢٠١١ مما أدى إلى هجمات انتقامية لاحقة من كلا الجانبين خلال أواسط عام ٢٠١١ وأوائل ٢٠١٢.

لا تزال الأسلحة، وخصوصا الذخيرة المصنعة حديثا تتدفق إلى قوى الحرب بالوكالة والقوات الحكومية في دارفور التي تدعمهم غير عابئة بحظر الأمم المتحدة غير المؤثر بتاتا على دارفور. وفي الوقت الذي لم يسمح فيه مجلس الأمن بعد بنشر أحدث نتائج لجنة الخبراء المكلفة بمراقبة الحظر، تشير الأدلة الجديدة من كردفان إلى أن امدادات الذخيرة الدولية «في الوقت المناسب» إلى القوات المسلحة السودانية (SAF) والتي حددتها اللجنة لا تزال مستمرة.


لا يزال صراع دارفور متمسا بالقصف الجوي على ولايات المنطقة لدعم العمليات البرية ضد قوات المتمردين أنفسهم وفي بعض الحالات الاستهداف المتعمد للتجمعات المدنية التي يُعتقد أنها تدعم المتمردين أو تؤويهم. وتبقى القدرات الجوية المستخدمة بصورة تنتهك قرارات مجلس الأمن قائمة على الدعم الدولي المستمر عن طريق الشركات السودانية والشرق أوسطية والشرق أوروبية التي تمدها بالمعدات اللوجستية والعسكرية المستخدمة لقصف دارفور وتوفير الأسلحة.

من الأمور التي تدعو للسخرة أن القوات المسلحة السودانية (SAF) هي المصدر الرئيسي لإمداد متمردي دارفور بالسلح من خلال الغنائم في المارك بشكل رئيسي.

في حين أدى القضاء على نظام معمر القذافي إلى انتهاء الدعم المادي الرسمي من ليبيا لحركة العدل والمساواة (JEM) وجيش تحرير السودان - ميني ميناوي (SLA-MM)، فإن المتمردين يزعمون أنهم نقلوا مواد ضخمة من مخزون الاسلحة الليبي الجنوبي غير المحمي بعد سقوط النظام.

ازدادت مشاركة متمردي دارفور في جنوب كردفان خلال أواخر عامي ٢٠١١ و٢٠١٢ مع إنهاء حركة العدل والمساواة (JEM) على وجه الخصوص للعمليات القتالية في دارفور بين أواسط ٢٠١١ وبدايات ٢٠١٢. وتعود جذور هذا التحالف الهش مع الحركة الشعبية لتحرير السودان - شمال (SPLM\N) إلى الروابط القبلية وتحديدًا بين جماعات المساليت المهمشة في دارفور وغرب بحر الغزال وجبال النوبة.

مع انقسام قيادات الجيش الشعبي لتحرير السودان (SPLA) وحكومة جنوب السودان (GOSS) حول تقديم المساعدات لتمردي دارفور، حافظ الجيش الشعبي لتحرير السودان (SPLA) حتى أواخر عام ٢٠١١ على صلات على مستوى الشعبات مع المسكرات الصغيرة لتمردي دارفور الموجودين في غرب وشمال بحر الغزال. وتصادف وجود متمردي دارفور في بحر الغزال، ولكن ليس بنفس الكثافة التي تزعمها حكومة السودان (GOS)، مع تصعيد كبير غير مسبوق في الحوادث العسكرية بين القوات المسلحة السودانية (SAF) والجيش الشعبي لتحرير السودان (SPLA) على طول حدود جنوب دارفور مع جنوب السودان مع طرح احتمالية الصراع المستقبلي في هذه المنطقة المتنازع عليها.

الآليات العرقية الداخلية الجديدة في دارفور والامتدادات المستمرة من الأسلحة وأنواع الدعم الأخرى لجميع الجهات والروابط المتنامية مع النزاعات الكامنة والفعالية في مناطق النزاع في جنوب السودان وجنوب كردفان، جميع هذه العوامل تطرح احتمالية حرب استنزاف مستمرة بطيئة الوتيرة مع الجماعات المسلحة ضد الجماعات المدنية في دارفور وعلى طول الجبهات الجديدة على الحدود الجنوبية والشرقية للمنطقة. 

١. التحولات السياسية والقبلية في دارفور: ظهور الصراع القبلي بين القبائل غير العربية

مع تطور الصراع في دارفور منذ عام ٢٠٠٣، تطورت أيضا الصراعات بين المجموعات والجماعات العرقية التي وقعت قبل تمرد عام ٢٠٠٢ (Tubiana, 2011b). وساهمت هذه العوامل في العنف السياسي اللاحق وتغذت عليه بالمقابل.

ويمكن تقسيم الصراعات العرقية في دارفور إلى ثلاث مراحل:

- الأولى، بين عامي ٢٠٠٣ و٢٠٠٥ حيث تضمن العنف في دارفور هجمات من قبل الميليشيات العربية المدعومة من الحكومة على الجماعات غير العربية التي كان يُنظر إليها دائما على أنها تدعم التمرد. وتم تجنيد الميليشيات من جماعات «قبيلة رعاة الإبل» في شمال دارفور وتم تسميتهم كنوع من التحقير «بالجنجاويد».
 - الثانية، بعد توقيع اتفاقية السلام في دارفور (DPA) في عام ٢٠٠٦، انقلبت الجماعات العربية بشكل متزايد ضد الحكومة وضد بعضها البعض بشكل أكبر. وما بين عامي ٢٠٠٨ و٢٠١٠، بدأ أن معظم العنف في دارفور ناجم عن القتال بين القبائل العربية وتحديدًا قبائل «رعاة الإبل» و«رعاة البقر» في جنوب دارفور، بالإضافة إلى القبائل الكبيرة التي تدخل بين هذه القبائل في بعض الأحيان (مثل الرزيقات والميسيريا) (AU, 2009, p. 112; Flint, 2010b; USAID, 2010).
 - ظهرت المرحلة الثالثة مع تردد الجماعات العربية في القتال نيابة عن الحكومة، وخصوصا بسبب العنف الذي عانوا منه هم أنفسهم في الفترة ما بين عامي ٢٠٠٨ و٢٠١٠. ونتيجة لذلك، تحولت الحكومة إلى تشكيل ودعم ميليشيات غير عربية كاستراتيجية لمكافحة هذا العصيان. وخلقت هذه الطريقة التي تستغل خلافات القبائل غير العربية (مثل البيرعيد والبيرتي والميما والتتجر) ضد الزغاوة - الذي يطلق عليهم عادة اسم «المترددين» من قبل السلطات المحلية والوطنية - توترات لا يمكن احتمالها وفجرت في نهاية المطاف دوامة من العنف الذي انطلق في أواخر عام ٢٠١٠.
- قبل هذه الموجة الجديدة من التجنيد، كانت الميليشيات غير العربية التي تحارب بالوكالة نشطة إلى حد ما منذ مطلع عام ٢٠٠٣. وعلى وجه التحديد، فقد تم تجنيد هذه الميليشيات من بين قبائل فلاتة في جنوب دارفور (وهم من جماعة البله التي تعتبر من العرب عموما) وقبيلة البيرعيد في جنوب دارفور (وهي قبيلة مشاركة أيضا في العنف الدائر حاليا) وقبيلتا القمّر والتاما (وهما جماعتان لهما خلافات قديمة وعميقة مع جيرانهم من قبيلة زغاوة في شمال دارفور أكثر من خلافات القبائل غير العربية في شرق دارفور مع قبيلة الزغاوة). غير أن هذه الميليشيات غير العربية الحديثة لم تكن في واجهة الصراع فقد كانت مكملة للميليشيات العربية وكانت أقل انتشارا وفي مناطق اصغر حجما على امتداد شرق دارفور حيث نشطت هذه الميليشيات بين عامي ٢٠١٠ و٢٠١٢.

التمرد المنقسم

اندلعت التوترات العرقية في دارفور بالتوازي مع التغييرات المستمرة في المعارضة المسلحة في دارفور. وبدأت المعارضة المسلحة في عام ٢٠٠٣ كتمرد صغير موحد نسبياً يضم حركتين فقط ذات مواقف أيديولوجية مختلفة. ومنذ عام ٢٠٠٦، انقسمت جماعات المتمردين بشكل ملفت وتحديداً بسبب الاختلافات العرقية (Tanner and Tubiana, 2007). وبحلول عام ٢٠١١، لم يكن أمام التمرد الضعيف والمنفك مفر من البدء بالتنسيق من جديد بين الحركات والفصائل المختلفة من أجل البقاء والاستمرار بالرغم من خلفية الانقسام السياسي المستمر. وحدث التغيير الرئيسي في نهاية عام ٢٠١٠ بعودة تمرد جيش تحرير السودان - ميني ميناوي (SLA-MM) إلى التمرد. ورغم أنها الحركة الوحيدة التي وقعت على اتفاقية السلام في دارفور (DPA) مع الحكومة في عام ٢٠٠٦ في ابوجا في نيجيريا، فلم تحصل إلا على القليل من المنافع من حينها وخسرت بالمقابل الكثير من نفوذها السياسي وقواتها ومناطق نفوذها^٤.

وسمحت عودة جيش تحرير السودان - ميني ميناوي (SLA-MM) إلى التمرد للحركة باكتساب واسترداد قوات وقادة من الفصائل المنشقة المختلفة الأخرى المنبثقة عن جيش تحرير السودان (SLA) وحركة العدل والمساواة (JEM)، بما في ذلك أولئك الذين انضموا سابقاً إلى حركة التحرير والعدالة (LJM) - وهي المظلة التي أوجدها المجتمع الدولي للتفاوض مع الحكومة في إطار محادثات السلام في الدوحة في قطر (Flint, 2010a). بالرغم من أن الوسيط المشترك للاتحاد الإفريقي والأمم المتحدة جبريل بيبيني باسولي سعى إلى عدم تكرار أخطاء اتفاقية ابوجا بالتوقيع على اتفاق مع حركة واحدة، فإن وثيقة الدوحة للسلام في دارفور (DDPD) قد تم توقيعها في ١٤ يوليو/ تموز فقط مع حركة التحرير والعدالة (LJM)^٥.

وحتى قبل توقيع وثيقة الدوحة للسلام في دارفور (DDPD)، بدأت حركة التحرير والعدالة (LJM) نفسها بالتفكك والانقسام من خلال خسارة أقوى فصائلها العسكرية (جيش تحرير السودان (SLA) سابقاً) والتي تم تجنيدها من بين أفراد الزغاوة من جماعة الويقي الفرعية والتي قادها علي مختار (تسمى أحياناً بالقيادة الميدانية لجيش تحرير السودان (SLA)) وعلي عبد الله «كاريننو»^٦. انشقاقهما، كان كلاهما جزءاً من المجلس الأعلى لرئاسة حركة التحرير والعدالة (LJM) بالإضافة إلى مجلسها العسكري. في ١٨ أبريل/ نيسان ٢٠١١، قاموا بسحب دعمهم للرئيس تيجاني سيسي إلى جانب ٦ أعضاء آخرين من المجلس الأعلى و٦ من المجلس العسكري و١٢٠ قائداً آخر في الحركة وتركوا محادثات الدوحة^٧. وانضم علي مختار إلى جيش تحرير السودان - ميني ميناوي (SLA-MM) في حين شكّل كاريننو فصيلة الخاص تحت اسم جيش تحرير السودان - العدالة ونصّب نفسه رئيساً للأركان وعين قريبه موسى تاج الدين قائداً سياسياً. بعد توقيع اتفاقية الدوحة للسلام في دارفور، عانت حركة التحرير والعدالة (LJM) من انشقاق أحمد عبد الشافي «توبا»، أبرز قادة حركة التحرير والعدالة (LJM) القليلين من الفور وأكثرهم نفوذاً بعد رئيسها.

عانت حركة العدل والمساواة (JEM)، وهي الحركة المفاوضة الأخرى، من انقسامات كان أبرزها في سبتمبر/ أيلول ٢٠١١ عندما ترك محمد بحر علي حمدين الحركة مع مجموعة صغيرة من القادة من دارفور وكردفان. وينتمي محمد بحر علي حمدين إلى قبيلة الميسيري في كردفان وكان رئيس وفد حركة العدل والمساواة (JEM)

إلى محادثات الدوحة ونائب رئيس الحركة المسؤول في كردفان. ويبدو أن وساطة الاتحاد الإفريقي والأمم المتحدة – التي يقودها الآن الممثل الخاص للأمين العام للعملية المختلطة للاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة في دارفور (UNAMID)، إبراهيم غمباري – كانت تأمل بأن يقوم عدد كبير من أعضاء حركة العدل والمساواة (JEM) باتباع محمد بحر علي حمدين. والأمر الأكثر خطورة هو أن مغادرة قادة حركة العدل والمساواة لكردفان كان من الممكن أن يهدد استراتيجية حركة العدل والمساواة (JEM) طويلة الأمد بنقل الحرب إلى أبعد من دارفور وتحديدا إلى كردفان.

غير أن حركة العدل والمساواة (JEM) حافظت على وحدتها. أولا، يبدو أن مقتل زعيم حركة العدل والمساواة (JEM) خليل إبراهيم في كردفان في ديسمبر/ كانون الأول ٢٠١١ قد أضرى الفصائل الداخلية الأخرى، وثانيا فإن تحالف حركة العدل والمساواة (JEM) مؤخرا مع الحركة الشعبية لتحرير السودان – شمال – (SPLM - N) المتضمن تسيقا عسكريا في جنوب كردفان تحديدا – يعتبر محاولة هامة لإنهاء الانشقاق بين متمردي السودان المختلفين. إلا أن متمردي دارفور أبقوا على عداوات داخلية قوية ومن غير الواضح ما إذا كان التحالف قد زاد فعليا من تعاون المتمردين في دارفور. وعودة خليل إبراهيم من طرابلس بأسلحة لبيبة قبيلة مقتله أبقته على حركة العدل والمساواة (JEM) أكثر مجموعات دارفور المتمردة قوة وتمويلا مما جعل التعاون معها أمرا مغريا بالنسبة للحركة الشعبية لتحرير السودان – شمال (SPLM- N) بالرغم من الخلافات التاريخية والاختلافات الأيديولوجية^{١٢}.

تاريخ قصير لحرب جديدة

تضع المرحلة الثالثة من صراع دارفور قبيلة الزغاوة في مواجهة معظم الجماعات العرقية الصغيرة الأخرى غير العربية في شرق دارفور. وكانت هذه الجماعات الصغيرة تخشى تسخير قبيلة الزغاوة لهيمنتها في حركات التمرد الرئيسية من أجل احتلال الأراضي في مناطق القبائل الأخرى. وعلى نحو مشابه لموجات العنف السابقة بين عرب قبيلة رعاة الإبل وغير العرب إضافة إلى العنف بين قبيلة رعاة الإبل وقبيلة رعاة البقرة، يتمحور هذا الصراع حول ملكية الأرض بين القادمين الجدد (مبدئيا، قبيلة رعاة الإبل والآن الزغاوة) الذين هربوا من الجفاف في فترة سبعينات وثمانينات القرن الماضي في شمال دارفور والمستوطنين الأقدم (العرب أو غير العرب) من المناطق الجنوبية الغربية بالمياه. وعلى عكس الصراعات ما بين القبائل العربية، فإن التوترات بين الجماعات غير العربية حاليا متصل مباشرة بممارسات الحكومة المتعلقة بتشكيل ميليشيات الحرب بالوكالة. ولفهم آليات العنف الدائر حاليا في دارفور، فمن المهم أن تكون على معرفة بالخارطة السياسية والعرقية لشرق دارفور. وتختلف المنطقة المشار إليها في هذا التقرير بشرق دارفور عن ولاية شرق دارفور الجديدة والتي تأسست في يناير/كانون الثاني ٢٠١٢ وتغطي فقط الزاوية الجنوبية الشرقية من دارفور الكبرى وهي غالبا دار (إقليم) عرب الرزيقات التقليدية. وبدلا من ذلك يشير مصطلح «شرق دارفور» في هذا التقرير إلى منطقة استراتيجية على مستوى عال تقع في شمال دار الرزيقات وسكة القطار بين نيالا والعبيد وجنوب الفاشر وتتداخل مع الحدود بين ولاية جنوب دارفور السابقة وولاية شمال دارفور (والتي ظلت دون تغيير في التنظيم الإداري الحديث) زوهي منطقة من السهول الرملية (قوز)

تقع بين مصيف جبل مرة (مع بعض جداول المياه التي تجري فيها خلال موسم المطر) والسهول المشابهة لكردفان. وتعتبر المنطقة أكثر جفافاً من التخوم الجنوبية والغربية لجبل مرة غير أنها جيدة للزراعة والرعي خلال موسم المطر وبالتالي تمر فيها طرق الهجرة الهامة. وتطورت أيضاً زراعة محاصيل موسم الجفاف المروية (التبغ والفول السوداني) في الوديان (مجاري المياه الموسمية) وازدهرت التجارة بفضل القرب من كردفان وكذلك لأن المنطقة يمر منها الطريق الرئيسي بين أهم مركزين حضريين في دارفور وهما نيالا والفاشر.

توضح هذه الآليات السبب وراء كون هذه المنطقة من أكثر مناطق التنوع العرقي في كامل دارفور. وتضم منطقة شنقل طوباي وحدها في شمال دارفور (على حدود جنوب السودان) أكثر من ٣٠ مجموعة عرقية مختلفة - غالبتها من الجماعات غير العربية الصغيرة (المياما والتتجر) بالإضافة إلى بعض الجماعات العربية الصغيرة (USIP, forthcoming). في حين ترتبط بقية دارفور تاريخياً بالغرب مع ما يسمى حالياً بتشاد، فإن الجزء الشرقي من دارفور منفتح ومرتبط بتيارات كردفان ووادي النيل. (O'Fahey, 2008) وتأتي فروع قبائل كردفان من الشرق (مثل الميسيريا) إلى جانب تجار «الجلابة» من وادي النيل. وهذه التيارات توضح سبب اختلاف القبائل غير العربية في المنطقة (البيرغيد والبيرتي والميما والتتجر)، رغم ارتباطها غالباً مع القبائل الموجودة إلى الغرب، عن نظيراتها الموجودة في أي مكان آخر في دارفور من خلال «تعربها» مع فقدان البعض للفتها الأصلية وتبنيها للغة العربية.

وعلى نحو مشابهة لغالبية دارفور، ينقسم شرق دارفور إلى داريدرها «زعيم محلي» أو «مدير محلي» (المصطلحات الاستعمارية التي لا يزال استخدامها شائعاً في قيادة دارفور التقليدية). وبالنظر إلى التنوع العرقي في المنطقة، يقوم هذا الزعيم بإدارة الناس من مجموعات عرقية مختلفة عن مجموعته العرقية بل ويكون أحياناً من الأقليات. بالتالي، فإن جميع القبائل في شنقل طوباي مسؤولة من شارتاي (بالعادة أعلى مستوى في هرم الحكم المحلي) وهو آدم أبكر راشد الذي ينتمي إلى قبيلة التتجر (قبيلة غير عربية) وقد حل محل والده مؤخراً بعد أن كان عمدة لديه (زعيم محلي متوسط الرتبة) (USIP, forthcoming).

في أربعينيات القرن الماضي، بدأ مهاجرو الزغاوة من شمال دارفور بالاستقرار في شرق دارفور. وانضم إليهم المزيد خلال فترات الجفاف الكبرى في سبعينيات وثمانينيات القرن الماضي وأصبحت الزغاوة أحد أهم القبائل في المنطقة بأعداد كافية لتحدي هيمنة المستوطنين السابقين خلال الانتخابات^{١٤}. وعند تشكيله في عام ٢٠٠٣، جند جيش تحرير السودان (SLA) من بين الزغاوة تحديداً، وبشكل ملحوظ من بين الذي استقروا في شرق دارفور. وبدأت عناصر الزغاوة المنضمة إلى جيش تحرير السودان (SLA) بالقتال في موطنهم دار الزغاوة التي تتاخم حدود تشاد. غير أن مواجهتها مع حملة مكافحة التمرد الهائلة التي تدعمها الحكومة، بما في ذلك القصف الجوي الذي وصل إلى مناطق نائية لم تكن في متناول القوات البرية المسلحة السودانية (SAF) وميليشيات الحرب بالوكالة، فقد سعى جيش تحرير السودان (SLA) إلى البقاء من خلال الانتقال نحو الجنوب في شرق دارفور، حيث يمكنه الاعتماد على دعم جماعات الزغاوة الهائل. وسمحت هذه الحركة للمتطرفين بالسيطرة على معظم المناطق القروية في شرق دارفور في عام ٢٠٠٤ بما في ذلك المدن الهامة مثل مهاجرية وشنقل طوباي وطابت (Tanner and Tubiana, 2007, p. 23).

رحب سكان في هذه المنطقة وغالبيتهم من غير العرب والذين نزحوا بالفعل بسبب هجمات الجنجويد العرب، بوجود المتمردين مبدئياً. غير أنهم بعد فترة قصيرة تحولوا إلى ضحايا للعنف الذي يمارسه المتمردون الذين يسيطر عليهم الزغاوة وجيش تحرير السودان - ميني ميناوي (SLA-MM) بما في ذلك عمليات القتل والاعتقالات والضرائب القسرية (Tanner and Tubiana, 2007, pp. 41-45). ويدعي زعماء شنقل طوباوي انه قد تم في الفترة ما بين ابريل/ نيسان ٢٠٠٤ وديسمبر/ كانون الأول ٢٠١٠ اعتقال واختفاء أفراد من المنطقة من قبل المتمردين^{١٥}. وأشعل هذا الأمر قتل التوترات القبلية. ويقول احد سياسي شنقل طوباوي أن «أحداً من الضحايا لم يكن من الزغاوة حيث كانوا جميعهم من أفراد القبائل الأخرى وهي التنجر والبيرتي والميما والفور والعرب^{١٥}. ويبدو أن هذه الاسماء جددت أيضاً عمليات النزوح - وبشكل ملحوظ من النخبة من غير الزغاوة، بما في ذلك الزعماء المحليين الذين يعتبرهم المتمردون (سواء كانوا على حق أم لا) موالين للحكومة والذين طلبوا اللجوء إلى الفاشر. ورحل عدة آلاف من البيرغيد في منطقة الشعيرية في جنوب دارفور، وهم المجموعة العرقية الرئيسية في المنطقة، بعد سيطرة جيش تحرير السودان - ميني ميناوي (SLA - MM) على البلدة. وفي عام ٢٠١١، وبعد دعوات من قبل مسؤول في الحكومة المحلية، انضم العديد منهم إلى الميليشيات المناوئة للزغاوة^{١٦}.

وكان من الواضح أن أفراد الزغاوة يحصلون على معاملة تفضيلية من جيش تحرير السودان - ميني ميناوي (SLA - MM). وتم منح بعض المدراء المحليين من الزغاوة إلى جانب مدنيين آخرين سلطات معينة مقابل دعمهم للتمرد (USIP, forthcoming). واستمرت هذه المعاملة غير المنصفة بعد انضمام ميني اركو ميناوي إلى الحكومة في عام ٢٠٠٦ وبقية كتائب جيش تحرير السودان - ميني ميناوي (SLA - MM) مسؤولة عن المناطق التي تسيطر عليها في شرق دارفور بالرغم من أن البعض (وتحديدا مهاجرة وغيريدا في عام ٢٠٠٩) قد فقدت لصالح المتمردين الذين بقوا خارج اتفاقية السلام في دارفور (DPA).

أوجدت هذه المعاملة التمييزية ضعيفة متأججة تحت الرماد لدى الجماعات من غير الزغاوة ضد الزغاوة في الكثير من نواحي شرق دارفور. وصرح الزعماء المحليون والسياسيون والعسكريون من شرق دارفور وبشكل متكرر، وخصوصاً منذ نهاية عام ٢٠١٠، أن لا يوجد تمييز بين مدنيي الزغاوة والمتمردين (AI, 2012, p. 11: Africa Confidential, 2012, p. 10). وحسبما قال أحد الزعماء المحليين من شنقل طوباوي «لا يوجد هناك مدنيون من قبيلة الزغاوة فجميعهم من المتمردين^{١٧}. وفي معرض وصفه لحادثة عنيفة حمل فيها الزغاوة المسؤولية، قال زعيم آخر أنه «لا يمكنك أن تسأل ما إذا كانوا من المدنيين أو المتمردين. فجميعهم من الزغاوة وهم جميعاً من نفس الفئة^{١٨}. الزعماء من خارج المنطقة يتبنون هذا الرأي. فقد صرح أحد الزعماء المحليين العرب من شمال دارفور (والذي تتواجد قبيلته أيضاً في شرق دارفور) «إننا نعتبر أي فرد من الزغاوة متمرداً^{١٩}.

ومنذ أواخر عام ٢٠١٠، فإن هذه النغمة كانت المبرر السياسي الأساسي لطرد الزغاوة من المنطقة. ويوضح أحد القادة العسكريين في شنقل طوباوي قائلاً «جميع أفراد الزغاوة مجرمون فقد قاموا بالقتل والسرقة. وعندما كانوا هنا في شنقل طوباوي معنا، فقد قاموا بالشيء الوحيد الذي يجيدونه وهو القتل والنهب والاغتصاب. ولهذه حملنا السلاح ضدهم [.....] والسبب وراء هروبهم واضح وهو أنهم مجرمون^{٢٠}.

ويتفق زعماء شنقل طوباوي المحليين على أن «أفضل حل هو بقاء الزغاوة خارج ارضنا. فالناس لديهم فكرة واحدة عنهم وهي أنهم لا يرغبون بالعيش معهم^{٢١}.

الدافع

في أكتوبر/ تشرين الأول ٢٠١٠، غادر ميني ميناوي، وهو أحد كبار مساعدي الرئيس عمر البشير منذ اتفاقية السلام في دارفور في عام ٢٠٠٦، الحكومة بعد ٤ سنوات من التعاون الذي تكلم بالفشل وقرر العودة إلى التمرد (Tubiana, 2011a, p. 57). ورغم أنه من الممكن أن يكون قد اتخذ قراره في أعقاب الانتخابات الرئاسية والانتخابات العام التي جرت في أبريل/ نيسان ٢٠١٠^{٢٢}، فإن أحد الأسباب الرئيسية كان عدم رضاه عن الضغط الذي تمارسه الخرطوم لدمج قواته بشكل نهائي في القوات المسلحة السودانية (SAF) وبالتالي تحقيق جزء رئيسي من الاتفاقيات الأمنية لاتفاقية السلام في دارفور^{٢٣}.

وسافر ميني ميناوي مباشرة من الخرطوم إلى جوبا^{٢٤}. وعبرت معظم قواته المتمركزة في دارفور (التي وصل تعدادها في حينه من حوالي ٢٠٠ إلى ٢٥٠ مركبة) الحدود إلى جنوب السودان فيما بقي الآخرون في المناطق التي تخضع لسيطرتهم في دارفور بالرغم من الوضع المبهم في العلاقة مع الحكومة.

وتدرجياً، انسحبت معظم قواته المتمركزة في دارفور من البلدات والقرى التي تسيطر عليها في شرق دارفور، بما فيها دار السلام وشنقل طوباوي والتجأوا إلى المناطق الجبلية في الغرب. ومن هناك، قاموا بالتنسيق مع فصائل المتمردين الأخرى التي انضم بعضها إلى جيش تحرير السودان - ميني ميناوي (SLA - MM) في حين بقي البعض الآخر، مثل جيش تحرير السودان - العدالة مستقلاً. وبدوا لاحقاً بالتحرش بالقوات الحكومية ومهاجمة القوافل المدنية، وخصوصاً على الطرق بين الفاشر ونيبالا. وفي غضون ذلك، قاد هذا الانسحاب إلى تجدد القتال بين الحكومة والمتمردين إلى جانب استئلاف العنف ضد مدنيي الزغاوة الذين لم يعد باستطاعتهم الاستفادة من الحماية النسبية لجيش تحرير السودان - ميني ميناوي (CJPS, 2011a, p. 3: Africa (SLA - MM) Confidential, 2012, p. 9).

وبررت الميليشيات من غير الزغاوة في شنقل طوباوي أنشطتها المسلحة منذ أواخر عام ٢٠١٠ بالإساءات التي ارتكبتها جيش تحرير السودان - ميني ميناوي (SLA - MM) ما بين عودة المتمردين إلى التمرد ومغادرتهم للبلدة، بالرغم من هذه الإساءات تبدو متوافقة مع تلك الحاصلة أثناء وجود جيش تحرير السودان - ميني ميناوي (SLA - MM) في الحكومة^{٢٥}.

غير أن الطرفين وافتا على أن نقطة انطلاق العنف الرئيسية كانت زيارة رسمية تمت في ١٤ ديسمبر/ كانون الأول قام بها والي دارفور عثمان محمد يوسف كبر إلى دار السلام وشنقل طوباوي^{٢٦}. وكانت الزيارة تهدف إلى معالجة قضية الوضع الراهن لقوات جيش تحرير السودان - ميني ميناوي (SLA - MM) ودمجها. ورافق الوالي قادة جيش تحرير السودان - ميني ميناوي SLA - MM الذين ظلوا مع الحكومة إلى جانب أفراد من الجيش والشرطة الاحتياطية المركزية (CRP) أو الاتحاد المركزي. ويقول أحد أعضاء الوفد في دار السلام: «ألقى الوالي كلمة أعلن فيها عن إمكانية دمج عناصر جيش تحرير السودان - ميني ميناوي (SLA - MM) في القوات المسلحة السودانية (SAF) أو الشرطة الاحتياطية المركزية (CRP) أو الشرطة في حين يتعين تسريح البقية. وصرح أيضاً أن المتعلمين قد يحصلون على وظائف حكومية»^{٢٧}.

وتم تبليغ من لم يوافقوا أن عليهم مغادرة البلدة خلال أسبوع أو مواجهة السجن. ويتذكر أحد شهود العيان سماعه لكلمات تحذيرية مفادها أن «من يقف معنا يستطيع البقاء معنا ومن يقف ضدنا عليه المغادرة»^{٢٨}. ثم تابع موكب الحكومة إلى شنقل طوباي لإلقاء كلمة شعبية مشابهة. لكن ومع اقترابه من البلدة، تعرض موكب الوالي لإطلاق نار من قوات جيش تحرير السودان - ميني ميناوي (SLA - MM)^{٢٩} العاملة على نقطة التفتيش خارج البلدة ويقال أنهم استخدموا رشاشات ثقيلة من نوع دوشكا وبنادق B-10 غير ارتدادية وقاذفات من نوع RPG وقنابل يدوية وبنادق هجومية من نوع AK-47. (ACJPS, 2011a, pp. 3-4). ويبدو أن الحرس المرافق امتنع عن الرد على إطلاق النار ولجأ الوالي إلى مخيم القوات المسلحة السودانية (SAF) القريب ثم عاد إلى الفاشر دون الدخول إلى بلدة شنقل طوباي. ولم يقتل أحد في الحادثة بالرغم أن مصادر الحكومة المحلية أبلغت أن عنصرًا واحدًا على الأقل من الحرس المرافق للموكب قد أصيب^{٣٠}. وأصيب بعض المدنيين وتم حرق ٤ منازل نتيجة لإطلاق النار^{٣١}.

وفي تلك الليلة هاجمت قوات ميني ميناوي منطقة السوق ونهبوا المحلات وسرقوا الماشية وضربوا المدنيين^{٣٢}. أيضا بخطف آدم محمد خليل، وهو عضو بارز في قبيلة التنجر والذي يعمل كاتبًا في محكمة العدالة الشعبية المحلية وكان أحد الأجواد (كبار السن الذين يعملون كوسطاء في النزاعات المحلية). وبتهمته تعاونه مع الحكومة، فإنه لم يشاهد منذ اختطافه. واستمرت الأحداث العنيفة لمدة أسبوع، حتى ٢٠ ديسمبر/ كانون الأول، وامتدت إلى القرى المجاورة حيث تم نهب الماشية وتم الإبلاغ عن قتل بعض المدنيين من غير الزغاوة (HRW, 2011a). ورغم وقوع مخيم القوات المسلحة السودانية (SAF) على بعد بضعة كيلومترات من بلدة شنقل طوباي، فقد استغرق انتشار القوات في المنطقة حتى ٢٠ ديسمبر/ كانون الأول مع طرد المتمردين إلى خارج المناطق المأهولة نحو الجبال. في غضون ذلك تم اتخاذ القرارات السياسية الهامة في الفاشر. ووفقًا لأحد السياسيين في الفاشر من حزب المؤتمر الوطني (NCP) الحاكم:

«بعد الحوادث التي وقعت خلال زيارته إلى شنقل طوباي، قرر الوالي اتباع إستراتيجية جديدة. يجب أن لا يعود هناك «مناطق محررة» تحت سيطرة المتمردين في شرق دارفور ويجب أن تكون جميع المناطق خاضعة لسيطرة الحكومة»^{٣٣}.

من محاربة المتمردين إلى استهداف مدنيي الزغاوة

من ٢٠ ديسمبر/ كانون الأول وبعد ذلك، بدأت القوات المسلحة السودانية المنتشرة في الفاشر بشن حملة ضد حركات التمرد (بشكل أساسي ضد جيش تحرير السودان - ميني ميناوي (SLA - MM) وجيش تحرير السودان - العدالة (SLA- Justice)) في محلية دار السلام والمحليات المجاورة في شرق دارفور (ACJPS, 2011a, p. 4). ووفقًا لمصادر من كلا الجانبين، فقد نشرت القوات المسلحة السودانية (SAF) أكثر من ١٠٠ مركبة في حين نشر جيش تحرير السودان - ميني ميناوي (SLA - MM) حوالي ٣٠ مركبة. وقال أحد شهود الزغاوة الذي كان حاضرا في منطقة شنقل طوباي في ٢١ ديسمبر/ كانون الأول أنه شاهد حوالي ١٣٠ مركبة و٤ ناقلات جنود مدرعة تدعها ٦ طائرات (طائرات سوخوي نفاثتين وطائرات انتونوف ومروحيتان حربيّتين)^{٣٤}. وبعد القتال في خور

عيسى الواقعة إلى الجنوب الشرقي من شنقل طوباي، أُجبر المتمردون على اللجوء إلى المناطق الجبلية بين شنقل طوباي وشرقي جبل مرة^{٢٥}.

غير أن المتمردين لم يضعوا السلاح ويتخلوا عن القتال. ففي ٢٣ ديسمبر/ كانون الأول هاجمت عناصر جيش تحرير السودان - ميني ميناوي (SLA - MM) دار السلام وبقيت في البلدة لعدة ساعات. ووفقاً لأحد المسؤولين الحكوميين، فقد استهدف جيش تحرير السودان - ميني ميناوي (SLA - MM) مركز الشرطة الاحتياطية المركزية (CRP) بالأسلحة الثقيلة غير أنهم لم يستهدفوا المدنيين رغم أن التقارير تقول أنهم اطلقوا النار في الهواء لتخويف السكان دافعين بالمزيد من سكان دار السلام إلى الهروب من البلدة^{٢٦}. ولم يعد سوى السكان من غير الزغاوة بعد عدة أيام. وبسبب خوفهم من العمليات الانتقامية، فقد نزحت جماعة الزغاوة بالكامل تقريباً إلى الشمال نحو أبو زريقة ومخيم زمزم للنازحين (IDP) والفاشر^{٢٧} (Africa Confidential, 2012, p. 9). واستهدفت القوات المسلحة السودانية (SAF) مدنيي الزغاوة خلال عملياتها لمكافحة التمرد. وفي صباح ٢١ ديسمبر/ كانون الأول، اتخذت القوات المسلحة السودانية مواقع حول شنقل طوباي جديد (بلدة أسسها مهاجرو الزغاوة بالقرب من شنقل طوباي) ومخيم النازحين القريب في شنقل طوباي (المعروف باسم مخيم نيفاشا)^{٢٨}. وتقول التقارير أنهم اطلقوا النار في الهواء في الغالب مما دفع المدنيين إلى الهرب. وحسبما يقول أحد الشهود: «كان بعضهم يقول «انتم أيها الزغاوة، اخرجوا من المنطقة واتركوا البلد». لم يكن هناك متمردون في بلدتنا بل سكان مدنيون فقط. ولمدة ٣ أيام، قاموا بنهب كل شيء من الأسرة والشراف إلى أجهزة التلفاز والراديو»^{٢٩}. وحسبما قال شاهد آخر «كان الجنود يحطمون الأبواب ويأخذون كل ما في داخل المنازل وإذا ما وجدوك في الداخل فإنهم يبرحونك ضرباً»^{٣٠}. ويزعم الشهود أن ٣ مروحيات عسكرية قد حملت حوالي ١,٠٠٠ كيس من السكر وأن القوات المسلحة السودانية هاجمت المدنيين من الزغاوة الذين هربوا إلى الغابات وأخذوا مقتنياتهم.

وبعد بضعة أيام، أخذ مدنيو الزغاوة ملاذاً حول مخيم العملية المختلطة للاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة في دارفور (UNAMID) في شنقل طوباي. وبعد عدة أسابيع، ظهرت قوات جديدة في المنطقة وهي ميليشيات تشكلت حديثاً تضم مجندين رجال من غير الزغاوة من المنطقة وتم دمجهم في قوات الدفاع الشعبي (PDF). وقوات الدفاع الشعبي (PDF) عبارة عن قوات شبه عسكرية تأسست رسمياً في بدايات عام ١٩٨٩ بعد الانقلاب الذي جاء بالجمهورية الإسلامية القومية إلى سدة الحكم. وتم تسخير قوات الدفاع الشعبي (PDF)، المؤلفة بشكل ملحوظ من سكان دارفور (من العرب وغير العرب على حد سواء)، بشكل مكثف في القتال في جنوب السودان وجبال النوبة. وردا على تمرد دارفور، تم دمج العديد من الميليشيات القبلية (وغالبيتهم من قبيلة رعاة الإبل) في قوات الدفاع الشعبي (PDF) بالإضافة إلى دوريات حرس الحدود^{٣١}.

ونقلاً عن أحد السياسيين من حزب المؤتمر الوطني (NCP) في الفاشر، فقد قال أنه «بعد حوادث ١٤ ديسمبر/ كانون الأول، دعا الوالي الزعماء المحليين في شنقل طوباي إلى إرسال الناس إلى الفاشر من أجل التدريب»^{٣٢}. وبعد نشرهم في شنقل طوباي، تحرشت هذه الميليشيات وبشكل دائم بمدنيي الزغاوة وأرهبتهم ومنعتهم من التحرك في المنطقة (من أجل العودة إلى منازلهم والوصول إلى السوق) ونهبت ممتلكاتهم وحرقت منازلهم

واعترضت بعض الأشخاص - ويقال أنها قامت بتعذيبهم واغتصابهم وقتلهم^{٤٢}. وقررت العملية المختلطة للاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة في دارفور (UNAMID) (بعد استلامها خطاب تهديد من أحد الزعماء المحليين البارزين) والمنظمات غير الحكومية إعادة توزيع موظفيها من الزغاوة في أماكن أخرى. وفي الفترة ما بين فبراير/ شباط وبداية أبريل/ نيسان، أدى هذا التحرش إلى مغادرة جميع الزغاوة الذين ظلوا في منطقة شنقل طوباوي، بمن فيهم من تجمع حول مخيم العملية المختلطة للاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة في دارفور (UNAMID)، إلى مناطق أكثر اماناً في الشمال.

ووقعت حوادث استهداف عرقية مشابهة ضد الزغاوة تضمنت التحرش والعنف والنزوح (القسري والوقائي) في جميع أنحاء محلية دار السلام إلى جانب مناطق الشعرية وخور ابشي وخزان جديد في جنوب دارفور (ACJPS) (2011a, pp. 3-4: HRW, 2011a: Africa Confidential, 2012, p. 9). وفي هذه المناطق، تم تجنيد ميليشيات البيرغيد التابعة للحكومة بالفعل منذ عام ٢٠٠٦. عندما وقع جيش تحرير السودان - الإرادة الحرة (SLA- Free Will)، وهو فصيل متمرّد البيرغيد والتنجر، اتفاقية السلام في دارفور وانضم إلى حكومة السودان (GOS). وبالرغم من اتفاقهم سياسياً مع جيش تحرير السودان - ميني ميناوي (SLA - MM)، فإن مقاتلي البيرغيد كانوا معارضين أساساً لوجود الزغاوة في منطقتهم. وفي ظل قيادة إبراهيم سليمان «أبو در»، قتلت ميليشيات البيرغيد إلى جانب القوات المسلحة السودانية (SAF) في ديسمبر/ كانون الأول ٢٠١٠ لطرد جيش تحرير السودان - ميني ميناوي (SLA - MM) والسكان الزغاوة من خور ابشي. وكان هناك أيضاً قتال في نفس الشهر ضد ميليشيات البيرغيد والزغاوة في منطقة الشعرية المجاورة (UNAMID, 2011c).

وقاد استهداف الزغاوة إلى نزوحهم من القرى في شرق دارفور، والذي كان موطناً لجزء كبير من جماعات الزغاوة التي هاجرت إلى هناك خلال سبعينيات وثمانينات القرن الماضي. وقد لجأ معظمهم إلى مخيم زمزم جنوب الفاشر - الذي يعتبر حالياً أكبر مخيم للنازحين في دارفور حيث يوجد فيه أكثر من ١٢٠,٠٠٠ نازح، وهرب آخرون إلى بلدة أبو زريقة التي أصبحت حالياً أكبر تجمع للزغاوة في جنوب الفاشر. بوجود ٧٠,٠٠٠ نازح جديد (بعضهم نزح بالفعل في بداية الصراع في الفترة ما بين عامي ٢٠٠٣ و٢٠٠٥) وهي واحدة من أكبر عمليات النزوح التي شهدتها دارفور منذ أكثر موجات العنف دموية والتي وقعت في الفترة ما بين عامي ٢٠٠٣ و٢٠٠٥ (AI, 2012, p. 7: Africa Confidential, 2012, p. 9: UNSC, 2012b, p. 22).

وقد نزحت جماعات من الزغاوة التي استقرت في جنوب نيالا وفي الجنوب على الحدود مع جنوب السودان بالفعل في عام ٢٠٠٦ إلى بلدة نيالا ومخيمات النازحين المحيطة بها بسبب ميليشيات الحرب بالوكالة العربية بشكل رئيسي (Tubiana, 2008). في الوقت الذي تميل فيه إستراتيجية الحكومة ببساطة إلى حرمان متمردي الزغاوة من قدرتهم على العمل خارج دار الزغاوة، فإن آثارها بشكل أساسي، وربما بصورة لا يمكن عكسها، تهدف إلى تطهير العرقية لدارفور.

ورداً على ذلك، شاركت جماعات الزغاوة المسلحة، بما فيها حركات المتمردين وتحديداً جيش تحرير السودان - ميني ميناوي (SLA - MM) وجيش تحرير السودان - العدالة (SLA-Justice)، في عمليات انتقامية ضد القوات المسلحة (وخصوصاً ميليشيات قوات الدفاع الشعبي (PDF) المشكلة حديثاً) والمدنيين من القبائل غير

قبائل الزغاوة. وقد شملت هذه العمليات عمليات تصفية وعمليات قتل عشوائي وحرق المنازل وسرقة الماشية وعمليات نهب أخرى. وعلى وجه الخصوص، تم اغتيال أفراد من النخبة من غير الزغاوة المعروفين بدعمهم للمليشيات المناوئة للزغاوة. وفي أبريل/ نيسان ٢٠١١، تم قتل عبد الرحمن أحمد «الدو»، وهو شيخ ثري من قبيلة دروك (متعربة)، بتهمه الزغاوة بتجنيد المليشيات في قريته طم الدويش إلى الشمال من شنقل طوباي، في منزله ليلاً إلى جانب أحد اقاربه. وتشير حقيقة أن هذه الجريمة قد تمت بمدفع رشاش «دوشكا» الثقيل الموضوع على إحدى المركبتين اللتان هاجمتا المنطقة إلى احتمالية ارتكابها من قبل المتمردين.

في ٢٢ مايو/ أيار، تم قتل ثري آخر معروف بدعمه لقوات الدفاع الشعبي (PDF) الجديدة وبوجود اقارب له في المليشيات، عبد المجيد اسماعيل آدم تيين «كبرص»، وهو أحد تجار قبيلة التنجر من شنقل طوباي أثناء قيادته لشاحنته التجارية على الطريق بين أبو زريقة وشنقل طوباي. وقام حوالي ٢٠ معتدياً في ٣ مركبات بأخذ بعض من حمولة المركبة من السكر وسرقة وقودها. ووصلت قوات الدفاع الشعبي (PDF) إلى الموقع بعد وقوع الكمين بقليل حيث اندرهم الراكب الوحيد في الشاحنة والذي تعرض للإصابة أثناء الهجوم. وكرد فعل انتقامي على ذلك، قامت قوات الدفاع الشعبي (PDF) بحرق قرية نيورتيك التي تقع إلى الشمال من الطريق وكانت القرية مهجورة أصلاً في وقت سابق من السنة من قبل سكانها من الزغاوة^{٢٠}.

عمليات القتل الجماعي في مايو/ أيار ٢٠١١

فجر مقتل عبد المجيد اسماعيل أعمالاً انتقامية كبيرة من طرف قوات الدفاع الشعبي (PDF). وشكل هذا الحدث أكثر الأعمال عنفاً ضد السكان الزغاوة، وربما المرحلة الأكثر عنفاً في دارفور منذ الهجمة الشرسة على سوق الفور في طبرة في جبل مرة من قبل مليشيات قبيلة رعاة الابل في سبتمبر/ ايلول عام ٢٠١٠ (ACJPS, 2011b: AI, 2012, pp. 13–14: Africa Confidential, 2012, p. 10).

وبعد تسعة أيام من الجريمة، ورد أن قوات الدفاع الشعبي (PDF) المؤلفة من أفراد قبيلة التنجر من شنقل طوباي والتي عززتها مليشيات قبيلة البيرغيد من منطقة الشعرية في جنوب دارفور شنت غارات لنهب ماشية الزغاوة في منطقة أبو زريقة. وردت جماعة الزغاوة في منطقة أبو زريقة على هذا الاعتداء بطريقة تقليدية وذلك بحشد عدة مئات من المدنيين (بما في ذلك عدد من النساء والأطفال) لتشكيل جماعة فزعة (حشد من الناس لاسترداد الماشية المسروقة) (Africa Confidential, 2012, p. 10: USIP, forthcoming).

مسليحين ببعض الأسلحة والكثير من الرماح والعصي، وصلت الفزعة إلى جماعة النهب من قوات الدفاع الشعبي (PDF) وأطلقوا عليهم النار لاسترجاع بعض الماشية (ACJPS, 2011b). غير أن جماعة الفزعة أُجبرت على التراجع مع حصول قوات الدفاع الشعبي (PDF) على تعزيزات منها إحدى مركباتها الموجودة في شنقل طوباي إضافة إلى سبع مركبات على الأقل مزودة بالرشاشات الثقيلة (رشاشات دوشكا) من معسكر الجيش في شنقل طوباي ودعم جوي من مدينة الفاشر والذي كان تدخله مقتصرًا على إطلاق عدد قليل من صواريخ جو-أرض وذلك لفتح ممر لقوات الدفاع الشعبي (PDF) المحاصرين من قبل جماعة الفزعة (AI, 2012, p. 13: Africa Confidential, 2012, p. 10). وقد قُتل ٤ أفراد من جماعة الفزعة أثناء قتالهم مع قوات الدفاع الشعبي

(PDF) كما أُلقت القوات المسلحة السودانية (SAF) وقوات الدفاع الشعبي (PDF) القبض على ٢٠ آخرين في وقت لاحق أثناء تراجعهم إلى أبو زريقة (AI, 2012, p. 13: Africa Confidential, 2012, p. 10: USIP, forthcoming). وقامت قوات الدفاع الشعبي (PDF) وحدها بإعدام ١٧ منهم بعد فترة قصيرة في حين أن الثلاثة الآخرين بقوا على قيد الحياة بفضل القبض عليهم من قبل القوات المسلحة السودانية (SAF). والتي نقلتهم على الفور إلى قاعدة للجيش في شنقل طوباي حيث سجنوا هناك (AI, 2012, p. 13: Africa Confidential, 2012, p. 10).

وشكلت محافظة شمال دارفور لاحقا لجنة تحقيق سافرت إلى مواقع عمليات الإعدام بعد أيام قليلة وتحديدا في ٥ يونيو/ حزيران. ووجدت اللجنة أنه تم إعدام ١٧ ضحية ببنادق هجومية من طراز AK إضافة إلى أسلحة ثقيلة أخرى - مدافع رشاشة من نوع غورينوف ودوشكا موضوعة على المركبات (GoS, 2011). وفي موقع عمليات الإعدام، وجدت اللجنة ذخيرة تعود لهذه الأسلحة إضافة إلى قذائف غير منفجرة من نوع RPG واستنتجت اللجنة أن الضحايا ”العزل” تم تقييدهم وقتلهم دون قتال بواسطة مركبات تحمل قاذفات من نوع RPG ورشاشات دوشكا وغورونوف، مما يعني أن قوة مجهزة بعتاد ثقيل شاركت في العملية (GoS, 2011).^{٤٤}

ويظهر أنه وقبل وصول لجنة التحقيق بفترة قصيرة تم نقل غالبية الجثث من مواقع الإعدام غير أن اللجنة أبلغت عن وجود آثار لا تزال ظاهرة لأربعة عشر جثة. ويبدو أنه لم يتسنى الوقت الكافي لقوات الدفاع الشعبي (PDF) لنقل الجثث الثلاث الأخرى والتي قامت اللجنة بتحديد هويتهم ودفنهم (Africa Confidential, 2012, p. 10: USIP, forthcoming).^{٤٥} ووجدت اللجنة أيضا جثة لفرد آخر من الزغاوة تم قتله على الطريق أثناء قيادته لعربة يجرها حمار وتم احراق جثته مع البيوت المجاورة (GoS, 2011).^{٤٦} وقامت اللجنة بإطلاق سراح المدنيين الثلاثة المتبقين الذين كانوا في أيدي القوات المسلحة السودانية (SAF) (Africa Confidential, 2012, p. 10: USIP, forthcoming; GoS, 2011).

وتعاملت قيادة التنجر وقوات الدفاع الشعبي (PDF) المحلية مع اللجنة بنوع من العدائية. وامتنع اثنان من الشخصيات الهامة في التنجر، وهما زعيم شعبي وأحد السياسيين، عن المشاركة في التحقيق (USIP, forthcoming). ورغم أن أفراد القوات المسلحة السودانية (SAF) والشرطة وجهاز الامن والمخابرات الوطني (NISS) رافقوا اللجنة، فقد قامت قوات الدفاع الشعبي (PDF) نفسها بإطلاق النار على موكب اللجنة أثناء طريقها إلى مخيم الجيش في شنقل طوباي. وقررت اللجنة بأجمعها عدم السفر إلى بلدة شنقل طوباي نفسها وتابع مفاوض محلية دار السلام، الذي انضم إلى اللجنة في الطريق، على مسؤوليته سيره نحو البلدة برفقة وحدة حرس. وخلال هذه الزيارة، شهد المفاوض وقوات الأمن المرافقة له إعدام ١٩ مدني من الزغاوة ووقفوا عاجزين عن الحيلولة دون ذلك. وتم أخذ محمد صالح هارون، الذي شهد عمليات القتل التي حصلت في ٢١ مايو/ أيار وكان يعمل دليلا للجنة، من سيارة المفاوض من قبل أفراد قوات الدفاع الشعبي (PDF) إلى مقرها الرئيسي في شنقل طوباي وإعدامه من مسافة قصيرة بإطلاق ٣ رصاصات عليه، حسب رواية المفاوض نفسه أمام اللجنة (ACJPS, 2011b: GoS, 2011: Africa Confidential, 2012, p. 11).^{٤٧}

ونتيجة ذلك، تم اعتقال العديد من قادة قوات الدفاع الشعبي (PDF) في شنقل طوباي بناء على توصيات اللجنة (Africa Confidential, 2012, p. 11: USIP, forthcoming). وكان من بين الذين تم اعتقالهم أبو بكر صالح يحيى (من قبيلة البيرتي) وهو المنسق المحلي لقوات الدفاع الشعبي (PDF)، والفضل إبراهيم عبد العزيز (من قبيلة التنجر)، أحد القادة المحليين لقوات الدفاع الشعبي (PDF) والمسؤول عن الإدارة الشرطة وقريب الراحل عبد المجيد اسماعيل الذي قُتل في ٢٢ مايو/ أيار. وانتقدت سلطات قبيلة التنجر عمل اللجنة وعمليات الاعتقال المطلقة على ضحايا الجرائم مسمى «متمرد» و«سارق مواشي». غير أن شارتاي شنقل طوباي، آدم أبكر راشد، وهو داعم صريح لقوات الدفاع الشعبي (PDF)، صرح قائلاً:

«حتى لو كان محمد صالح هارون مجرماً، فإنهم قد ارتكبوا غلطة كبيرة بقتله أمام المفوض ومن الطبيعي أن يتحملوا مسؤولية ما فعلوه».^{٤٨}

انتقام الزغاوة

لم تحل جهود اللجنة الحكومية للتوصل إلى تسوية قضائية للنزاع دون تجدد دوامة العنف. ووفقاً لأقوال زعماء وشهود محليين على أحداث ليلة ١٧ يونيو/ حزيران، فقد تم مهاجمة بلدة شنقل طوباي من قبل قوة مكونة من ٨ مركبات على الأقل مجهزة بأسلحة رشاشة وقاذفات من نوع RPG وبنادق غير ارتدادية من نوع B-10 إلى جانب ما يقارب من ١٠٠ رجل على الجمال. وتم احراق حوالي ١٥٠ منزلاً ونهب المحلات والماشية وقتل ١٩ شخصاً (بما فيهم ١٣ مدنياً و٣ جنود من الجيش و٣ من أفراد قوات الدفاع الشعبي (PDF)) وإصابة حوالي ٣٥ شخصاً. (AI, 2012, p. 15: USIP, forthcoming).

ويعتبر وجود المركبات المجهزة بالأسلحة الثقيلة مؤشراً واضحاً على تورط قوات المتمردين. واتفق متفقوا الزغاوة المقربون من جيش تحرير السودان - ميني ميناوي (SLA-MM) مع زعماء التنجر على أن عناصر من جيش تحرير السودان - ميني ميناوي (SLA-MM)، وربما متمرّدون من الحركات الأخرى، قد شاركوا على الأرجح في الهجوم^{٤٩}. ويبدو أن المهاجمين الذي كانوا يركبون الجمال كان من ضمنهم مدنيون ومتمرّدون. ويقول شهود أنهم تعرفوا على قائد قافلة المركبات وعلى قائد القوات التي تركب الجمال وأنهما من أفراد جيش تحرير السودان - ميني ميناوي (SLA-MM) من شنقل طوباي ويقول الشهود أيضاً نقلاً عن قائد القوات التي تركب الجمال انه قال علناً أن هذا الهجوم هو رد فعل انتقامي^{٥٠}. وعلى نحو مماثل، عرّف أحد قادة المتمردين هجومه على انه «تأر» أو انتقام عنيف^{٥١}. وبعد الهجوم، أقر أحد زعماء التنجر المحليين صراحة بمشاركة الزغاوة في الأعمال الانتقامية رداً على أعمال ميليشيات التنجر قائلاً:

«نحن أيضاً قادرين على الانتقام. فبمكالمة واحدة يمكن الحصول على مركبة ويمكننا أيضاً أن نشكل عصابات تابعة لنا لنقوم بالنهب والسلب. وسنبدأ بامتلاك المركبات وستحصل قوات الدفاع الشعبي (PDF) على المزيد من المركبات من الحكومة. ونحن بالفعل على اتصال مع بعضنا البعض من أجل حشد القبيلة. فنحن لنا الحق في الدفاع عن أنفسنا»^{٥٢}.

وفي أعقاب هذا الهجوم، بدى أن المنطقة تنعم بسلام وهدوء نسبي خلال النصف الثاني من عام ٢٠١١. إلا أن كلا الطرفين ظل ميالا إلى الانتقام بدلا من المصالحة وبدا أن الجهود المبذولة لحل الوضع، من قبل جماعات الزغاوة والتنجر في الخرطوم، لم تؤتي إلا بالنزر اليسير. فالهجوم على شنقل طوباوي واعتقال قادة قوات الدفاع الشعبي (PDF) جعلت التنجر يشعرون بأنهم غير مدعومين بالكامل من قبل الحكومة. غير أن هذه التطورات لم تضع حدا لاستراتيجية قيادة التنجر في حشد الميليشيات والسعي وراء الدعم الحكومي. واستمر التنجر في التعبير عن معارضتهم الصريحة لعودة النازحين الزغاوة. ويقول أحد زعماء التنجر انه من المستحيل عودة الزغاوة إلى شنقل طوباوي. «أنا أعتقد انه لا يمكن أن يعودوا لأنهم ارتكبوا العديد من الجرائم ونحن نشعر بغضب شديد»^{٥٢}.

غير أن المزيد من العنف وقع في فبراير/ شباط ومارس/ آذار ٢٠١٢. وفي بيان صدر في ٢٢ فبراير/ شباط، ادعى جيش تحرير السودان - ميني ميناوي (SLA - MM) أنه قتل ١٢ جنديا من أفراد القوات المسلحة السودانية (SAF) وصادر معدات خلال هجوم على منطقة العونة في محلية دار السلام. وأكدت القوات المسلحة السودانية (SAF) على وقوع أحداث العنف غير أنها اتهمت جيش تحرير السودان - ميني ميناوي (SLA - MM) بقتل ٦ مدنيين واصابة ٤ آخرين وحرق ٣ منازل وتدمير مضخات المياه (Radio Dabanga, 2012b). وفي ليلة ٧ مارس/ آذار، هاجمت ميليشيات البيرغيد من الشعرية في جنوب دارفور بقيادة إبراهيم سليمان «أبو در» منطقة شنقل طوباوي في شمال دارفور بالإضافة إلى المناطق المجاورة في أبو حمرا وام نجالية في جنوب السودان. وتم قتل اثنين من الزغاوة ونهب الماشية (Hurriyat, 2012).

الصراع في منطقة الطويشة

في سبتمبر/ ايلول ٢٠١١، اتسع نطاق هجمات الميليشيات غير العربية المشكلة حديثا إلى منطقة قريبة من الطويشة في جنوب شرق ولاية شمال دارفور. وتضم هذه المنطقة الجزء الجنوبي من دار بيرتي، وهي موطن جماعة البيرتي العرقية (غير العربية)، ووالها كبر الذي تعود أصوله أساسا إلى الطويشة. ومثل المناطق الأخرى في شرق دارفور، فقد استوطن العديد من الزغاوة القادمين من شمال دارفور في المناطق المحيطة بالطويشة خلال موجات الهجرة التي تسبب بها الجفاف والقحط. وهناك جزء من المنطقة كان يخضع مسبقا إلى سيطرة جيش تحرير السودان - ميني ميناوي (SLA_ MM) (تحديدا منطقة حسكايتا، جنوب الطويشة) في حين تزايد نشاط حركة العدل والمساواة (JEM) هناك ما بين عامي ٢٠١٠ و٢٠١١. وبالتالي، فقد كان من المهم جدا بالنسبة للوالي كبر تأكيد سلطته في هذا الجزء من شمال دارفور.

وفي ٢ سبتمبر/ ايلول ٢٠١١، زار كبر منطقة أم سعونة، وهي منطقة تضم مزيجا هاما من قبائل البيرتي والزغاوة جنوب الطويشة على الحدود مع جنوب دارفور. ووفقا لشهادة أحد الشهود، فقد رافقته ٢٠ مركبة من قوات الدفاع الشعبي (PDF) المتمركزة في الطويشة والتي رافقها ناظر (زعيم محلي بارز) منطقة الطويشة من البيرتي، صادق عباس داو البيت، إضافة إلى شارتاي البيرتي في محلية المعيت جار النبي الواقعة إلى الجنوب الشرقي من الطويشة. وفي أحد الاجتماعات العامة، قال كبر «إن الزغاوة مع المتمردين وأنا لا أريد الزغاوة في هذه المنطقة.

لديهم ٧٢ ساعة لمغادرة المكان». وفي أعقاب خطاب كبر، أشرف الوالي على تجنيد ٤٧ فردا من قوات الدفاع الشعبي (PDF) من قبيلة البيرتي من منطقة أم سعونة وأعطى كل واحد منهم بندقية من طراز AK و ١٠٠، ١٠٠ جنيه سوداني (تساوي ٤٣٠ دولار أمريكي). وفي رواية لأحد الشهود، يقول انه «رأى كبر يقف والناظر بجانبه. وأعطى سلاحا لكل فرد في قوات الدفاع الشعبي (PDF) إضافة إلى المال. وصرخوا بعد ذلك «اللَّهُ أكبر» نحن أيها الزغاوة نستشيط غضبا»^{٥٤}.

في ٣ سبتمبر/ أيلول، تابع موكب الوالي إلى عزبان وكرويا لبن، وهما قريتان تضمان تجمعات ضخمة من الزغاوة في شمال أم سعونة، حيث عقد اجتماعات مماثلة وطالب مجددا بمغادرة الزغاوة خلال ٧٢ ساعة. في ٦ و ٧ سبتمبر/ أيلول، غادر معظم الزغاوة المنطقة الواقعة ما بين كرويا لبن وأم سعونة بعضهم على ظهور الشاحنات وآخرون على الحمير والجمال، إلى محلية غبيش في كردفان. وقدر عدد هؤلاء النازحين بأكثر من ٦٠٠ عائلة جاء معظمهم من أم سعونة^{٥٥}. وكانوا قادرين على البقاء فقط لبضعة أيام في محلية غبيش حيث رفضت الحكومة المحلية والسلطات المحلية لقبيلة حمر العربية استضافتهم وأعطوهم ٥ أيام لمغادرة المنطقة. عندئذ سافر وفد من الزعماء المحليين والأعيان (كبار السن) من الضعين في جنوب دارفور^{٥٦} إلى غبيش حيث تألف الوفد من عرب الرزيقات (الذين تعتبر الضعين مركزهم الرئيسي) وأعضاء من جماعات الزغاوة ممن هاجروا إلى هناك في فترة السبعينات والثمانينات من القرن الماضي. وبدعم من ناظر الرزيقات المحترم، سيد محمود موسى ماديبو، الذي كان يعمل دائما بشكل مستقل عن الحكومة، فقد اقترحوا على السلطات المحلية في غبيش استضافة نازحي الزغاوة في دار الرزيقات بحكم العلاقات الطيبة بين الرزيقات والزغاوة في المنطقة. وبالرغم من تردد سلطات غبيش، فقد انتقل نازحو الزغاوة إلى الضعين حيث منحهم ناظر الرزيقات منطقة في مخيم النازحين الحالي في النيم. وذهب آخرون إلى نيالا ومخيم زمزم جنوب الفاشر^{٥٧}. إلا بعض الرعاة من الزغاوة بقوا مع ماشيتهم في منطقة كرويا لبن. وفي ٨ سبتمبر/ أيلول، حاولت قوات الدفاع الشعبي (PDF) نزع أسلحة هؤلاء الرعاة ونهب ماشيتهم. وفي ١١ سبتمبر/ أيلول، قام قوات الدفاع الشعبي (PDF) بحرق المنازل في كرويا لبن وعزبان وأم سعونة بالإضافة إلى تجمعات الزغاوة السكانية الأصغر حجما في المنطقة^{٥٨}.

دور الجماعات المسلحة

إنشاء وحدات قوات دفاع شعبي (PDF) جديدة في شرق دارفور على عكس الميليشيات التي تم إنشاؤها في بداية الصراع في عام ٢٠٠٣، فقد تم تجنيد وحدات قوات الدفاع الشعبي (PDF) المختلفة في شرق دارفور، وبشكل رئيسي في نهاية عام ٢٠١٠، من بين الجماعات الصغيرة غير العربية. وأصبحت هذه الوحدات هي الجاني الرئيسي في الهجمات الموجهة ضد الزغاوة. وبصورة أكثر تحديدا، تعتبر هذه الجماعات هي القبائل «الأصلية» و«المالكة للأرض» أو المستوطنين الأوائل في هذا الجزء من دارفور والتي ينتمي إليها الزعماء المحليون البارزون (وعموما مالكو الأراضي) في هذه المنطقة. وهم يشملون البيرتي (غالبيتهم

في منطقة الطويشة) والبيرغيد (في الشعرية وخور ابشي وخران جديد إضافة إلى شنقل طوباي ودار السلام والطويشة) والتتجر (في شنقل طوباي) والميما (في ودعة وأم دريساية ودار السلام) والبعض الآخر – ولكن من غير الزغاوة. وحسبما قال أحد الزعماء المحليين مبررا تشكيل قوات الدفاع الشعبي (PDF):

«هؤلاء مواطنون طلبوا من الحكومة، بعد رحيل جيش تحرير السودان – ميني ميناوي (SLA-MM)، تدريب وفي مناطق كورما وطويلة غرب الفاشر، قيل أن زعماء التتجر والفور المحليين رفضوا دعوات محافظة شمال دارفور من أجل حشد الميليشيات. وعلى نحو مماثل، فإن نازحي الفور من منطقة شنقل طوباي رفضوا المشاركة في الصراع مع الزغاوة. ورفض قادة قبيلة رعاة الأبل، الذين تحركوا في الفترة ما بين عامي ٢٠٠٢ و٢٠٠٤ وشعروا بخيبة الأمل من إخفاق الحكومة في الوفاء بوعودها (إلى درجة انضمام البعض منهم إلى جماعات المتمردين) – التحرك ضد الزغاوة، باستثناء جماعة العريقات في ابودليق بين الفاشر ودار السلام.

وبخلاف القوات العربية السابقة التي تحارب بالوكالة، لم تتم الإشارة إلى الميليشيات غير العربية الجديدة باسم «الجنجويد» ولكن ببساطة تم تسميتها باسم ميليشيات^{١٦} أو ميليشيات كبر – على اسم والي شمال دارفور، وهو نفسه من قبيلة البيرتي وأحد المؤيدين الرئيسيين لقوات الدفاع الشعبي (PDF) غير العربية النشطة في شمال دارفور، وبالتحديد في منطقة الطويشة التابعة له.

وشرع الوالي كبر وغيره من المسؤولين في حكومة شمال دارفور وحزب المؤتمر الوطني (NCP) وكذلك الزعماء المحليين الرئيسيين من القبائل غير العربية التي لا تنتمي لقبائل الزغاوة في حشد الأقارب بعد وقت قصير من مغادرة جيش تحرير السودان – ميني ميناوي (SLA-MM) في أواخر عام ٢٠١٠. وبدأ تجنيد ١٠٠ رجل في محلية دار السلام في منتصف يناير/كانون ثاني ٢٠١١، بناء على مبادرة الزعماء المحليين الذين التقوا بالوالي كبر في الفاشر عدة مرات خلال هذه الفترة. وبدأ التجنيد في منطقة شنقل طوباي في نفس الوقت أيضا، بعد الطلب الأولي في ديسمبر ٢٠١٠ من السلطات المحلية ونخبة القبائل من غير الزغاوة، الذين تم إفادتهم كوفود إلى الوالي كبر في منطقة الفاشر وحصلوا على الدعم الذين يرغبون فيه لتشكيل ٣٠٠ وحدة قوية من قوات الدفاع الشعبي (PDF) لتتمركز في منطقة شنقل طوباي وليكونوا مجاورين لمنطقة أم دريساية. وكذلك بدأ شارتاي التتجر آدم أبكر راشد من منطقة شنقل طوباي، وبعض العمدة من غير الزغاوة الذين يخضعون لسلطته في حشد جماعاتهم مباشرة من خلال الدعوات العامة ومن خلال قادة الحرب المحليين (عقيد). وفي منتصف يناير/كانون الثاني ٢٠١١، جرت مراسم «التجنيد» في نفس اليوم في كل من شنقل طوباي وأم دريساية وحضرها الوالي كبر (Africa Confidential, 2012, p. 11: USIP, forthcoming).

وتواجدت قوات الدفاع الشعبي (PDF) في شنقل طوباي إلى جانب القوات «الإحتياطية» الإضافية التي تتألف عدة مئات من الرجال (ربما أكثر من ٥٠٠ رجل)، المستقلين إلى حد كبير عن قوات الدفاع الشعبي (PDF)، رغم أن بعضهم يقوم بالتنسيق مع قوات الدفاع الشعبي (PDF). وتتولى السلطات المحلية، بما في ذلك كل من الإدارة الأهلية والعقيد المسؤولية بشكل كبير عن توجيه الاحتياطيات. وبخلاف قوات الدفاع الشعبي (PDF) الرسمية، لم تتلقى تلك القوات أسلحة أو ذخيرة أو حتى رواتب أو تدريب من الحكومة؛ فبعض هذه القوات فقط (الربع حسبما تقيد التقارير) يملكون السلاح الذي تم شراؤه من السوق غير الرسمي، وتحديدًا من مناطق المتمردين في

شركي جبل مرة.^{٦١} لكن وبعد أحداث ديسمبر/كانون أول ٢٠١٠، ومن خلال وساطة الإدارة الأهلية، حصلت قوات الاحتياط على تراخيص من السلطات الحكومية لحيازة السلاح. وأخطرت عدد قليل منهم في قوات الدفاع الشعبي (PDF) ومن المرجح انضمام المزيد منهم (USIP, forthcoming).

في مناطق الشعرية وخور ابشي وخزان جديد، فقد تم تشكيل مليشيات قبيلة البيرغيد فعلاً قبل عام ٢٠١١ تحت قيادة ابراهيم «أبودر».

وقد انضمت بعض هذه المليشيات أو أيدت قوات الدفاع الشعبي (PDF) في مناطق شنقل طوباي ودار السلام وفي الطويشة.

في منطقة الطويشة، تم تجنيد ما لا يقل عن ٢٠٠ شخص، معظمهم من قبيلة البيرتي ولكن مع بعض البيرغيد المنحدرين أساساً من منطقة الشعرية، في إبريل/نيسان ٢٠١١، مع وفود بعض المجندين الجدد في سبتمبر. ويعتبر آدم أحمد عبد القادر «نيور» من بين من لعبوا دوراً أساسياً في التجنيد، وهو منسق قوات الدفاع الشعبي (PDF) في شمال دارفور، المنحدر من عائلة جوامعة العربية من دار البيرتي (المختلطة مع قبيلة البيرتي).^{٦٢} وفي مايو/أيار ٢٠١١، شهد أحد سياسيي الزغاوة محادثة هاتفية بين «نيور» ومسؤول حكومي في شمال دارفور صرح «نيور» خلالها بأنه يقوم بتجنيد قوات دفاع شعبي (PDF) في منطقة الطويشة، وبالتحديد، من قبيلة البيرتي ومن جميع القبائل في المنطقة باستثناء الزغاوة.^{٦٣}

ويبدو أن ناظر البيرتي في الطويشة صادق عباس داو البيت، لعب دوراً هاماً في هذا الحشد، إضافة إلى زعماء محليين تحت أمرتهم وبعض من أقربائه.^{٦٤}

وتم تدريب المجندين الجدد التابعين لقوات الدفاع الشعبي (PDF) بشكل أساسي من قبل المدربين التابعين للقوات المسلحة السودانية (SAF) في مخيم دار الأرقم في منطقة الفاشر. وتم تدريب الميليشيات من دار السلام والطويشة لمدة ١٥ يوم في يناير/كانون ثاني وكذلك في مايو/أيار ٢٠١١.^{٦٥} وتلقت قوات الدفاع الشعبي (PDF) في شنقل طوباي تدريباً مكثفاً بين شهري يناير/كانون ثاني وفبراير/شباط ٢٠١١، لمدة تتراوح ما بين ٣٠ إلى ٤٥ يوماً. وبعد تلقيهم التدريبات، حصل كل مجند على بندقية هجومية من نوع AK و٦٠ مخزن ذخيرة وزي القوات المسلحة السودانية (SAF) وهوية قوات الدفاع الشعبي (PDF) التي يتم إصدارها في الخرطوم. وتم تدريب أكثر من ١٠٠ عنصر من قوات الدفاع الشعبي (PDF) على استخدام الأسلحة الثقيلة في المخيم العسكري في منطقة شنقل طوباي في أوائل ٢٠١١. وفي أغسطس/ آب ٢٠١١ - بعد الإعدامات الجماعية في مايو/أيار والغارات اللاحقة على شنقل طوباي - حصل أفراد قوات الدفاع الشعبي (PDF) في شنقل طوباي على تدريبات لمدة ثلاثة أسابيع إضافية في نفس قاعدة القوات المسلحة السودانية (SAF)، بما في ذلك المسائل القانونية واستخدام بعض الأسلحة الثقيلة.^{٦٦} في حين يشير التدريب القانوني إلى عدم موافقة الحكومة على الانتهاكات التي ترتكبها قوات الدفاع الشعبي (PDF)، فقد يكون التدريب على الأسلحة الثقيلة رد فعل على حقيقة عدم قدرة قوات الدفاع الشعبي (PDF) على حماية شنقل طوباي في ١٧ من يونيو/حزيران.

حتى قبل هذا التدريب، ورغم أن معظم المسلحين مزودون برشاشات كلاشينكوف من نوع AK، إلا أن قوات الدفاع الشعبي (PDF) الجديدة قد تم تعزيزها ببعض الأسلحة الثقيلة والمركبات. ففي الطويشة، تم تجهيز قوات الدفاع الشعبي (PDF) في أغسطس/ آب ٢٠١١ قبل طرد سكان الزغاوة، بعشرون مركبة لاند كروز مثبت عليها رشاشات ثقيلة آلية «دوشكا» ومدافع مضادة للدروع غير ارتدادية من طراز ب-١٠^{٧٧}. بينما تلقت شنقل طوباي والمنطقة المجاورة أم دريساية مركبة واحدة فقط لكل منهما، وباقي الأفراد يتنقلون سيراً على الأقدام. بينما تم تعزيز بعض الأفراد بقاذفات من طراز RPG و«دوشكا» وجوريونوف (AI, 2012).

وبعد هجوم ١٧ يونيو/حزيران، جددت اللجنة الأمنية لشنقل طوباي، التي تتألف من زعماء محليين وسياسيين رئيسيين من غير الزغاوة، مطالبها للحكومة بحصول قوات الدفاع الشعبي (PDF) على المزيد من المركبات والأسلحة الثقيلة وأن يتم تجنيد المزيد لقوات الدفاع الشعبي (PDF). لقد تعلموا العديد من الدروس من إعدامات ٣١ مايو/أيار، كما يتضح من خلال مناشداتهم لمزيد من التدريبات وكذلك نشر القوات الرسمية للدولة، والتي تعتبر أفرادها أكثر انضباطاً وأحسن تدريباً وبأفضل تجهيزاً وأكثر كفاءة مثل الجيش والشرطة والشرطة الاحتياطية المركزية (CRP)^{٧٨}.

وبالفعل وافقت الحكومة في يناير/كانون ثاني ٢٠١١ على تجنيد أكثر من ١٠٠ فرد محلي لينخرط في الشرطة الاحتياطية المركزية (CRP)، إلى جانب ٣٠٠ فرد في قوات الدفاع الشعبي (PDF). ولقد إختارت السلطات الإقليمية والمحلية مجندي الشرطة الاحتياطية المركزية (CRP) في وجود المفوض المحلي، بعد المناشدة العامة من قبل العقيد المحلي. وفي مايو/أيار غادر المجندون للتدريب في الخرطوم لمدة ثلاثة أشهر؛ ومنذ ذلك الحين، تصيد التقارير بأن عددهم قد زاد إلى ٢٥٠ رجل^{٧٩}.

ورغم اعتراف بعض قادة شنقل طوباي بأن القوات من خارج المنطقة أقل ميلاً للإنخراط في الصراعات المحلية القبلية، إلا أن غالبيتها لا يزال يؤيد زيادة تسليح المجتمعات المحلية، كما هو الحال في العديد من الأجزاء الأخرى من دارفور. حيث قال أحد الزعماء المحليين: «إنه من الأفضل تدريب رجالنا وتزويدهم بالأسلحة القوية، لأن الآخرين لن يحموا الأرض والشعب، فالقوات الخارجية لا تأبه لأمرنا»^{٨٠}.

دور الحكومة المبهم

لعبت الحكومة دوراً مبهماً في العنف الدائر في شرق دارفور في الفترة ما بين عامي ٢٠١٠ و٢٠١٢. وأدت محاولات الحكومة لطرد المتمردين من المنطقة، بدعم الجيش والقوات الجوية، إلى شن هجمات وتجاوزات ضد المدنيين من الزغاوة (AI, 2012, p. 9: Africa Confidential, 2012, p. 11). ولعب المسؤولون الحكوميون والإدارة^{٨١} الأهلية دوراً أساسياً في تشكيل قوات الدفاع الشعبي (PDF)، والتي إرتكبت أيضاً إنتهاكات ضد السكان الزغاوة. غير أن مسؤولين حكوميين آخرين وإداريون أهليين اعترضوا صراحة على هذه السياسة وحاولوا أن يحتووا العنف ورغم نجاحهم المحدود. وعلى نحو مشابه لمليشيات قبيلة رعاة الإبل «الجنجويد» منذ بداية الحرب، التي حاول بعضها مهاجمة قوافل الجيش، تبدو قوات الدفاع الشعبي (PDF) الجديدة في العديد من الأحيان خارج سيطرة المراقبين الحكوميين وتسعى إلى تحقيق أجندتهم المحلية الخاصة بهم.

إن الرابط بين القوات المسلحة السودانية (SAF) وقوات الدفاع الشعبي (PDF) التي تشكلت حديثاً واضح للغاية. فبينما لعب الزعماء المحليون دوراً هاماً، فإن قوات الدفاع الشعبي (PDF) تخضع رسمياً لسيطرة مسؤولي القوات المسلحة السودانية (SAF). وفي شنقل طوباوي، تعتبر القوات مسؤولة من ملازم أول للقوات المسلحة السودانية (SAF) ونائبه، وهو ملازم، وكلاهما من خارج دارفور وتحت سلطة الرائد محمد بشر، قائد القوات المسلحة السودانية (SAF) في شنقل طوباوي؛ والرائد عضو قبيلة البيرغيد المشاركة في الصراع (Africa Confidential, 2012, p. 11). والمتسقون والقادة في قوات الدفاع الشعبي (PDF) العاملين تحت إمرة ضباط القوات المسلحة السودانية (SAF) هم من المحليين وشاركوا بضراوة في الصراعات القبلية، وفي بعض الحالات الكبيرة قبل إندهاجهم في قوات الدفاع الشعبي (PDF) بوقت طويل. فعلى حد قول أحد مسؤولي القوات المسلحة السودانية (SAF)، «إن قوات الدفاع الشعبي (PDF) قوات نظامية. وأن جميع الأمور تحت مسؤولية الدولة». ^{٧٢} ويؤكد على هذا الرأي عقيد أوضح عن عدم رغبة رجاله في الانضمام إلى قوات الدفاع الشعبي (PDF)، بقوله: «عندما تعمل في قوات الدفاع الشعبي (PDF) لمدة ٢٤ ساعة يومياً، فإنك تنتمي للحكومة، وعليك الحصول على الإذن من الحكومة لعملي أي حركة». ^{٧٣}

يحصل أفراد قوات الدفاع الشعبي (PDF) على الأسلحة والزي والهويات والرواتب من القوات المسلحة السودانية (SAF). من الناحية النظرية، تتلقى قوات الدفاع الشعبي (PDF) في منطقة شقل طوباوي راتباً شهرياً يبلغ تقريباً ٤٠٠ جنيه سوداني (ما يعادل ١٥٠ دولار أمريكي) لغير المسؤولين وهو مبلغ قريب مما يتم دفعه للجيش أو الشرطة، رغم أن الزعماء المحليين ذكروا براتب تقل عن نصف هذا المبلغ. ^{٧٤} وتقيد التقارير أن قوات الدفاع الشعبي (PDF) في دار السلام لا تحصل على أي راتب حكومي، ولكن تتلقى دعماً مالياً (يصل إلى أقل من ٥٠ جنيه سوداني أو ٢٠ دولار أمريكي، لكل جندي شهرياً) وتحصل على المواد الغذائية من السلطات المحلية، التي تجمع التبرعات من المواطنين المحليين، فعلى كل أسرة أن تدفع ٢ جنيه سوداني (أي ما يعادل ٠,٧٥ دولار أمريكي) كل شهر. ويبدو أن قوات الدفاع الشعبي (PDF)، في مناطق مختلفة، تحصل على الرواتب أحياناً عندما يُطلب منهم المشاركة في العمليات العسكرية، مثل حالة أم سعونة ^{٧٥}.

أثارت الإعدامات التي جرت في مايو/أيار ٢٠١١ والإغتيال اللاحق لأحد مدنيي الزغاوة أمام المفوض المحلي والسلطات الأخرى، العديد من التساؤلات الخطيرة حول مدى كفاءة سيطرة الحكومة والقوات المسلحة السودانية (SAF) على قوات الدفاع الشعبي (PDF). وخلص تقرير لجنة التحقيق التابعة للحكومة إلى أن قوات الدفاع الشعبي في المنطقة لا تخضع إلى أي سلطة من الجيش ولا المحلية ولا حتى الولاية [شمال دارفور] وبالتالي توصي «بالسيطرة قوات الدفاع الشعبي في المنطقة ووضعهم تحت سيطرة القوات المسلحة (GoS, 2011)». ^{٧٦}

إن هذه التوصيات القوية الصادرة من اللجنة الحكومية وكذلك الاعتقالات اللاحقة للعديد من قادة قوات الدفاع الشعبي (PDF)، تُعد غير عادية في سياق الحرب في دارفور. بينما ليس من الضروري أن تشير هذه التوصيات إلى إلزام حقيقي لإنهاء الحصانة التي تتمتع بها القوات التي تدعمها الحكومة في دارفور، ^{٧٧} فإنها توحى بتزايد الخلافات بين المسؤولين الحكوميين والميادين بشأن هذا القضية. فموقف المفوض محلية لدار السلام، عبد الإله باناجا، هو مثال على تلك النقطة. فحتى قبل مقتل محمد صالح هارون، الأمر الذي شكل تحدياً خطيراً لسلطته،

فقد وُصف المفوض من الجانبين على أنه معارض لتشكيل قوات الدفاع الشعبي (PDF) الجديدة. وقال مسؤول حكومي محلي أنه في أوائل عام ٢٠١١:

أشار المفوض بوضوح أنه ينبغي أن لا تمثل قوات الدفاع الشعبي (PDF) حلا طويل الأمد وأنه ينبغي حلها حال تحسن الوضع. فهو يفضل الشرطة النظامية على المدى الطويل. ولا يتقبل الناس في منطقة شنقل طوباوي هذا المنهج، حيث يكرهون المفوض ويتهمونهم بأنه عميل الزغاوة. ونتيجة لذلك، لا يستطيع عبد الإله أن يزور منطقة شنقل طوباوي.^{٧٨}

وفي بداية عام ٢٠١١، أصدر المفوض أحكام الاعتقال بحق أفراد قوات الدفاع الشعبي (PDF) في دار السلام، بذريعة سرقة الماشية. وخلال نفس الفترة، إعتقل ضباط القوات المسلحة السودانية (SAF) أفراد قوات الجيش الشعبي (PDF) في شنقل طوباوي بتهمة ارتكاب جرائم القتل. وفي كلتا الحالتين، أمرت السلطات الأخرى الإفراج عن بعض المشتبه بسبب الحصانة المنوحة من القوات المسلحة. وقيل بأن الوالي كبر ذاته اختلف مع المفوض بشأن هذه القضية. غير أن السلطات المحلية من غير الزغاوة أغاظت عبد الإله بتأييد عدم رجوع نازحين الزغاوة.^{٧٩} غير أنه في وقت كتابة هذا التقرير، لا يبدو أن عدم موافقة المفوض وغيره من المسؤولين ولا إعتقال بعض قادة قوات الجيش الشعبي (PDF) وتوصيات اللجنة الحكومية أدت إلى زيادة السيطرة على قوات الجيش الشعبي (PDF) أو حركت الدعاوى القضائية ضد من يشبهه به بإرتكابهم أعمال إجرامية. وتُظهر الفارات حول الطويشة في أواخر عام ٢٠١١ استمرار التجنيد والإنتهاكات.

فشل العملية المختلطة للاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة في دارفور (UNAMID)

فني مارس/آذار ٢٠١٢، لاحظ مسؤولوا الأمم المتحدة ما يلي:

السؤال الأكثر إثارة للقلق هو ما موقف العملية المختلطة للاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة في دارفور (UNAMID) من هذا الأمر. لقد كان للعملية المختلطة للاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة في دارفور (UNAMID) مثل حامية الجيش وجود عسكري قوي في شنقل طوباوي ولا يمكن أن لا يكونوا قد سمعوا صوت إطلاق النار [في ٢١ مايو/ آيار].^{٨٠}

بالفعل، لا يبعد مخيم شقل طوباوي التابع للعملية المختلطة للاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة في دارفور (UNAMID) أكثر من ٢ كلم من أي مواقع عملية الإعدامات التي حدثت في ٢١ مايو/ آيار (GoS, 2011). فني شرق دارفور، يوجد أكبر تجمع للمخيمات التابعة للعملية المختلطة للاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة في دارفور (UNAMID) في منطقة عمليات المهمة بأكملها. وفي العديد من الحالات - بما في ذلك الهجمات التي حصلت في شقل طوباوي وخور أبشي - فإن التجاوزات ضد المدنيين والنهب وحرق الممتلكات حصلت في المنطقة المجاورة مباشرة لمواقع العملية المختلطة للاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة في دارفور (UNAMID). ولم تتمكن العملية المختلطة للاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة في دارفور (UNAMID) بشكل كبير من حماية ضحايا هذه التجاوزات أو حتى تأمين سلامة ما يقارب من ٥,٠٠٠ إلى ١٥,٠٠٠ مدني سعوا لحمايتهم لهم عن طريق التجمع حول مخيمات العملية المختلطة للاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة في دارفور (UNAMID) في شقل طوباوي وخور أبشي،

على التوالي. مما يضطر أولئك المدنيين في نهاية المطاف للفرار من تلك المواقع (القريبة من قراهم ومزارعهم) إلى مواقع أكثر بعدا. وكان الأشخاص الذين بقوا في «المحيط الأمني» مخيم العملية المختلطة للاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة في دارفور (UNAMID) بين شهر ديسمبر/كانون أول ٢٠١٠ وشهر إبريل/نيسان ٢٠١١، ضحايا التحرش المتكرر من قوات الدفاع الشعبي (PDF) أمام أعين قوات العملية المختلطة للاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة في دارفور (UNAMID). وقال أحد النازحين: «في كل صباح، تأتي قوات الدفاع الشعبي بزبيها، بما في ذلك الفضل [إبراهيم عبد العزيز] مدججين بالسلاح في سيارة تيكو ويطلقون النار علينا ويصرخون قائلين «هذه أرضنا وينبغي عليكم المغادرة»^{٨١}

خلال هذه الفترة، حاولت قوات الجيش الشعبي (PDF) والقوات المسلحة السودانية (SAF) المشتركة مرتين دخول المحيط الأمني للعملية المختلطة للاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة في دارفور (UNAMID) بغية اعتقال بعض النازحين والمحاولة قدر الإمكان لتفريق البقية، متهمّة العملية المختلطة للاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة في دارفور (UNAMID) بأبواب أعداهم ومهددة بمهاجمة المخيم. نجحت العملية المختلطة للاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة في دارفور (UNAMID) في منع التشييت العنيف لمخيم النازحين ولكنها لم تتمكن من منع اعتقال النازحين في المخيم أو ضربهم أو اغتصابهم أو قتلهم أمام المخيم (AI, 2012, p. 12).

واستجابات العملية المختلطة للاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة في دارفور (UNAMID) ببطء على سلسلة أعمال القتل الإنتقامية التي أعقبت ذلك، وتحديدا إعدامات مايو/أيار ٢٠١١. وكانت الزيارة الأولى لقسم حقوق الإنسان التابع للعملية المختلطة للاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة في دارفور (UNAMID) إلى المنطقة في ١٢-١٣ يونيو/حزيران، تقريبا بعد أسبوعين من حملة الإعدامات التي جرت وبعد أسبوع كامل من التحقيق الذي أجرته اللجنة الحكومية، وهو وقت ضاعت فيه الكثير من الأدلة، بما في ذلك جثث الضحايا التي عثرت عليها اللجنة. واستنتج برقية مشفرة للعملية المختلطة للاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة في دارفور (UNAMID) صدرت في ٢٤ يونيو/حزيران أن الناس كانوا «يقتلون/ يخفون» (Africa Confidential, 2012, p. 12). ونتيجة لذلك، على نقيض التحقيق ذاته الذي أجرته الحكومة، فلم يصف تقرير يوليو/تموز الصادر من الأمين العام للأمم المتحدة إلى مجلس الأمن حول العملية المختلطة للاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة في دارفور (UNAMID) الأحداث بأنها إعدامات، بل أنها وفيات أثناء القتال. ويذكر التقرير: «إن تقرير فريق التحقق التابع للعملية المختلطة للاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة في دارفور (UNAMID) يثبت بأن شيخا أعزلا قد قتل في القتال وأن هناك احتمالا قويا على مقتل أربعة مدنيين آخرين» (UNSC, 2011). لكن أحد مسؤولي الأمم المتحدة يصف التقييم بأنه «سرد مشوه الحقائق بالكامل. وأخشى من محاولة تغطيته. لقد حصل القتل أمام أعين جنودهم»^{٨٢}

نقلًا عن مصادر في العملية المختلطة للاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة في دارفور (UNAMID)، يذكر تقرير يناير/كانون ثاني ٢٠١٢ الصادر عن لجنة الخبراء التابعة للأمم المتحدة صراحة بأن «أكثر من ١٠ مدنيين قد قتلوا في شنق طوباي في يونيو/حزيران ٢٠١١ (UNSC, 2012b, p. 22). ولا يميز هذا التصريح قادر بين عمليات إعدام المدنيين الزغاوة والهجمات الإنتقامية للمجموعات المسلحة، ولا يشير إلى أن أحد هذه الحوادث كان إعدام المدنيين الزغاوة»^{٨٣}

عملت المطبوعات العامة الصادرة عن العملية المختلطة للاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة في دارفور (UNAMID) على تقليل شدة العنف في شرق دارفور ولم تعكس الإستهداف المُحدّد للسكان الزغاوة. على سبيل المثال، نشرت مجلة العملية المختلطة للاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة في دارفور (UNAMID) مقابلة مع شارثاي شنقل طوباوي (المؤيد الرئيسي والمطلق لقوات الدفاع الشعبي (PDF))، كما نُوه عنه أعلاه) تحت عنوان «شنقل طوباوي: مدينة الإنسجام الاجتماعي» في فبراير/شباط ٢٠١١، في وقت حدث فيه إحدى أكثر عمليات النزوح كثافة للسكان الزغاوة من قبل قوات الدفاع الشعبي (PDF). وردا على السؤال: «وقع قتال مؤخراً في شنقل طوباوي مثير للقلق. ماذا حدث هناك بالضبط؟» ونقلًا عن الشارثاي آدم أبكر راشد أنه رد ببساطة قائلاً: «لا أستطيع القول فيما إذا تم الهجمات منظمة ضد مجموعات معينة أم لا، كما إنني لم أكن في مكان وقوع الهجوم، ولكن خلال النزاعات المسلحة فمن المتوقع حدوث أي شيء» (UNAMID, 2011a).^{٨٤}

يعمل هذا التقرير فقط تأجيج الشكوك الكبيرة لدى الدارفوريين في دارفور وخارجها بأن العملية المختلطة للاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة في دارفور (UNAMID) منحازة تجاه الحكومة. وتأججت هذه الشكوك أكثر نتيجة لوصف هجمات المسلحين الزغاوة في ١٧ يونيو/حزيران على قرية شنقل طوباوي بدقة أكثر في تقرير الأمين العام وفي غيرها من وثائق الأمم المتحدة (UNSC, 2011; Lynch, 2012). وبالتالي تواجه العملية المختلطة للاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة في دارفور (UNAMID) إنتقاد وشكوك من كلا الجانبين؛ وإنتقد زعماء شنقل طوباوي أيضا العملية المختلطة للاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة في دارفور (UNAMID) لعدم الرد على هجمات ١٧ يونيو/حزيران. بالفعل، فقد برر المؤيدون البارزون لقوات الدفاع الشعبي (PDF) تشكيل هذه القوات بالندرع بفشل العملية المختلطة للاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة في دارفور (UNAMID) في الدفاع عن المدنيين غير الزغاوة من هجمات وتجاوزات جيش تحرير السودان - ميني ميناوي (SLA - MM) وغيره من المجموعات المتمردة الأخرى سواء أثناء وجود جيش تحرير السودان - ميني ميناوي (SLA - MM) مع الحكومة وبعد ذلك. وعلى حد تعبير أحد قادة قوات الجيش الشعبي (PDF)، ”يمكن النظر إلى قوات الجيش الشعبي (PDF) على أنها نتيجة لعدم كفاءة العملية المختلطة للاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة في دارفور (UNAMID).“^{٨٥}

٢. الأساليب والتقنيات في صراع دارفور

تشير العمليات العسكرية المبينة في القسم السابق إلى أنه مع تغير الآليات العرقية والسياسية لصراع دارفور، بقيت الأساليب والتقنيات المستخدمة بشكل أساسي هي نفسها. حيث أن القوات المسلحة السودانية (SAF) قد نقلت أصول عسكرية ثقيلة إلى دارفور، بما في ذلك، الطائرات الهجومية والمركبات المدرعة المشتراة حديثاً، فإن القتال لا يزال متصفاً بعدم التكافؤ بين قوات المتمردين البرية سريعة الحركة من جهة، القوات الحكومية السودانية من جهة أخرى. فمُنذ بداية الصراع، كانت القوات الحكومية تعتمد بشكل كبير على القوة الجوية، التي تستخدمها في الهجوم على قوات المتمردين والمستوطنات المدنية التي تعتبر مؤيدة للمتمردين (أنظر الإطار ١).^{٨٦} رغم فقدان قوات المتمردين للسيطرة على المناطق الهامة في دارفور في عام ٢٠١٠ - تحديداً تلك التي حافظت عليها سابقاً حركة العدل والمساواة (JEM) حول جبل مون والمناطق الأخرى في غرب دارفور - ورغم بعض التقدم في مفاوضات السلام في الدوحة، استمرت أساليب الصراع المعروفة دون تعديل نسبيًا، حتى في المناطق التي تخضع الآن لسيطرة حكومة السودان (GOS).

الإطار ١ الضربات الجوية والقصف الجوي في دارفور منذ أواسط عام ٢٠١٠

تشير التقارير وحالات القصف الجوي^{٨٧} المؤكدة في دارفور، إلى أن النشاط العسكري لم يخف في أي من ولايات دارفور (الثلاثة السابقة، حالياً خمسة ولايات). ويستمر انتهاك حظر مجلس الأمن الدولي المطلق على الرحلات الجوية العسكرية في دارفور^{٨٨}، علناً ودون أي تبعات خطيرة، على مرأى ومسمع المراقبين الدوليين، بما في ذلك قوات حفظ السلام التابعة للأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي التي تتشارك في مراقف المطار في عواصم ولاية دارفور، والتي تحلق منه معظم الطلعات العسكرية للقوات المسلحة السودانية (SAF).^{٨٩} وعلى الرغم من التفرق الجغرافي للعمليات الجوية وأساليب القصف الجوي غير الدقيقة نسبياً، فإن حكومة السودان (GOS) لم تستخدم القصف الجوي بالكامل بشكل عشوائي أو ببساطة لإرهاب أو ترهيب السكان في جميع أنحاء دارفور. بل تسير هذه العمليات وفقاً لمجموعة المنهجيات التكتيكية وإن كانت تعبر القليل من الاهتمام لمعايير القانون الدولي الإنساني:

- في بعض الحالات، يبدو قصف القوات المسلحة السودانية (SAF) مستندا إلى معلومات دقيقة حول وجود وتحركات قوات المتمردين؛ واستهدفت عمليات قصف أخرى المواقع العسكرية الأخرى للجيش الشعبي لتحرير السودان (SPLA) التي شكلت من الناحية الفنية عمليات توغل إقليمية في دارفور. كما جرت سلسلة الهجمات الجوية بين عامي ٢٠١٠ و٢٠١٢ داخل أراضي جنوب السودان غير المتنازع لها، كما نوقش في القسم ٣^{٩٠}. فعلى سبيل المثال، اعترف أفراد حركة العدل والمساواة (JEM) بأنهم كانوا موجودين في منطقة كير آدم - موقع الجسر الهام استراتيجياً على نهر كير- بحر العرب والطريق الرئيسي بين جنوب دارفور وجنوب السودان - خلال قصف القوات المسلحة السودانية (SAF) ما بين ١١ و٢٤ نوفمبر/ تشرين الثاني ٢٠١٠ والذي حظي بتغطية إعلامية جيدة (AP, 2010; Enough, 2010).^{٩١} وافترقت الهجمات الجوية على كير آدم

بشكل واضح إلى التمييز، لأنها تستخدم الأسلحة المتفجرة غير الموجهة لضرب منطقة تضم مدنيين وجنود. وأصاب الهجمات أيضا ثلاثة أطفال، عُثر على واحد منهم ميتا في وقت لاحق؛ ويعيش هؤلاء الأطفال في مخيم لعائلات الجنود، بالقرب من موقع الجيش الشعبي لتحرير السودان (SPLA) عند الجسر.^{٩٢}

• وفي حالات أخرى، يبدو أن قصف القوات المسلحة السودانية (SAF) يستهدف مواقع مزعومة لقوات المتمردين بعد هجمات مُحددة، ولكن تلك الهجمات اشتملت مستوطنات المدنيين التي يشته بأنها تقدم الدعم للتمرد وبالتالي تلعب دور فعال في الصراع. وفي هذا السياق، يكون الخط الفاصل بين العقاب العشوائي والعقاب الجماعي غير واضح نهائياً. ومن الأمثلة على ذلك القصف الجوي لطائرة أنتونوف ٩٤ على قرية خير واجد المليئة بالزغاوة بالقرب من لبادو في جنوب دارفور في ٢٦ مارس/آذار ٢٠١١، والتي أُصيب فيها ١٦ مدنياً (AI, 2012). وصرح ضابط استخبارات عسكرية في حكومة السودان (GOS) بشكل واضح أن القصف الجوي كان رداً على الهجمة التي جرت في اليوم السابق على الحافلة التي تقل عسكريين ومدنيين في القرية المجاورة. وزعمت حكومة السودان (GOS) بأن حادثة الحافلة، التي أسفرت عن مقتل جندي واختطاف اثنين آخرين، قام بها أفراد جيش تحرير السودان - ميني ميناوي (SLA-MM)، الذين تعتقد القوات المسلحة السودانية (SAF) بأن السكان المدنيين في قرية خير واجد يؤوونهم.

• أخيراً، لا يبدو أن قصف القوات المسلحة السودانية (SAF) كان يستهدف مستوطنات مدنية عن عمد، بهدف تخويف أو تشريد السكان الذي تعتقد القوات المسلحة السودانية (SAF) بأنهم يدعمون قوات التمرد أو يتعاونون معهم. وتضمن هذا القصف العديد من الضربات الجوية وعمليات القصف التي تدعم الهجمات البرية لقوات الدفاع الشعبي (PDF) على قرى الزغاوة في شرق دارفور. إن انتشار الهجمات الصاروخية المباشرة على القرى المدنية من قبل المروحيات وطائرات الهجوم البري، بدلاً من عمليات القصف «البيسيطة»، بطائرات أنتونوف، يشير إلى أن استراتيجية القوات المسلحة السودانية (SAF) تنطوي على استهداف المدنيين بدلاً من القصف العشوائي (Africa Confidential, 2012).

وفي جميع الحالات، تساهم تقنية التفجير ذاتها في الافتقار المتأصل للتمييز في بيئة تكون فيها قوات التمرد المنتقلة والمواقع العسكرية التقليدية وقرى المدنيين - والناس في المجموعات الثلاث- متداخلة.

وجمعت الضربات الجوية للقوات المسلحة السودانية (SAF) غالباً بين استخدام صواريخ الإطلاق المباشر طراز S5 وS8 (يتم إطلاقها في الغالب من المروحيات الهجومية التابعة للقوات المسلحة السودانية (SAF) من طراز Mi-24 وطائرات الهجوم الأرضي طراز سوخي ٢٥) مع قنص القنابل «البيسيط» من الطائرات. ويتم أحياناً فبركة الأخيرة تجارياً، ولكن بإزالة السجلات لإتاحة الفرصة لإلقائها من باب الشحن في الطائرة:^{٩٥} أما القنابل الأخرى فتكون أكثر بساطة وعلى شكل قنابل برميلية مصنوعة يودية مملوءة بالشطايا^{٩٦} ويتم إسقاطها من ارتفاعات عالية من طراز طائرات أنتونوف ٢٤ و٢٦ (Africa Confidential, 2012; UNSC, 2012b).^{٩٧}

وباختصار، فإن امتلاك القوات المسلحة السودانية (SAF) لطائرات هجوم أرضية متطورة نسبياً بين عامي ٢٠٠٨ و٢٠١٠، وسهولة الحصول على الذخائر الخاصة بها،^{٩٨} لم يقيد بأي حال من الأحوال استخدامها لأساليب القصف العشوائية والمباشرة الشبيه «بالحرب العالمية الثانية» أو اعتمادها على أسطول من طائرات أنتونوف القديمة المخصصة في الأصل للأغراض المدنية. ويبدو أن هذا الأمر هو خيارا تكتيكيا وليس ضرورة إمداد أو قيودا تكنولوجية.

بالإضافة إلى موجة العنف في جميع أنحاء شرق دارفور المبيئة أعلاه، إستمر القتال البري والقصف الجوي في السودان لغاية عام ٢٠١٢، على معقل جيش تحرير السودان - عبد الواحد محمد النور (SLA-AW) المتبقي في جبل مرة (UNAMID, 2012)، والذي تزايد صعوبة الوصول إليه بالنسبة للأطراف الدولية، بما في ذلك العملية المختلطة للاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة في دارفور (UNAMID).^{٩٩} وتم الإبلاغ عن اندلاع قتال جديد ضد قوات حركة العدل والمساواة (JEM) حول بعاشيم، شمال الفاشر، في بدايات مارس/آذار ٢٠١٢ (Reuters, 2012).^{١٠٠} إضافة لذلك، ادعت الجبهة الثورية السودانية (SRF) وقوع مواجهات في منطقة غريدا (جنوب دارفور) في أوائل شهر مايو/أيار عام ٢٠١٢ عندما تولى كل من جيش تحرير السودان - عبد الواحد محمد النور (SLA-AW) وجيش تحرير السودان - ميني ميناوي (SLA-MM) السيطرة على المدينة لمدة ٤٨ ساعة (Sudan Tribune, 2012e; Radio Dabanga, 2012c).^{١٠١}

يظهر هذا القسم كيف أن هذه الأساليب واصلت الاعتماد على الأسلحة ومنظومات الأسلحة التي توردها كوكبة معروفة حالياً من الموردين الدوليين. وعلى وجه الخصوص، إستمرت روسيا البيضاء والصين وروسيا الاتحادية في توريد الأسلحة إلى الخرطوم، رغم تقديم لجنة الخبراء التابعة للأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية أدلة قوية على أن الأسلحة المقدمة في السنوات السابقة من قبل هذه الدول كانت تنقل بسرعة كبيرة ويتم إستخدامها في دارفور. ومن الناحية الفعلية، فإن إحدى أهم الميزات للأسلحة التي تستخدم في دارفور منذ عام ٢٠١٠ هي انتشار الأسلحة التي تم تسليمها مؤخراً، بما في ذلك الأسلحة الصغيرة وذخائر الأسلحة الخفيفة المصنعة مؤخراً، والتي تستخدمها القوات المسلحة السودانية (SAF) وقوات الميليشيات الموالية لها (UNSC, 2011; 2012b; Africa Confidential, 2012; AI, 2012). على نحو يثير السخرية، فإن امدادات السلاح إلى حكومة السودان (GOS) كانت أيضاً مصدرراً رئيسياً لمعدات الجماعات المسلحة غير التابعة للدولة على جميع الجبهات، كما هو واضح في القواسم المشتركة بين أسلحة وذخيرة القوات المسلحة السودانية (SAF) وأسلحة حركة العدل والمساواة (JEM) والجماعات المعارضة التشادية وبعض الميليشيات المنشقة التي كانت سابقاً متحالفة مع الحكومة (Lewis, 2009, pp. 51-52). في حرب متقلبة تقيس فيها جميع الجبهات القوة العسكرية بناء على عدد السيارات كما هو الحال مع الرجال أو الأسلحة، وتستخدم فيها جميع القوات البرية للجماعات المسلحة نفس مجموعة المعدات سهلة النقل (مركبات تويوتا لاند كروزر والهابلوكس والأسلحة السوفيتية الصغيرة والخفيفة إلى حد كبير)، فإن القدرات العسكرية في دارفور دائمة التغير والتبدل ما بين الدولة والقوى غير الحكومية على جميع الجهات. وجُل المطلوب هو التوفير المستمر لهذه المواد إضافة إلى سيطرة هزيلة للدولة على قوى الحرب بالوكالة في دارفور والمناطق الحدودية التي تعمل فيها تلك الجماعات.

ومع إغلاق خطوط الامدادات التي ترعاها الدولة إلى الجماعات المتمردة من تشاد وليبيا في أواسط عام ٢٠١٠ و أواسط عام ٢٠١١، على التوالي، أصبحت القوات المسلحة السودانية (SAF) والميليشيات الموالية لها على الأرجح مصادر أكثر أهمية لمعدات المتمردين. إن سرعة وسهولة تدفق الأسلحة الجديدة إلى القوات المسلحة السودانية (SAF) في دارفور يضمن بالتالي وصول اعداء القوات المسلحة السودانية (SAF) إلى امدادات أسلحة جديدة نسبياً. ويتم في نهاية هذا القسم مناقشة طرق امدادات السلاح للمتمردين. إضافة إلى إبراز قرار عام ٢٠١٠ الصادر على لجنة الخبراء التابعة للأمم المتحدة بعدم «وجود تأثير ملحوظ» لحظر الأمم المتحدة المفروض على دارفور، فإن سرعة نقل الأسلحة التي توردها للخرطوم إلى دارفور تبيّن تمتع قوات

الإطار ٢ عقوبات الأمم المتحدة على دارفور: مجموعة من الأدوات غير المؤثرة – والمهمشة إلى حد كبير

نظام العقوبات: نظرة عامة

تمت إقامة أول نظام عقوبات دولية على السودان بناء على قرار مجلس الأمن ١٥٥٦، الذي أعتمد في يوليو/تموز ٢٠٠٤. وطالب هذا القرار حكومة السودان (GOS) «بالوفاء بالتزاماتها بنزع سلاح الميليشيات الجنجويد» وإقامة حظر على إمدادات الأسلحة والمعدات ذات العلاقة «إلى الكيانات والأفراد غير الحكوميين، بما في ذلك «الجنجويد» العاملين في شمال وجنوب وغرب دارفور (مجلس الأمن الدولي (UNSC, 2004). وبالإشارة إلى «الجنجويد»، قصد مجلس شمول الجماعات التي تدعمها حكومة السودان (GOS). إلا أن الصياغة غير الواضحة جعلت حكومة السودان تتذرع بالقول بأن الحظر لم يشمل الميليشيات التي تدعمها الدولة.

ولعدم حدوث تحسن ملموس في دارفور، قرر مجلس الأمن إعادة صياغة نظام العقوبات في مارس/ آذار ٢٠٠٥ بإعتماد القرار ١٥٩١، الذي يمدد الحظر المفروض على الأسلحة والمساعدات العسكرية إلى جميع أطراف إتفاق نجامينا لوقف إطلاق النار (AU, 2004) – وبالتالي، شمول قوات الأمن السودانية الوطنية وأي مقاتلين آخرين ناشطين في ولايات دارفور الثلاث. وأنشأ هذا القرار أيضا لجنة عقوبات تهدف إلى مراقبة تنفيذ نظام العقوبات وتحديد الأفراد الخاضعين للعقوبات المعنية ودراسة الطلبات التي قدمتها حكومة السودان لنقل المعدات والإمدادات العسكرية إلى دارفور.^{١٢} وتعيين لجنة خبراء للمساعدة في أعمال اللجنة. وعلى جانب من الأهمية، فإن القرار ١٥٩١ أقام حظر على الرحلات الجوية العسكرية الهجومية في ولايات دارفور وفوقها (مجلس الأمن الدولي، ٢٠٠٥ أ)

وعلى نحو مواز، دمج مجلس الاتحاد الأوروبي (EU) عقوبات الامم المتحدة – وتحديدًا، الاستثناءات المتعلقة بالمساعدات والإمدادات المقدمة للمساعدة في تنفيذ اتفاق السلام الشامل (CPA) في ٢٠٠٥ – في نظام الإجراءات التقييدية على السودان، والذي فرض لأول مرة في مارس/ آذار ١٩٩٤ (CEU, 1994). غير أن حظر الاتحاد الأوروبي يغطي كامل الأراضي السودانية وليس ولايات دارفور فقط (مجلس الإتحاد الأوروبي، ٢٠٠٥).^{١٣} في أبريل/ نيسان ٢٠٠٦، قرر مجلس الأمن توسيع نطاق نظام العقوبات جزئياً، وفي الوقت نفسه إعتداع عقوبات مخصصة – حظر الطيران وتجميد الأصول الشخصية الموجودة خارج السودان – ضد أربعة أفراد (UNSC, 2006b). وبعد تحديد القائمة الأولية لهذه العقوبات الفردية، ظلت بنية النظام دون تغيير حتى أكتوبر/ تشرين الأول ٢٠١٠، عندما تم تبني القرار ١٩٤٥. واستجابة إلى أدلة قوية بأن الأسلحة الموردة بشكل رسمي إلى الخرطوم تُنقل دون رقابة إلى دارفور، أدرج القرار رقم ١٩٤٥ متطلباً على الدول للحصول على وثائق المستخدم النهائي لجميع الأسلحة التي يتم تصديرها إلى جميع مناطق السودان؛ وتم تصميم هذا الإجراء لمنع انتشار هذه الأسلحة بما يخالف القرارات رقم ١٥٥٦ و ١٥٩١ (UNSC, 2010a).

العقوبات غير الفاعلة: تحليل

وتتبرر مراجعة تأثير عقوبات الأمم المتحدة على السودان على مدار عدة سنوات مخاوف أساسية حول مدى ملائمة وفعالية الحظر القائم. ولا يبحث هذا التحليل فيما إذا كان الحظر يمكن أن يكون آلية فعالة لمنع إمدادات الأسلحة إلى دارفور، ولكن أيضا ما إذا كان من الممكن أن يكون أداة سياسية للحد من تطور آليات النزاع في دارفور وتغيير سلوك الجهات المسلحة التي تستهدفها العقوبات.

لقد وثقت تقارير لجنة الخبراء وغيرها من الدراسات حول دارفور المتوفرة للعلن انتهاكات عديدة لكل الإجراءات

التي أقامها مجلس الأمن منذ عام ٢٠٠٥، من قبل حكومة السودان (GOS) والجماعات المسلحة. ويتم خرق حظر الأسلحة العقوبات الأخرى بسهولة وانتظام. ولم تمنع فعليا أي من التدابير - سواء على الأسلحة أو الطيران أو الأفراد - النشاط المطلوب إيقافه.

علاوة على ذلك، وفي حين شهدت بعض أجزاء السودان انخفاضا نسبياً للعنف في السنوات الأخيرة، إلا الصراع ككل استمر في التطور وهو بعيد كل البعد عن الوصول إلى حل دائم. ولا تزال التهديدات على الاستقرار الإقليمي قائمة (إن لم تزداد)، ولا تزال المجتمعات المحلية الضعيفة، بعض النازحين الجدد خلال ٢٠١١- تتحمل التكلفة الإنسانية العالية للنزاع. ولا تشير هذه العوامل فقط إلى التنفيذ الفاشل أو الجزئي لنظام عقوبات الأمم المتحدة، ولكن، الأهم من ذلك، إلى عدم فعاليتها كأداة واسعة لتخفيف حدة الصراع.

في حين أنها يتجاوز إجراء تقييم شامل لنظام العقوبات بشأن دارفور نطاق هذا التقرير، فمن الواضح أن العناصر الرئيسية الخمسة التالية قد عملت بشكل منتظم على منع العقوبات من أن تكون فعالة سواء على المستوى العملي أو السياسي.

- يعتقد النطاق المحدود لنظام العقوبات على السلاح والأنشطة العسكرية - الذي يغطي فقط ولايات دارفور- المهام الصعبة أصلاً لمنع ومراقبة تدفق الأسلحة إلى المنطقة المحظورة. وبما أن الحظر لا يمنع نقل المعدات العسكرية إلى باقي السودان، فإن قدرة الأمم المتحدة وغيرها من المراقبين للكشف عن عمليات نقل الأسلحة التي يتم تسليمها إلى دارفور أمر صعب للغاية، حيث تتم عمليات النقل بالكامل ضمن سلسلة التوريد التابعة السلطات السودانية ومساحة خاضعة للسيادة الوطنية.
- التصور السلبي لحكومة السودان (GOS) بالنسبة للعقوبات له تأثير مباشر على درجة احترامها وتنفيذها. وتعتبر حكومة السودان (GOS) بشكل واضح عقوبات الأمم المتحدة مجموعة من الإجراءات غير الشرعية والظالمة المفروضة بشكل عشوائي من قبل القوى الأجنبية. وبناء على هذا المنطق، لم تقم الخرطوم أبداً بالوفاء بالتزاماتها بموجب نظام العقوبات، مثلاً، من حيث طلب إعفاءات من لجنة العقوبات التابعة للأمم المتحدة للسمح بحركة المعدات العسكرية أو إنشاء إطار قانوني داخلي لتنفيذ العقوبات الفردية على الصعيد الوطني. ونتيجة لذلك، فإن حكومة السودان (GOS) تقوض بقوة فعالية تناسق نظام العقوبات.
- في مجلس الأمن، أدى ضعف الإجماع السياسي بشأن دارفور - وبشأن قضايا السودان الأخرى بشكل عام، إلى إضعاف تأثير الاستجابة الدولية منذ عام ٢٠٠٥. ونظراً إلى وجود مجموعة من القضايا الحساسة المتعلقة بالسودان وقضايا إقليمية أخرى على جدول أعمال مجلس الأمن، فإن بعض الدول الأعضاء تعتبر أن الخوض في مناقشات متعمقة بشأن قضايا دارفور أمراً خطراً، ويرجع ذلك جزئياً إلى مخاوف من أنها قد تهدد قضايا أخرى أكثر أهمية. ويوضح الجمود السياسي الناجم، وهو نتيجة مباشرة لهيكل مجلس الأمن وطريقة عمله - بشكل جزئي سبب تعطل نظام العقوبات وعدم قدرته على التطور مع آليات الصراع والحقائق على أرض الواقع.
- تتبع حقيقة المتابعة المحدودة على الانتهاكات من نفس الجمود السياسي، والذي يمنع مجلس الأمن من ضمان تحقيق السلطات الوطنية من منتهكي العقوبات. ورغم من أن لجنة خبراء التابعة للأمم المتحدة قد حددت العديد من الأفراد والجماعات المسلحة والمنظمات والشركات المسؤولة عن انتهاك نظام العقوبات - في بعض الحالات على مدى عدة سنوات - فلم يعاني أحد من تبعات ملموسة منذ تنفيذ العقوبة الأولى والوحيدة على الأفراد الأربعة في عام ٢٠٠٦. وكما هو الحال في أنظمة عقوبات الأمم المتحدة الأخرى، فإن الافتقار إلى استجابة جادة على عملية الرقابة أدى تدريجياً إلى تقويض مصداقية آلية العقوبات الشاملة

وقدرة المجتمع الدولي على استخدام التهديد بفرض العقوبات كوسيلة للتغيير السلوكي أو الإنساني أو السياسي. وعلى نحو مماثل، فلا يبدو أن الأفراد الأربعة الذين استهدفتهم حتى الآن عقوبات الأمم المتحدة قد غيروا في سلوكهم أو تركوا قواتهم أو جماعاتهم المسلحة أو انسحبوا من الصراع نتيجة هذه العقوبات.¹¹⁴ ويبدو أن هؤلاء المعاقبين إما أسأؤوا فهم نظام العقوبات أو اعتبروه غير شرعي. حيث لم تُنفذ العقوبات من قبل الجهات الوطنية المعنية في السودان أو غيره ومن السهل جدا انتهاكها. وتزيد التقارير أن ثلاثة على الأقل من الخاضعين للعقوبات، قد سافروا إلى في رحلات دولية منذ فرض حظر السفر عليهم، وأحدهم صرح بذلك علنا (Sudan Tribune, 2012a; Africa Confidential, 2012).

- بشكل عام، أظهر المجتمع الدولي افتقارا إلى الفهم والاهتمام بنظام العقوبات على دارفور. ومن بين 28 تقريرا وطنيا بشأن نظام العقوبات استلمتها لجنة العقوبات – والتي حثت القرارات 1891 و 1945 (UNSC, 2010a; 2009a) – من الناحية النظرية على تقديمها من الدول الأعضاء البالغ عددها 192، فإن اثنين فقط قدمتهما دول أفريقية (بوروندي وجنوب أفريقيا)¹¹⁵ في حين لم تقدم الجهة المصنعة الرئيسية للأسلحة الجديدة الموجودة في دارفور، وهي جمهورية الصين الشعبية¹¹⁶ أي تقرير.

«أثر غير ملحوظ»

تشير الأدلة التي تم مناقشتها أعلاه بوضوح إلى أن عقوبات الأمم المتحدة أوجدت صعوبات كبيرة بالنسبة لسلاسل توريد الأطراف المتحاربة. وفي الواقع، يشير الوجود الموثق في دارفور للخبرة الصيني ذات العيار الصغير المصنعة حديثا، إلا أن الحظر المفروض لم يجعل الدول المصدرة تقلل من إمدادات الأسلحة إلى السودان، رغم وجود أدلة واضحة على نقلها إلى دارفور. وحسب أقوال لجنة الخبراء التابعة للأمم المتحدة المكلفة بمراقبة الحظر، فإن نظام العقوبات «لا يزال دون أثر ملحوظ» (UNSC, 2011). ومن الملاحظات أن التقارب بين نجابينا والخرطوم، والتغيير الأخير للنظام في ليبيا، له تأثير أكبر بكثير على توفر المواد العسكرية للحركات المسلحة في دارفور من الحظر الأممي طويل الأمد.

وإضافة إلى الحد من المصادر العسكرية والمادية والمالية للصراع، ينبغي أن توفر العقوبات حافز للجهات المستهدفة لتعديل سلوكها والانسحاب من الصراع. غير أن التجربة السودانية تشير إلى أن نظام عقوبات الأمم المتحدة لم يقدم أي حافز لتغيير السلوك من جانب الحكومة أو الحركات المسلحة أو الشركات أو الأفراد المستهدفين.

وخلال عام 2011، أثار العديد من أعضاء مجلس الأمن، إلى جانب فريق الوساطة التابع للأمم المتحدة والاتحاد الإفريقي (UN-AU) لمفاوضات السلام في الدوحة، إمكانية إضافة عبد الواحد محمد النور، قائد جيش تحرير السودان – عبد الواحد محمد النور (SLA-AW)، على قائمة عقوبات الأفراد، على أمل أن يضغط هذا التهديد على حركته لحضور مفاوضات الدوحة (Sudan Tribune, 2011d; PANAPRESS, 2010). وتلقي حقيقة عدم مشاركة

عبد الواحد إلى الآن في المفاوضات مزيدا من الشكوك على مصداقية نظام العقوبات وفعاليتها السياسية.¹¹⁷ إذا كان لنظام العقوبات أن يكون أداة سياسية ودبلوماسية هامة، فلا بد من إعادة تصميمه لتقديم نتائج ملموسة وإيجابية. وينبغي أن يتكيف مع الآليات المتغيرة للصراع؛ ولا بد من توسيع نطاقه الحالي، على الأقل على مستوى السودان بأكمله؛ وينبغي أن يتمتع بالتناسق والانسجام في عناصره؛ وأن يكون دوره مفهوما بشكل أفضل من قبل الأطراف المعنية؛ وأن يتم دعمه بالإرادة السياسية للتطبيق في مجلس الأمن. وفي هذا السياق، فإن عملية مراجعة منهج مجلس الأمن في العقوبات – وليس فقط المطبقة على السودان وإنما في غيره من الأماكن – قد طال أمدها كثيرا.

الأمن التابعة لحكومة السودان (GOS) بخدمات لوجستية فاعلة تنتهك الحظر برا وجوا (UNSC, 2011)؛ انظر الإطار ٢). وتتم المحافظة على الدعم اللوجستي لحكومة السودان (GOS) - إلى جانب الحفاظ على قدرها العسكرية الجوية- وفي بعض الحالات تنفيذه من خلال كوكبة ثانية من الجماعات الدولية في السودان وشرق أوروبا والشرق الأوسط حيث تتم مناقشتها بمزيد من التفاصيل أدناه.

وعليه، وفي حين تستمر حكومة السودان (GOS) في لعب دور المحرك الرئيسي للعنف العسكري والمورد الأساسي لإمدادات السلاح إلى دارفور، فإن هذه الأنشطة متاحة جزئياً عن طريق مجموعتين من الجماعات الدولية (١) المجموعة المنتظمة للحكومة السودانية من موردي الأسلحة الحكوميين الكبار و(٢) موردي ومسهلي الخدمات اللوجستية التجارية.

الأسلحة في دارفور: التسليم في الوقت المناسب

في العديد من الصراعات ما بين الدول، وخصوصاً تلك الخاضعة لحظر سلاح دولي يضطرها إلى استحداث آليات نقل أسلحة غير شرعية، فإن عملية نقل السلاح من المورد الدولي إلى مخازن الدولة ثم إلى قوى المقاتلين المسلحة - وقوى الحرب بالوكالة غير التابعة للدولة - تستغرق عدة سنوات والعديد من الخطوات الوسيطة^{١٠٨}. (Florquin and Berman, 2005). وبالتالي تأتي الأسلحة والذخيرة المستخدمة في الصراعات ما بين الدول من مخزونات سلاح قديمة (بما في ذلك المخزون الفائض)، وربما تم تداولها سابقاً بين عدد من المستخدمين المختلفين ومن الصعب تتبعها من الجهة المصنعة لها وحتى آخر مورد وسيط لها، (Bevan, 2009; Gobinet and Gramizzi, 2011). لكن على العكس من ذلك، فإن الذخيرة الجديدة والأسلحة التي يتم تسليمها حديثاً هي السائدة في دارفور.

ذخيرة الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة

شملت الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة المستخدمة مؤخراً في دارفور من قبل القوات المسلحة السودانية (SAF) وقوى المعارضة في بعض الأحيان بعض الأسلحة المصنعة حديثاً أو خلافاً لذلك نماذج غير تقليدية، بما في ذلك قاذفة قنابل صينية الصنع من طراز QLZ-87 عيار ٣٥ ملم، تم توثيق استخدامها لأول مرة في غرب دارفور في عام ٢٠٠٦ من قبل أفراد إحدى الجماعات التشادية المعارضة التي يقودها محمد نور عبد الكريم الذي كان يحظى بدعم الخرطوم في حينه^{١٠٩} (AI, 2006). أن غالبية قوى الأمن التابعة لحكومة السودان (GOS) والمليشيات التابعة لها وقوى المتمردين لا تزال تتقاسم نفس المجموعة الأساسية من الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة السوفيتية المعروفة لدى جميع المراقبين لصراع دارفور وهي:

- بنادق هجومية من نوع AKM عيار ٧, ٦٢ X ٣٩ ملم أو نوع ١/٥٦
- أسلحة رشاشة متوسطة من نوع PKM أو نوع SGM عيار ٧, ٦٢ X ٥٤ ملم
- أسلحة رشاشة ثقيلة من نوع دوشكا عيار ١٢, ٧ X ١٠٨ ملم
- أسلحة مضادة للطائرات من عيار ٥, ١٤ ملم والتي تكون عادة موضوعة على مركبة لاند كروزر معدلة
- قاذفات من نوع RPG-7 عيار ٤٠ ملم
- بنادق غير ارتدادية من نوع B-10 عيار ٨٢ ملم ونوع SPG-9 عيار ٧٣ ملم
- مدافع هاون من عيار ٦٠ ملم و٨٢ ملم و١٢٠ ملم^{١١٠}

وتعتبر العبوة الترمينية الحرجة بالنسبة للاستخدام المستمر لهذه الأسلحة القديمة نسبيا هي الإمدادات الجديدة للمستهلكات مثل الذخيرة. فمُنذ عام ٢٠١٠، تم في دارفور تحديد ذخيرة بحوزة القوى الحكومية والمليشيات التابعة وقوى التمردين لا يزيد تاريخ تصنيعها عن ١٢ شهرا مما يعني سلسلة توريد قصيرة للغاية وإعادة توريد سريعة جدا.

وتم توثيق انتشار الذخيرة المصنعة حديثا بين القوات المسلحة السودانية (SAF) والجماعات المتمردة بالتفصيل مبدئيا من قبل لجنة الخبراء التابعة للأمم المتحدة في عام ٢٠١٠ (UNSC, 2011: Africa Confidential, 2012). ووثقت المنظمات غير الحكومية ولجان الأمم المتحدة السابقة أيضا بعض الذخيرة المستخدمة في دارفور والتي تم إنتاجها منذ الحظر: Lewis, 2009, p. 52. غير أن عينة أكبر مكونة من عدة مئات من الخراطيش حصلت عليها اللجان التابعة للأمم المتحدة في عامي ٢٠١٠ و٢٠١١ في حوادث منفصلة في الفترة ما بين أغسطس/ آب ٢٠٠٨ ومايو/ أيار ٢٠١١ تؤكد أن غالبية الذخيرة المستخدمة من قبل جميع الجهات في دارفور قد تم تصنيعها قبل الحظر وقد تم تصنيع جزء كبير منها في الفترة ما بين عامي ٢٠٠٧ و٢٠١٠. أي خلال الفترة الخاضعة للرقابة (UNSC, 2011, 2012b: Africa Confidential, 2012: paras. 52–57). وتم على الأرجح تصنيع أربع عينات ذخيرة تم ملاحظتها ما بعد الحظر في السودان وعينتان في إسرائيل، حيث تم نقل الأخيرة إلى حكومة تشاد في ديسمبر/ كانون الأول ٢٠٠٧ وتحويلها لاحقا إلى قوات حركة العدل والمساواة (JEM) أو الاستيلاء عليها من قبلها (UNSC, 2011). وكانت بقية العينات تحمل علامات تتفق مع الذخيرة صينية الصنع، بما في ذلك التي تم إنتاجها في عام ٢٠١٠ وتحمل رمز التصنيع الصيني «٤١»^{١١١} (UNSC, 2011: Africa Confidential, 2012).

وفي وقت كتابة هذا التقرير، لم تكن لجنة العقوبات ١١٢ المنشئة بموجب القرار رقم ١٥٩١ قد صرحت بنشر نتائج لجنة الخبراء لعام ٢٠١١. غير أن أدلة جديدة من جنوب كردفان تشير إلى استمرار عملية إعادة توريد الذخيرة في الوقت المناسب والتي حددتها لجنة الخبراء التابعة للأمم المتحدة في عامي ٢٠١٠ و٢٠١١. فعلى سبيل المثال، تم الاستيلاء على ذخيرة من عيار ١٢,٧ X ١٠٨ ملم تم تصنيعها في عام ٢٠١٠ وتحمل رمز التصنيع «٤١» اعة للام المتحدةتي حددتها لعام ٢٠١١ و٢٠١٠. ظرورة للامم النقل (مركبات تويوتا لاند كروزر او الذي يشير إلى الذخيرة من نوع API 54 المصنعة في الصين من القوات المسلحة السودانية (SAF) في الحمرا في يوليو/ تموز ٢٠١١. وتم ملاحظة كميات كبيرة من الذخيرة من عيار ٦٢,٧ X ٥٤ ار التي تحمل تواريخ تصنيع في عامي ٢٠٠٩ و٢٠١٠ ورمز التصنيع الصيني «٩٥٤» بين تلك الأسلحة التي تم مصادرتها^{١١٢}.

وتدعم هذه النتائج الأدلة على أن سلاسل الشراء الخاصة بالقوات المسلحة السودانية (SAF) لا تزال توفر الامدادات الدولية من الذخيرة الصينية المصنعة مؤخرا على مناطق النزاع المختلفة في السودان^{١١٣}.

وأفادت الحكومة الصينية أن العلامات على الذخيرة التي تم العثور عليها في دارفور تطابق علامات الذخيرة صينية الصنع ولم توفر أي دليل يدحض منشأها الصيني المزعوم. غير أن الصين اعترضت على توفيرها مثل هذه الذخيرة التي تم العثور عليها في دارفور إلى حد منع نشر تقرير لجنة الخبراء التابعة للأمم المتحدة لعام ٢٠١٠ (UNSC, 2011, paras. 49, 58: BBC, 2010). والخلاف حول المصدر الصيني لهذه الذخيرة تدعمه حقيقة أن لجنة الأمم المتحدة لاحظت صناديق ذخيرة من نوع ٥٤ في أيدي حركة العدل والمساواة (JEM) ما بين عامي ٢٠٠٧ و٢٠٠٨ إلى جانب ذخيرة من نوع ٤٥ عيار ١٢,٧ تحمل رمز التصنيع ٤١ لسنة ٢٠٠٧، والتي

تطابق تلك الموثقة بشكل متكرر في حوزة القوات المسلحة السودانية (UNSC, 2008) (SAF). وتحمل هذه الصناديق أرقام ارساليات وعلامات تطابق تلك المستخدمة للذخيرة الصينية من نوع ٥٤ المتوفرة تجارياً منذ أواسط ثمانينات القرن العشرين على الأقل (DIA, 1984, pp. 74–75).

الطائرات

بينما تمتعت قوات الأمن التابعة لحكومة السودان (GoS) – والقوات غير التابعة للدولة التي تتلقى أو تستولي على أسلحة حكومة السودان (GoS) – بإمدادات سريعة للذخيرة منذ عام ٢٠٠٩، والتي يبدو أنها استمرت بسبب الإمدادات الدولية الدائمة خلال هذه الفترة، قامت حكومة السودان (GoS) أيضاً بسرعة بنشر الطائرات العسكرية المشتراة حديثاً في دارفور.

تم الكشف عن ما لا يقل عن عشر طائرات من طراز سوخوي ٢٥ للهجوم على الأهداف الأرضية تابعة للقوات المسلحة السودانية (SAF) في دارفور ١١٥. وقد تم إدخالها في مخازن القوات المسلحة السودانية (SAF) ضمن ٢٠ طائرة من طراز سوخوي ٢٥ مستوردة من روسيا البيضاء في الفترة ما بين عامي ٢٠٠٨ إلى ٢٠١٠.^{١١٦} على نحو مماثل، حصلت القوات المسلحة السودانية (SAF) على ١٢ مروحية هجومية من طراز Mi-24 من روسيا الاتحادية كل عام في الفترة ما بين عامي ٢٠٠٧ و٢٠٠٩.^{١١٧} وبينما يصعب مطابقة أرقام الذيل للطائرات المرصودة في دارفور وفق تواريخ إمدادها، إلا أن تسلسل أرقام الذيل يشير إلى أنها تُنقل إلى دارفور بعد فترة قصيرة من تاريخ إمدادها. وتم رصد طائرات من طراز Mi-24 مع أعلى رقم للذيل (٩٤٨) لأي من الطائرات من طراز Mi-24 التابعة للقوات المسلحة السودانية (SAF) التي تم ملاحظته في أي مكان من السودان في دارفور للمرة الأولى عام ٢٠١٠، والمفترض بالتالي أنها من بين التي تم توريدها مؤخراً (UNSC, 2011, para. 86)؛ وشوهدت المروحيات الثلاث التي تسبقها بالأرقام التسلسلية (٩٤٧–٩٤٥) في عام ٢٠٠٩ (UNSC, 2009b, para. 190). وتشير الصور التي التقطت في مايو/ أيار ٢٠١١ في سانت بطرسبرغ أن هذه الإمدادات مستمرة، حيث تظهر مروحية هجومية من طراز Mi-24P مع شعار سلاح الجو السوداني، تحمل رقم الذيل (٩٤٩) وهو الرقم التالي المباشر لرقم أحدث طراز من طائرات Mi-24 شوهد في دارفور (٩٤٨) وفيما يبدو أنها تنتظر أن يتم تصديرها (Al, 2012).

على نحو مماثل، يبدو أن أسطول القوات المسلحة السودانية (SAF) من مروحيات النقل العسكرية من طراز Mi-17 أخذ في التوسع، رغم أنه لا يمكن تأكيد مواعيد التسليم الدقيقة. وفي حين تحمل جميع الطائرات التي شوهدت سابقاً في الخرطوم ودارفور أرقام ذيل ضمن سلسلة ٥٢٥–٢٧٥ (UNSC, 2009b)، تظهر الصور التي تم التقاطها في نيالا في أواخر يناير/ كانون الثاني ٢٠١٢ طائرة للقوات المسلحة السودانية (SAF) من طراز Mi-17 تحمل رقم ذيل ٥٤٣ وتستخدم خطة تمويه جديدة متميزة^{١١٨}.

المركبات المدرعة

على النقيض من الجهات غير الحكومية، بدأت القوات المسلحة السودانية (SAF) باستخدام مركبات قتالية مدرعة في المعارك البرية في دارفور عام ٢٠١١. بينما استوردت حكومة السودان (GOS) منذ ٢٠٠٤ سلسلة من المركبات القتالية المدرعة طراز BTR-80، وBTR-70 وBTR-3 من روسيا البيضاء وأوكرانيا، فلم يتم التبليغ عن استخدامها سابقاً.^{١١٩} غير أن الصور تشير إلى أن الهجمات البرية للقوات المسلحة السودانية (SAF) على

جيش تحرير السودان - ميني ميناوي (SLA-MM) وقرى الزغاوة في شرق دارفور مطلع ٢٠١١ كانت مصحوبة بمركبات مدرعة تضم دبابات من طراز BTR-80A، وهي نوع مطور من طراز BTR-80 مع مدفع أقوى من عيار ٣٠ ملم ورشاش ثنائي المحور من عيار ٦٢، ٧ ملم (AI, 2012). كما لوحظ وجود مركبات قتالية مدرعة من طراز AML-90 بالقرب من مطار الجنينة الجديد؛ ويبدو أنها كانت تحت التصليح، رغم أنه لا يزال من غير الواضح ما إذا تم نشرها بواسطة القوات المسلحة السودانية (SAF) أو القوات التشادية التي تشكل جزءا من القوات الحدودية المشتركة والمتمركزة في الجنينة^{١٢٠}. لم يتم التحقق من الموردين الدوليين لهذه المركبات وتواريخ دخولها لدارفور؛ غير أن تزايد عدد مشاهدات المركبات المدرعة في دارفور يشير إلى أنه وبالرغم من الشهادات الدولية بالحد من تصعيد الصراع، فإن تصعيد الأسلحة الأرضية الخفيفة والثقيلة الذي اتسم به الصراع في دارفور عام ٢٠٠٥ استمر حتى الفترة ما بين عامي ٢٠١٠ و٢٠١١ (Lewis, 2009, pp. 46-47).

سلسلة الدعم اللوجستي العسكري لحكومة السودان

أحد تقسيمات الظهور السريع للأسلحة الجديدة في دارفور هو كفاءة سلسلة الخدمات اللوجستية العسكرية لحكومة السودان (GOS). وأصبحت القوافل البرية وسيلة لإعادة الإمداد أكثر فعالية مما كانت عليه في وقت سابق من الصراع، عندما كانت الهجمات على قوافل الإمدادات العسكرية والقوافل التي تنتقل من الخرطوم وشمال كردفان إلى دارفور أكثر شيوعا ونجاحا. مع ذلك، ما زالت القوات المسلحة السودانية (SAF) تقوم بتسيير رحلات إمدادات منتظمة بين الخرطوم أو العبيد- أكبر مطار في شمال كردفان وقاعدة جوية رئيسية للقوات المسلحة السودانية (SAF) - وجميع المطارات الرئيسية في دارفور في الفاشر ونيالا والجنينة. وتمثل عمليات التسليم هذه عمليات تحليق عسكري محظورة من قبل مجلس الأمن الدولي وتنتهك بصورة مباشرة في العديد من الحالات حظر الأمم المتحدة على الأسلحة (UNSC, 2009b: 2011: 2012b)^{١٢١}.

يستغل هذا الجسر الجوي الأسطول الخاص بالقوات المسلحة السودانية (SAF) من طائرات النقل البيضاء من طراز انتونوف ٢٤ و٢٦ و٣٢، التي تميز بأرقام الذيل التكتيكية (العسكرية) والخطوط الحمراء والبيضاء والسوداء. كما تستخدم بعض هذه الطائرات مباشرة للقصف الجوي^{١٢٢}. يزعم مصدر عن الجماعات التشادية المتمردة أنه شاهد طائرة حكومية سودانية ذات علامات مميزة تستخدم في نقل ٥٠٠-٦٠٠ مقاتل تابعين لعبد الواحد عبود مكي من دارفور إلى أبيي في أكتوبر/ تشرين الأول ٢٠١٠^{١٢٣}، إضافة إلى رحلات طيران موقفة لهذه الطائرة بين العبيد ودارفور.

وفي الوقت الذي اتسع فيه نطاق الدعم اللوجستي الجوي للقوات المسلحة السودانية (SAF) من حيث القدرة، فقد تم تطويعه تجاريا ودوليا بشكل متزايد. فمنذ عام ٢٠٠٧ على الأقل، استخدمت القوات المسلحة السودانية (SAF) شركات الطيران التجارية لتكملة أسطول طائراتها العاملة في جسر دارفور الجوي، مستندة إلى القطاع السوداني المتطور في مجال الشحن الجوي التجاري (UNSC, 2007: 2011: 2012b). وتسير هذه الرحلات بموجب إشارات نداء سلاح الجو السوداني (قدير) ويرافقها أفراد الجيش السوداني (UNSC, 2007: Africa Confidential, 2012).

يبدو أن طائرات سودانية أخرى مسجلة باعتبارها طائرات مدنية واصلت المشاركة في هذا الجسر الجوي العسكري خلال ٢٠١٢. على سبيل المثال، تشير مصادر طيران المدعومة بأدلة مصورة مؤخرا إلى أن طائرة مسجلة باعتبارها مدنية من طراز IL-76، كانت تعمل سابقا لدى شركة عزة للنقل، وتم اكتشافها لأول مرة من قبل الأمم المتحدة عام ٢٠٠٧ تعمل في رحلات لصالح القوات المسلحة السودانية (SAF) إلى دارفور بصورة

مخالفة للحظر المفروض، واصلت العمل باسم القوات المسلحة السودانية (SAF) خلال ٢٠١٢، رغم أن المشغل الحالي لها ما زال مجهولاً^{١٢٤} (UNSC, 2007). على الرغم من تحديد الطائرة علنا من قبل الأمم المتحدة باعتبارها تمارس هذه الأنشطة منذ ٢٠٠٧ على الأقل، فإنها تستمر في الطيران دون إعاقة، ليس فقط داخل السودان، بل على نطاق أوسع ضمن شرق وغرب أفريقيا، حيث تعمل بموجب سجلها المدني مع إشارة نداء للقوات المسلحة السودانية^{١٢٥} (SAF). تشير الصور التي التقطت في أواخر يناير ٢٠١٢ بشكل ملحوظ إلى أنها تعمل أيضا في الفاشر في دارفور على الرغم من عدم القدرة على تأكيد حمولتها والمشغلين لها^{١٢٦}.

إضافة إلى استغلال كل من أصول الطيران العسكري والطائرات المدنية التي تعمل بموجب التسجيلات السودانية والأجنبية، يبدو أن القوات المسلحة السودانية (SAF) تستفيد من مرافق صيانة الطائرات التجارية المتطورة باضطراد داخل السودان. وتظهر الصور غير المؤرخة عبر الإنترنت من مجمع الصافيات للطيران التابع للدولة في الخرطوم - الذي تم افتتاحه لصيانة الطائرات وإصلاحها عام ٢٠٠٦، غير أنه لم يعمل بكامل طاقته إلا عام ٢٠٠٩ (SAC, n.d.a.: SUNA, 2009) وجود طائرات انتونوف ومروحيات نقل عسكرية من طراز Mi-17، أحدها برقم ذيل يطابق طائرات طراز Mi-17 التي رصدتها لجنة الأمم المتحدة في دارفور عام ٢٠٠٩^{١٢٧} (SAC, n.d.b). ووضعت هيئة التصنيع الحربي في السودان على موقعها الإلكتروني شركة الصافيات باعتبارها أحد «مشاريعها الإستراتيجية» (MIC, 2007).

وتقوم هذه المنشأة الحكومية الرئيسية على شبكة من الشركات الموجودة في روسيا الاتحادية والإمارات العربية المتحدة. وفقا لوثائق الشركة على شبكة الإنترنت^{١٢٨}، تتم إدارة الإنتاج والإصلاح والصيانة الهندسية في شركة الصافيات من قبل شركة طيران مقرها الشارقة (جزء سلسلة شركات أكبر من مقرها الإمارات العربية المتحدة). ويذكر خطاب من عام ٢٠٠٨ صادر عن شركة الصافيات أنه تم بعد ذلك تعيين المجموعة وكلا عام «في السودان وأفريقيا والشرق الأوسط» لصيانة وإصلاح «أي نوع من المروحيات روسية الصنع» (SAC, 2008). وقد تم بناء شركة الصافيات نفسها بالتعاون مع مصنع روسي لإصلاح الطائرات يرتبط بشركة مقرها الإمارات العربية المتحدة^{١٢٩}. وفي عام ٢٠٠٨ أعطت هيئة اعتماد صيانة الطائرات الروسية تقريبا رسميا لمصنع روسي لصيانة مجموعة من مروحيات النقل من الطراز العسكري^{١٣٠} في الخرطوم، بما في ذلك الطائرات من طراز و Mi-8 و Mi-17 (SCCARF, 2008) و Mi-171.

تقول المجموعة التي تتخذ الإمارات العربية مقرا لها على العلن أنها تتعامل فقط بالطائرات المدنية لدى شركة الصافيات، وليس هناك ما يشير بأن أي من هذه الشركات تصرفت بصورة غير قانونية بأي شكل من الأشكال. غير أنها ساعدت في بناء وتشغيل المنشأة الحكومية الرئيسية التي تحافظ القوات المسلحة السودانية (SAF) من خلالها على قدراتها الجوية.

امتلاك متمرد دارفور للأسلحة

أكدت الشهادات والتقارير التي تم جمعها خلال عامي ٢٠١١ و٢٠١٢ أن الحركات الرئيسية لمتمرد دارفور لم تعد قادرة على الاعتماد على المصادر أو طرق الإمدادات الخارجية السابقة للحصول على الدعم المادي. غير أن الانتفاضة الليبية والصراع اللاحق أتاح ظروف مواتية بشكل مؤقت للحصول على العتاد من المخازن والمخزونات الليبية غير الخاضعة للحراسة خلال عام ٢٠١١^{١٣١}. في ظل غياب الدعم الخارجي الضخم، استمرت ثلاث آليات شراء رئيسية في دعم الجماعات المتمردة في دارفور:

الغنائم من جنود القوات المسلحة السودانية (SAF) العاملة في دارفور. أكد كافة ممثلي الجماعات المتمردة الذين تمت مقابلتهم في هذا التقرير أن الأسلحة والذخائر التي تم الاستيلاء عليها من القوات المسلحة السودانية (SAF)، وبصورة أقل، من الميليشيات التابعة لها تمثل موردا لا يستهان به، وبالنسبة لمعظم الحركات موردا أساسيا، للإمدادات. وتم الإبلاغ عن عشرات الكمائن والاشتباكات العسكرية ضد قوافل القوات المسلحة السودانية (SAF) في دارفور خلال العام ٢٠١١، خاصة خلال النصف الأول من العام^{١٣٢}. ورغم عدم نجاحها دائما، فإن هذه الطريقة «غير المباشرة» أسهمت بوضوح في حيازة بعض قوات المتمردين لأسلحة ذات عيار صغير وذخائر ومركبات. وتؤكد عينة محدودة من الأسلحة والذخيرة تم رصدها في أيدي المتمردون في دارفور منذ عام ٢٠١٠ أن حركات التمرد تعتمد على نوعية موحدة من الأسلحة تتطابق بشكل عام الأسلحة التي تستخدمها القوات المسلحة السودانية (SAF) والميليشيات التابعة لها.



صنعت هذه الذخيرة عام ٢٠١٠، وهي ذخيرة صينية من عيار ١٢,٧ وهي بحوزة قوات حركة العدل والمساواة (JEM) التي تعمل جنبا إلى جنب مع الحركة الشعبية لتحرير السودان - شمال (SPLM-N)، مايو/ أيار ٢٠١٢. وتم الاستيلاء على هذه الذخيرة من القوات المسلحة السودانية (SAF) بالقرب من مدينة جاو في فبراير/ شباط ٢٠١٢. وهي تتطابق الذخيرة التي يتم تحديدها بشكل منتظم باعتبارها الذخيرة المستخدمة من قبل القوات المسلحة السودانية (SAF) في كل من دارفور وجنوب كردفان منذ عام ٢٠٠٨. © كلاوديو غراميزي

وتشمل هذه الأسلحة أسلحة من طراز- AK (بشكل رئيسي من طراز T-56 و T-56) وبنادق أوتوماتيكية من طراز PKM عيار ٦٢، ٧ ملم ورشاشات دوشكا الثقيلة عيار ١٢، ٧ ملم وقاذفات RPG-7 ومدافع هاون من عيار ٨٢ ملم و١٢٠ ملم^{١٣٣}. وعلى نحو مماثل، يظهر عدد محدود جدا من الرموز الرقمية في أختام رؤوس الخراطيش المستخدمة من قبل جميع الجبهات (يعتقد أن الخراطيش ذات رموز ٤١، ٧١ و٩٤٥ المتفقة مع رموز الذخيرة صينية الصنع ورموز الذخيرة من عيار ٦٢، ٣٩ X٧ ملم المتميزة بأغلفتها النحاسية والتي تحمل الرقم ٣٩ في ثلاثة مواضع مع توضيح رقم الدفعة وسنتها سودانية الصنع)^{١٣٤}. وتعطي هذه النتائج مصداقية لوجهة النظر القائلة بأن وحدات القوات المسلحة السودانية (SAF) في دارفور والجماعات المتمردة هي، ومن باب المفارقة، المحطة الأخيرة لسلسلة الإمداد الحكومي.

الاستيلاء على الأسلحة والذخائر من ليبيا. ما بين اشتعال الانتفاضة الليبية في فبراير/ شباط ٢٠١١ وسقوط نظام حكم معمر القذافي في يوليو/ تموز، تزعم التقارير الواردة عن السلطات السودانية والمصادر الدبلوماسية، التي تكون غالبا غير موثقة ويتعذر التحقق منها، أن حركة العدل والمساواة (JEM) حصلت على إمدادات أسلحة تشمل مدافع رشاشة وقاذفات من نوع RPG، وربما معدات أكثر تطورا في مطلع عام ٢٠١١ كمكافئة للدعم المزعوم للمقاتلين الموالين لحكم لقذافي في ليبيا^{١٣٥} (Sudan Tribune, 2011e; 2011f). لم يتم التحقق من الروايات حول الإمدادات الرسمية خلال الأيام الأخيرة لنظام القذافي؛ بل وعلى العكس فإن حركة العدل والمساواة (JEM) ومصادر أخرى من المتمردين تؤكد أن سقوط الجماهيرية قلص مجال الدعم الدولي للحركات المسلحة في دارفور بشكل عام، ولحركة العدل والمساواة (JEM) بصفة خاصة^{١٣٦}. وفقا لثلاثة من كبار الموظفين في حركة العدل والمساواة (JEM) تمت مقابلتهم كل على حدة، فقد استغلت حركة العدل والمساواة (JEM) البيئة المضطربة لجنوب ليبيا للاستيلاء على بعض المعدات العسكرية^{١٣٧}. وأفاد أحد الذين تمت مقابلتهم من حركة العدل والمساواة (JEM)، وهو الذي سافر في القافلة التي أمنت خروج رئيس حركة العدل والمساواة (JEM) الراحل خليل إبراهيم من ليبيا بتاريخ ٢٨ أغسطس/ آب ٢٠١١، أنه تم جمع معظم العتاد من الأسلحة والذخائر التي وجدت مهجورة على طول طريق مهمة الإنقاذ. لكن جمع الأسلحة لم يكن الهدف الرئيسي للمهمة وتجنبت القافلة عن قصد شن غارات على المنشآت الليبية العسكرية لتجنب الاقتراب من المناطق السكنية والحضرية^{١٣٨}. إلا أن العملية ذاتها تشير إلى أن المثلث الحدودي للسودان وليبيا وتشاد يسهل اختراقه نسبيا على الرغم من التعزيزات على الحدود لكل من الجانبين السوداني والتشادي. وتفيد مصادر لحركة العدل والمساواة (JEM) ممن شاركت في العملية أنها تضمنت قافلة مكونة من حوالي ١٥٠ مركبة لم تتمكن القوات البرية السودانية أو القوات البرية للمجلس الوطني الانتقالي الليبي أو (القوات البرية التشادية) من الاشتباك معها رغم استهدافها دون جدوى من خلال الهجمات الجوية لحكومة السودان^{١٣٩} (GOS). تدعي مصادر دبلوماسية خارجية ومصادر من متمرد دارفور أن جيش تحرير السودان - ميني ميناوي (SLA-MM) استغل المخزونات الليبية التي أصبحت على حين غرة دون رقابة ولا حراسة^{١٤٠}. يتمكن المؤلفون من التحقق من هذا الادعاء، الذي دحضه ممثلو جيش تحرير السودان - ميني ميناوي^{١٤١} (SLA-MM).

امتلاك المعدات من الجماعات المعارضة التشادية المسلحة. رغم قطع خطوط الإمدادات الرئيسية التي ترعاها الدولة من تشاد إلى السودان في أعقاب العلاقات الودية التي قامت بين البلدين في أواخر عام ٢٠٠٩ وأوائل عام ٢٠١٠، فقد استفادت بعض الجماعات المتمردة في دارفور من البرنامج الذي انطلق بموجب اتفاقية نجامينا في عام ٢٠١٠، والتي كانت تهدف إلى إنهاء الحرب بالوكالة بين السودان وتشاد ونزع سلاح جماعات المعارضة التي تدعمها كل حكومة^{١٤٢}. مستفيدا من علاقته الوثيقة مع الجماعات التشادية التي دعمتها الخرطوم سابقا، وفي بعض الحالات، الهوية القبلية المشتركة، حصل جيش تحرير السودان- ميني ميناوي (SLA-MM) والجيبة الثورية المتحدة على مركبات وأسلحة تقنية وفرتها حكومة السودان (GOS) أساسا. تؤكد شهادات منفصلة عمليات النقل المذكورة بين العشرة والعشرات من مركبات نوع لاند كروزر. وحصل المؤلف على أدلة مصورة- أكد صحتها متمردو دارفور وتشاد- بأن العديد من هذه المركبات تستخدم في دارفور وهي مجهزة بأسلحة تشمل مدافع رشاشة ثقيلة من طراز دوشكا من عيار ١٢,٧ ملم وبنادق غير ارتدادية من طراز SPG-9 من عيار ٧٣ ملم^{١٤٣}.

إمدادات الأسلحة من جنوب السودان والحركة الشعبية لتحرير السودان - شمال (SPLM-N). رغم اتهامات الحكومة السودانية المتكررة بأن حكومة جنوب السودان قامت مؤخرا بتزويد حركات التمرد في دارفور بالأسلحة أو المركبات، فليس هناك حتى الآن أي دليل ملموس يؤكد هذه المزاعم (Sudan Tribune, 2011g). وعلى نحو مماثل، ليس هناك أي دليل ملموس على إمدادات عسكرية مباشرة إلى جماعات دارفور من الحركة الشعبية لتحرير السودان - شمال (SPLM-N)، رغم التوقيع على إطار لتحالف استراتيجي في كاودا، جنوب كردفان بتاريخ ١٣ نوفمبر/ تشرين الثاني ٢٠١١^{١٤٤} وإنشاء منبر معارضة مشترك للجيبة الثورية السودانية (SRF). أثبتت العزلة المفروضة على كل جبهة في سلسلة الصراعات عبر شمال السودان أن التنسيق الميداني بين أعضاء الجبهة الثورية السودانية (SRF) يمثل تحديا. وأشار كل من أجريت معهم مقابلات من متمردو دارفور والحركة الشعبية لتحرير السودان - شمال (SPLM-N) إلى الاختلافات في أساليب وبيئات القتال في النيل الأزرق ودارفور وجنوب كردفان إلى جانب الصعوبات اللوجستية في دمج القوات والمعدات الموجودة في مناطق تفصلها المواقع التي تسيطر عليها القوات المسلحة السودانية (SAF)^{١٤٥}. إلا أن المؤشرات الأولى على زيادة فعالية التنسيق العسكري والمادي قد بدأت بالظهور الآن. وتشمل هذه المؤشرات مشاركة قوات حركة العدل والمساواة (JEM) في القتال بين القوات المسلحة السودانية (SAF) وقوات الحركة الشعبية لتحرير السودان - شمال (SPLM-N) في جنوب كردفان ومقاطعة باربانغ في شمال ولاية الوحدة في أواخر فبراير/ شباط ٢٠١٢ (Sudan Tribune, 2012d; JEM, 2012a)، والاتفاقية الأخيرة حول دور كل زعيم للعناصر المختلفة في الجبهة الثورية السودانية (SRF)، والمعلن عنها بتاريخ ٢١ فبراير/ شباط ٢٠١٢ (Sudan Tribune, 2012b). وإذا تحسن التنسيق الميداني، فإن خطوط الإمداد لجماعات متمردو دارفور قد تتوسع نحو الجنوب في المستقبل وهو تطور تمت مناقشته بمزيد من التفاصيل في القسم ٣.

٣. المستقبل: حرب على الجبهات الجنوبية والشرقية لدارفور؟

تحول اهتمام المجتمع الدولي بشكل واضح، خلال العقد الماضي، من أزمة إلى أخرى في السودان. وبإقصاء قضية دارفور عن طاولة المفاوضات في نيفاشا والتي مهدت الطريق لاتفاق السلام الشامل (CPA)، تصاعدت الحرب في دارفور في أوائل عام ٢٠٠٣ دون اتخاذ إجراءات جوهرية على المستوى الدولي أو متعدد الأطراف حتى منتصف عام ٢٠٠٤^{١٦}. بحلول عام ٢٠٠٧، ومع التأخير في الجدول الزمني لاتفاق السلام الشامل (CPA)، كان بالكاد هناك تركيز من الجهات الدولية الرئيسية على دارفور. ومنذ عام ٢٠١٠، فإن اهتمام هذه الجهات تحول مجددا نحو الجنوب والشرق: اتجه الاهتمام نحو الجنوب باتجاه العديد من أجزاء المناطق الحدودية في جنوب السودان، حيث ظلت قضايا الحدود وتقاسم الموارد وحقوق تقرير المصير دون حل منذ نهاية الفترة الانتقالية لاتفاق السلام الشامل (CPA)؛ ومنذ منتصف عام ٢٠١١، باتجاه الشرق نحو المواجهات النارية المتزايدة في جنوب كردفان والنيل الأزرق.

تجاهلت هذه التقلبات العنيفة العلاقات المعقدة بين دارفور والصراعات خارج حدودها الجنوبية والشرقية. وتهدد الروابط بين دارفور وجنوب السودان، التي تتوسط فيها على نحو خاص الحركة الشعبية لتحرير السودان – شمال (SPLM-N) ومقرها كردفان، الآن بالتصعيد في ثالث دارفور- كردفان- جنوب السودان. ولا تعتبر هذه الروابط ببساطة جهودا تتيح الفرصة للجماعات المسلحة في دارفور للحصول على الدعم السياسي والمادي بالعمل كأوراق للمساومة من قبل جوبا ضد الخرطوم، أو من خلال الانضمام للصراعات التي تعتبر حاليا على الأجندة السياسية لجنوب السودان أكبر بكثير من دارفور. بدلا من ذلك، فإن لها جذورا ضاربة من الغموض فيما يتعلق بالأرض والهوية في المناطق الحدودية لدارفور وجنوب السودان.

وكما هو مبين أدناه، يشكل هذا الغموض أساس الوجود والنشاط الحاليين للجهات المسلحة الدارفورية في جنوب السودان وجنوب كردفان؛ ويمكن أن يصبح أيضا منطلقا لمتبردي دارفور لتأدية دور مهم في صراعات الشمال والجنوب الأكبر في بحر الغزال وجبال النوبة وفي أماكن أخرى على طول الحدود بين الشمال والجنوب.

صراع دارفور وجنوب السودان

خلال ثمانينات وتسعينات القرن الماضي، عندما كان لا يزال لدى الجيش/ الحركة الشعبية لتحرير السودان (SPLM-A) أجندة وطنية بزعامة جون قرنق، فقد كانت تتمتع بنشاط سياسي في دارفور وكانت أحد الأعمدة الهامة للمعارضة بالنسبة للجماعات في دارفور. ورغم فشل الحركة المبكر في تأسيس جبهة كاملة في دارفور كجزء من تمرداتها في عامي ١٩٩١-١٩٩٢، إلا أن أعدادا كبيرة من الدارفوريين انضموا إلى الجيش الشعبي لتحرير السودان (SPLA). ووفقا لمصادر دبلوماسية، أبان الاستقلال، فإن حوالي ١٤,٠٠٠ من الدارفوريين كانوا في

صفوف الجيش الشعبي لتحرير السودان (SPLA)، مقارنة مع ما يقارب ١٥,٠٠٠ إلى ٢٠,٠٠٠ من النوبيين. لكن خلال الفترة المؤقتة لاتفاق السلام الشامل ومنذ الاستقلال، حافظ الجيش/ الحركة الشعبية لتحرير السودان (SPLM-A) على موقف غاية في التردد من الحركات المسلحة في دارفور. وقد تم اغراء قيادة الجيش/ الحركة الشعبية لتحرير السودان (SPLM-A) لزيادة مشاركته مع جماعات مثل متمردي دارفور والتي قد تززع استقرار النظام في الخرطوم، من جهة، ومن جهة أخرى فإنها تواجه خطر إضعاف مكانتها السياسية، لا سيما لدى معظم شركائها الدوليين الداعمين، في سياق الصراع المستمر والمفاوضات مع حكومة السودان (GOS)^{١٥٧} (Sudan Tribune, 2011h). كما يسري هذا التردد بين كبار الشخصيات السياسية لحكومة جنوب السودان (GOSS)، حيث أعرب البعض منهم عن انقسامهم وعزلة حركات دارفور وخشيتهم من عدم وجود ضمانات كافية لما سيخفيه الجيش الشعبي لتحرير السودان (SPLA) ما وراء دعمهم^{١٥٨}. ويظل العديد من أعضاء الجيش/ الحركة الشعبية لتحرير السودان (SPLM-A) يضمرون العداء تجاه الدارفوريين بصفة عامة، وهو إرث ولدته هيمنة المجندين الدارفوريين على القوات المسلحة السودانية (SAF) في الجنوب خلال الحرب الأهلية السودانية الثانية. وأوضح أحد ضباط الجيش/ الحركة الشعبية لتحرير السودان (SPLM-A) من الدارفوريين:

تعارض بعض شخصيات الجيش الشعبي لتحرير السودان (SPLA) فكرة دعم حركات دارفور. حيث لا يستطيع البعض أن ينسى أن الخرطوم قد جندت الدارفوريين للقتال ضد الجنوب فيما يرى البعض الآخر أنه ينبغي أن يكون السلام على رأس قائمة أولويات جنوب السودان وأن العلاقة السلمية مع الخرطوم قد تتضرر بشكل كبير جراء أي شكل من أشكال الدعم لتمردي دارفور^{١٥٩}.

أخيراً، ومن الناحية العملية، يفترق الجيش الشعبي لتحرير السودان (SPLA) ببساطة للقدرة على دعم العمليات العسكرية لتمردي دارفور بإمدادات مباشرة وضخمة من المعدات أو غيرها من أشكال الدعم العسكري. حيث أشار أحد الضباط الدارفوريين في الجيش/ الحركة الشعبية لتحرير السودان (SPLM-A) في غرب بحر الغزال في ديسمبر/ كانون الأول عام ٢٠١١ إلى أنه: لا يمكن للجيش الشعبي لتحرير السودان (SPLA) مساعدة الدارفوريين. لأن أبناء الجنوب بحاجة لمساعدة أنفسهم أولاً^{١٦٠}.

من الواضح أيضاً أن ارتباطات متمردي دارفور بالجيش/ الحركة الشعبية لتحرير السودان (SPLM-A) استندت جزئياً فقط على اتفاقهم مع الأجنحة الوطنية (سابقاً) للجيش/ الحركة الشعبية لتحرير السودان (SPLM-A) أو دورها كأداة ثورية لمحاربة الخرطوم. وبالأحرى، وفر التحالف مع الجيش/ الحركة الشعبية لتحرير السودان (SPLM-A) أو العضوية فيه الفرص للجماعات في كلا الجانبين من الحدود لطرح مصالح وهويات محلية معينة. وبعيداً عن السياسة على الصعيد الوطني، فإن العلاقات المحلية والمصالح المشتركة بين الدارفوريين وجيش/ الحركة الشعبية لتحرير السودان (SPLM-A) تبقى عوامل هامة في تبادل الجنود والملجأ الآمن بين دارفور وجنوب السودان.

وبالنسبة للبعض، ولا سيما الموجودين في المناطق الحدودية لجنوب دارفور- بحر الغزال، فإن الالتحاق بالجيش الشعبي لتحرير السودان (SPLA) أو بدلا من ذلك، الميليشيات المدعومة من الخرطوم- كانت وسيلة حيوية لتعزيز المصالح المحلية لمجتمعهم إلى حد عقد تحالفات متداخلة بين الشمال والجنوب. وعلى حد تعبير عضو سابق في ميليشيات قوات الدفاع الشعبي (PDF) المتحالفة مع القوات المسلحة السودانية (SAF) في كافيها كنجي، الجيب

المتنازع عليه الذي يقع إلى الجنوب من حدود عام ١٩٥٦ والذي تم دمجها في إقليم دارفور عام ١٩٦٠: لقد كنت فردا في قوات الدفاع الشعبي (PDF) عام ١٩٩٢. وقد قاموا بتجنيدنا بشكل قسري عندما دخلت [بعثة الجيش الشعبي لتحرير السودان (SPLA) لدارفور] بقيادة داود بولاد وعبد العزيز الحلو إلى دارفور من خلال منطقتنا. لكن بالنسبة لي كان هدفي هو حماية شعبي في كافيا كنجي. جئت في عام ١٩٩٥ إلى هنا [راجا] برفقة ٣٠ شخصا بالدراجات لمعرفة ما إذا كانت كافيا كنجي جزء من جنوب السودان. وقال علي تميم فرتاك [الوالي السابق لحزب المؤتمر الوطني (NCP) على غرب منطقة بحر الغزال] أنها ليست جزء من جنوب السودان لذلك رجعت[...]. ثم في عام ١٩٩٧، خلال مؤتمر مع د. جون [قرنق] لمناقشة الحدود، وجدت أن مكاني [كافيا كنجي] كان في جنوب السودان. في ذلك العام التحقت سرا بالجيش الشعبي لتحرير السودان (SPLA) في جنوب دارفور^{١٥١}.

بل كان هناك تجنيد، حتى منذ اتفاق السلام الشامل (CPA)، لوحدات شبه مستقلة من قبيلة رعاة البقر من قبائل الرزيقات العربية من جنوب دارفور في الجيش الشعبي لتحرير السودان (SPLA) في الفرقة الثالثة والخامسة في شمال وغرب بحر الغزال على التوالي، باعتبارها أصولا ضد جماعات الرزيقات المسلحة المتحالفة مع الشمال في المناطق الحدودية. واعتمد هذا التجنيد على عدم رضا الرزيقات عن ضعف المكافآت على خدمتهم في قوات الدفاع الشعبي (PDF) خلال الحرب الأهلية السودانية الثانية. وعند توقيع اتفاق السلام الشامل (CPA) عام ٢٠٠٥، ضم الجيش الشعبي لتحرير السودان (SPLA) حوالي ٢,٥٠٠ فردا من قبيلة الرزيقات تم دمجها في لواء أبو مطارق (تحمل اسم محلية في أقصى جنوب دار الرزيقات)؛ ويترأس الوحدة خالد أبو هجر، وهو قيادي بارز في الجيش الشعبي لتحرير السودان (SPLA) من قبيلة الرزيقات، والذي توفي في أوائل عام ٢٠١١. وظل البعض من قبيلة الرزيقات منخرطاً في الجيش الشعبي لتحرير السودان (SPLA) عند الاستقلال، رغم أن العديد انضموا للجيش الشعبي لتحرير السودان - شمال (SPLA-N) حسب أقوال قادة الجيش الشعبي لتحرير السودان^{١٥٢} (SPLA). غير أن ٤١٨ رجل من لواء أبو مطارق ظلوا ضمن الفرقة الثالثة للجيش الشعبي لتحرير السودان (SPLA) ومقرها نيك، بالقرب من أويل في شمال بحر الغزال. وفقا لقائد الفرقة الثالثة الجنرال سانتينو دينق: «باعتبارنا جنوبيين، لا يمكننا المخاطرة بإرسالهم [لواء أبو مطارق] إلى العمليات العسكرية المباشرة. حيث يمكن أن يكونوا في المستقبل جزءا من تبادل القوات مع القوات المسلحة السودانية (SAF)، كما لا يزال العديد من سكان الجنوب يخدمون في جيش الشمال^{١٥٣}.

وعاد بعض العرب الدارفوريين الذين تركوا الجيش الشعبي لتحرير السودان (SPLA) بعد الاستفتاء، نظرا لاستيائهم من النتائج، كمدنيين إلى الشمال مع استمرار اتصالهم بالجيش الشعبي لتحرير السودان (SPLA). وفي حال استئناف صراع شامل على الحدود بين دارفور وجنوب السودان، فقد يتم إعادة تجنيد بعض هؤلاء الدارفوريين للخدمة في المنطقة الحدودية. على المدى القصير، يتم تشجيع أولئك الذين ما زالوا في الجيش الشعبي لتحرير السودان (SPLA) على الانضمام إلى الحركة الشعبية لتحرير السودان - شمال (SPLM-N) في جبال النوبة أو الأماكن الأخرى^{١٥٤}.

ربما تعتبر المنطقة الحدودية بين بحر الغزال - جنوب دارفور الجزء الأقل خضوعا للمراقبة من الأجزاء الحدودية

الإطار ٣ مناطق أبيي الأخرى ٩ الحدود المرنة لجنوب دارفور

رغم ورود نصوص واضحة في اتفاق السلام الشامل (CPA) حول حدود عام ١٩٥٦ بين جنوب دارفور وشمال وغرب بحر الغزال (Johnson, 2010, pp. 41–55)، يختلف تقديرها بشكل ملحوظ بين كل من حكومة السودان (GoS) وحكومة جنوب السودان (GoSS) والجيش الشعبي لتحرير السودان (SPLA) وكل من قبيلة ملوال الدينكا وقبيلة رعاة البقر من عرب الرزيقات.

يقع الطرف الغربي من مخطط ١٩٥٦ على جبل مشمرة على الشريط الحدودي مع جمهورية إفريقيا الوسطى (CAR)، حيث يمتد خط مستقيم نحو الشرق حتى يلتقي نهر رقابا امبلاشا، حيث يستمر إلى أن يلتقي بنهر كير-بحر العرب بالقرب من رادوم، تاركا جيب كافيا كنجي في جنوب السودان. ثم يتبع بعد ذلك نهر كير-بحر العرب حتى أقصى شمالها، على بعد بضعة كيلومترات قبل خط الطول الشرقي السادس والعشرين. ومن هناك يتجه نحو الجنوب لمسافة ١٤ ميل (٢٢,٥ كم). ثم يلي ذلك خط مونرو-ويتلي لعام ١٩٢٤، والذي يمتد لمسافة ١٤ ميلاً أخرى نحو الجنوب بمحاذاة النهر، حتى تصل إلى منطقة أبيي (انظر الخريطة ٢).

ومن بين المناطق الحدودية المتنازع عليها في بحر الغزال، يعتبر جيب كافيا كنجي أبرزها، على الأقل بسبب احتلاله حالياً من قبل القوات المسلحة السودانية (SAF) وإصرار جنوب دارفور بأنه جزء من دارفور وفقاً للقرار الإداري لعام ١٩٦٠ (Johnson, 2010, p.54: USIP and Concordis International, 2010, p.32). لكن ونظراً لقلة عدد السكان في الجيب، فإن هذا الخلاف الحدودي ليس بالضرورة الأكثر إثارة للجدل.

وتعتبر بؤر التوتر الأشد خطورة هي الخلافات حول المواقع الحدودية وحقوق الدخول إلى المناطق الحدودية في جنوب دارفور-شمال بحر الغزال. وتجدر الإشارة إلى أن جميع المحاورين من حكومة جنوب السودان (GoSS) والجيش الشعبي لتحرير السودان (SPLA) الذين تم مقابلتهم لهذا التقرير أكدوا أن الحدود تمتد على طول نهر كير-بحر العرب نفسه على عكس حدود ١٩٥٦ التي تمتد جنوباً. ويبقى هذا الأمر مصدراً رئيسياً للتوتر إضافة إلى تحركات مليشيات قبيلة الرزيقات المتحالفة مع القوات المسلحة السودانية^{١٥٥} (SAF). أفادت قوات الأمن لحكومة جنوب السودان (GoSS) أن رعاة قبيلة الرزيقات كانوا موجودين خلال عام ٢٠١٠ في هذا القطاع، مسلحين بقاذفات من نوع RPG ومدافع رشاشة خفيفة، متوقفين من ناحية العتاد حراس الحياة البرية خفيين التسليح التابعين لحكومة جنوب السودان (GoSS) الذين واجههم^{١٥٦}. ومنذ العام ٢٠٠٩، تزايدت حدة التوترات بعمليات إغلاق الطرق التي تمنع الوصول من شمال بحر الغزال إلى الأسواق الشمالية، بما في ذلك الطريق بين منطقة مرم (المثلث الحدودي لجنوب كردفان-جنوب دارفور-أبيي) وأويل^{١٥٧}.

ويبدو أن هناك إرادة سياسية ودافعا اقتصاديا لدى كلا الجانبين للإبقاء على قدرة السودانيين الجنوبيين وقبيلة الرزيقات إلى القطاع المتنازع عليه. وظل الطريق الرئيسي من جنوب دارفور إلى شمال بحر الغزال عبر جسر كير آدم مفتوحاً، رغم قصفه في ديسمبر/كانون الأول ٢٠١٠. كما يبدو أن العلاقات منسجمة نسبياً بين تجار قبيلة الرزيقات في سوق سماحة، الذي يبعد حوالي ٢ كم إلى الشمال من كير آدم، والقوات النظامية لجيش الشعبي لتحرير السودان (SPLA) شمال النهر الذين يأتون أحياناً إلى السوق^{١٥٨}. إلا أن ردة فعل نخبة قبيلة الرزيقات في الضعين والخرطوم كان قويا على وجود الجيش الشعبي لتحرير السودان (SPLA) فيما يرون أنها أراضيهم. ونشر محمد عيسى عليو، رئيس مجلس الشورى لقبيلة الرزيقات (اتحاد قبلي)، مقالات في صحف الخرطوم حذر فيها أن هذا الجزء من الحدود يمكن أن يكون «أبيي ٢»^{١٥٩}. وفي ظل تعزيزات الجيش الشعبي لتحرير السودان (SPLA) في نفس القطاع المتنازع عليه خلال عام ٢٠١١، ووجود العديد من التقارير التي تشير إلى تجنيد الميليشيات في جنوب دارفور جنوب أبو مطارق في ديسمبر/كانون الأول ٢٠١١، وإدعاءات حكومة السودان (GoS) (لم يتم التحقق منها) بأن المنطقة هي ممر لأفراد وأسلحة وحركة العدل والمساواة (JEM)، يظل مجال مفتوحاً للصراع على طول هذا الجزء من الحدود.

ومن الجدير بالذكر وأنه ونظراً إلى أن كير آدم تقع شمال حدود ١٩٥٦، فإن انتشار الجيش الشعبي لتحرير السودان (SPLA) قد يشكل انتهاكاً لحظر الأمم المتحدة المفروض على دارفور. ومن وجهة نظر الجيش الشعبي لتحرير السودان (SPLA)، فإن الحدود تمتد على طول نهر كير-بحر العرب ذاته، إلا أن هذا الرأي لا يمنع قوات الجنوب

ومهمة الأمم المتحدة في جنوب السودان (UNMISS) من إجراء عمليات توغل منظمة (وسلمية) شمال النهر وحتى سوق سماحة المجاور، الذي يقع بلا شك في جنوب دارفور. ومن غير المثير للدهشة أن تعامل حكومة السودان (GOS) وجود أفراد مهمة الأمم المتحدة في جنوب السودان (UNMISS) حول نهر كير باعتباره انتهاكا لأراضيها. ففي ٢٤ فبراير/ شباط ٢٠١٢، أُنقِطت شرطة الحكومة السودانية (GOS) القبض على اثنين من أفراد مهمة الأمم المتحدة في جنوب السودان (UNMISS) يزورون منطقة مقبدي مقاري (كير بل) وهي منطقة بالقرب من نهر كير للتحقق من تقارير حول قصف قامت به القوات المسلحة السودانية (SAF) هناك. وتم نقل الاثنین إلى جنوب دارفور إلى قسم شرطة أبو مطارق ثم إلى الضعین للاستجواب من قبل جهاز الأمن والمخابرات الوطني، قبل إطلاق سراحهم في ١٥ مايو/ أيار ٢٠١٢.^{١٦}



بين الشمال والجنوب. ومن حيث عدد الوفيات والنازحين، تعتبر هذه المنطقة حاليا ضمن المناطق الحدودية السودانية الأكثر أمنا وهدوء، إلا أنها في الواقع تحتضن مزيجا من العناصر القابلة للاشتعال التي تعتبر الموجة «الصامتة» للغارات والقصف الجوي بين عامي ٢٠١٠ و٢٠١٢ أكثر أعراضها عنفا (انظر أدناه). ومن شأن عمليات الاحتلال في الإقليم المتنازع عليه من كلا الجانبين- مع بناء القوات المسلحة السودانية (SAF) لقواتهم في الهلال الشمالي الغربي في غرب بحر الغزال- كافيا كنجي، وتعزيز الجيش الشعبي لتحرير السودان (SPLA) مؤخرًا لوجوده في المنطقة المتنازع عليه بين نهر كير- بحر العرب وحدود عام ١٩٥٦ أن توفر ذريعة كافية للثأر والانتقام أو مصادرة مزيد من الأراضي.

وتعج المنطقة أصلا بوكلاء محتملين للحرب بالوكالة وجماعات مسلحة أخرى. فمن ناحية، تعتبر المنطقة الحدودية موطنًا لمليشيات الرزيقات شبه المستقلة المتحالفة بدرجات متفاوتة مع كل من القوات المسلحة السودانية (SAF) والجيش الشعبي لتحرير السودان (SPLA)، في ضوء الوصول المحدود لقبيلة الرزيقات إلى المناطق الرعوية جنوب نهر كير- بحر العرب (انظر الإطار ٢). ومن ناحية أخرى، استضافت المنطقة، حتى فترة غير بعيدة، مجموعة من متمردي دارفور غير العرب ممن لهم علاقات طويلة الأمد في المنطقة وصلات عبر الحدود مع السكان في جنوب دارفور وتشاد وجمهورية إفريقيا الوسطى (CAR). باختصار لا تعد هذه المناطق الحدودية ببساطة معبرا لنقل المعدات والأفراد داخل وخارج دارفور وحسب، بل هي الميدان الذي يمكن أن تحدث فيه المواجهة مع المخاطرة بتأجيج الصراع في دارفور إلى صراعات أقليمية بين الشمال والجنوب.

الجماعات المسلحة في الأراضي الحدودية لجنوب دارفور - بحر الغزال: هل هي جماعات حرب بالوكالة أو جماعات محلية؟

خلال الفترة المؤقتة لاتفاق السلام الشامل (CPA)، وقعت أبرز محاولات الجيش الشعبي لتحرير السودان (SPLA) لدعم متمردي دارفور وضاعت فرصة ذهبية لاستئناف هذا الدعم في عام ٢٠٠٨. مع دعم الجيش الشعبي لتحرير السودان (SPLA)، شكل العديد من فصائل جيش التحرير السوداني (SLA) في جوبا ائتلافا جديدا سمي بجماعة جوبا أو جيش التحرير السوداني - جوبا (Juba- SLA). وتم تعيين أحمد عبد الشافي «توبا»، المدعوم بشدة من قبل حكومة جنوب السودان (GoSS)، والذي يعتبر حاليا المنشق الرئيسي من الفور عن جيش تحرير السودان- عبد الواحد محمد النور (SLA- AW) وعضو الحركة الشعبية لتحرير السودان (SPLM) رئيسا^{١١}. وتم تعيين صديق عبد الكريم ناصر المساليت وهو جندي سابق في القوات المسلحة السودانية (SAF) من قبيلة المساليت، رئيسا للأركان اعترافا بحقيقة أن قواته التي يصل تعدادها من بين ٢٠٠ إلى ٤٠٠ فرد من قبيلة المساليت يشكلون الغالبية في المجموعة الجديدة، ومقرها منطقة بورو المدينة غرب بحر الغزال، بالقرب من مخيم نازحين يشكل المساليت غالبيتهم. وتم تجنيد قوات صديق من بين النازحين وسكان غرب بحر الغزال إلى جانب تجمعات قبيلة المساليت في جيب كافيا كنجي وجنوب دارفور واللاجئين في جمهورية أفريقيا الوسطى (CAR).

ظهر التوتر مباشرة بين صديق وتوبا، حيث قدمت قبيلة المساليت ولاهها لصديق فقط، وليس لرئيس الحركة. ونظرا إلى أن دعم الجيش الشعبي لتحرير السودان (SPLA) كان يذهب إلى جماعة الفور، من خلال مفوض مقاطعة راجا في حينه «رزق زكريا»، طالب صديق بالمزيد من الدعم مقابل ولائه، قبل اتخاذ القرار النهائي في



جندي جنوب سوداني يعبر الجسر الذي يربط سوق سماحة إلى الشمال وكير آدم إلى جنوب نهر كير- بحر العرب. ويعتبر النهر موردا مهما للناس على كلا الجانبين: قبيلة عرب الرزيقات في دارفور إلى الشمال وقبيلة ملوال الدينكا إلى الجنوب. وتمتد حدود ١٩٥٦ الذي ينبغي أن تشكل قانونيا الحدود بين السودان وجنوب السودان على مسافة ١٤ ميلا (٢٢ كم) جنوب النهر، مما يجعل النهر يقع ضمن حدود السودان. لكن حكومة جنوب السودان لا تعترف بهذه الحدود وقامت بوضع جيش لها عند كير آدم على الضفة الجنوبية من النهر، وهي تسيطر على الجسر وتعبه في بعض الأحيان. وعلى نحو مماثل، تحتل قوات الخرطوم بعض المناطق الجنوبية من حدود ١٩٥٦، مثل جيب كافيا كتجي على الحدود مع جمهورية أفريقيا الوسطى. جيروم توبيانا ©

أكتوبر/ تشرين الأول ٢٠٠٨ بنقل قواته إلى دارفور، دون موافقة من «توبا» أو الجيش الشعبي لتحرير السودان (SPLA). وحاولت قوات الجيش الشعبي لتحرير السودان (SPLA) برفقة البعض من مقاتلي الفور اعتراض قوات صديق، وشهدت المعارك اللاحقة خسائر في الأرواح من كلا الجانبين. وقام الجيش الشعبي لتحرير السودان (SPLA) باعتقال صديق الذي وجد مقتولا بعد بضعة أيام^{١١٢}.

وهذه المرحلة الانتقالية مقرونة بالحدز المتزايد لحكومة جنوب السودان (Goss) حول الدعم العلني لجماعات دارفور أثناء وبعد الاستفتاء، أضعف الآمال في بناء حركة موحدة بدارفور تحت جناح حكومة جنوب السودان (Goss). ويبدو أن الكثير من الاتصالات في بحر الغزال – والتي ليست بالضرورة غير مراقبة – تجري تحت رعاية كبار ضباط الجيش الشعبي لتحرير السودان (SPLA) ممن لهم تاريخ في العمل مع جماعات دارفور في المنطقة^{١١٣}. ومن العقوبات الرئيسية الأخرى التي تقف في وجه المزيد من الدعم المقدم من حكومة جنوب السودان (Goss) الانقسام المستمر متمردي دارفور، الواضح في خليط الجماعات الموجودة في بحر الغزال وجوبا. وأكد تقريبا جميع أعضاء الجماعات المتمردة الذين تم مقابلتهم في جنوب السودان لهذا التقرير، سواء من العسكريين أو السياسيين، أن الجيش الشعبي لتحرير السودان (SPLA) حث المتمردين على الانضمام إلى إحدى الجماعات

الرئيسية في دارفور، وغالبا جيش تحرير السودان - ميني ميناوي (SLA-MM) أو حركة العدل والمساواة (JEM) أو على الانتقال إلى الحركة الشعبية لتحرير السودان - شمال (SPLM-N) (والتي تمت مناقشة علاقاتها بدارفور أدناه)¹¹⁴. حين قدمت جوبا الدعم اللوجستي الأساسي وتسهيلات النقل لقيادة متمرد دارفور في جنوب السودان¹¹⁵، وتفاوضت عن إنشاء «مناطق آمنة» لأعداد صغيرة من المقاتلين المتمردين، فليس هناك دليل ملموس على توفير حكومة جنوب السودان لمركبات أو معدات عسكرية لهؤلاء المقاتلين¹¹⁶.

رغم تردد حكومة جنوب السودان (GOSS)، فإن هناك تزايدا منذ منتصف عام ٢٠١٠ في تواجد الجماعات الدارفورية المسلحة في جنوب السودان. ويؤكد بعض المتمردين أن الجيش الشعبي لتحرير السودان (SPLA) يقوم بدور وسيط ضروري بينهم وبين الحكومة الأوغندية، من خلال تعيين ضابط استخبارات عسكرية في الجيش الشعبي لتحرير السودان (SPLA) كان موجودا في السابق في كمبالا باعتباره ضابط ارتباط رئيسي¹¹⁷. وما بين الاستفتاء واستقلال جنوب السودان، كثفت الخرطوم ضغوطها على جوبا لطرده متمرد دارفور. وكان من بينهم ميني ميناوي، والذي غادر نتيجة ذلك جنوب السودان إلى كمبالا في مارس/ آذار ٢٠١١، إلى جانب بعض الممثلين الآخرين لمتمرد دارفور. كما ادعت حكومة السودان (GOS) أن متمرد دارفور يتدربون في أوغندا ورغم أن هذه المزاعم قد رددتها مصادر دبلوماسية غربية، إلا أنها لا تزال غير مؤكدة حتى الآن (Tubiana, 2011a, p. 58)

ورغم ذلك، انتقلت المراكز السياسية لمتمرد دارفور إلى جوبا وكمبالا خلال ٢٠١١¹¹⁸. وعلى الرغم من مغادرة ميني ميناوي جنوب السودان إلى كمبالا، فلا يزال معظم ممثلي غالبية الفصائل المتمردة في دارفور موجودين في جنوب السودان، بما في ذلك كبار القادة السياسيين لحركة العدل والمساواة (JEM) وجيش تحرير السودان - ميني ميناوي (SLA-MM) وجيش تحرير السودان - عبد الواحد محمد النور (SLA-AW) وفصائل صغيرة منشقة عن جيش التحرير السوداني (SLA) الأصلي¹¹⁹. واستقر قادة عسكريين من حركة العدل والمساواة (JEM) وجيش تحرير السودان - ميني ميناوي (SLA-MM) (على الأقل) في جوبا أو مروا من خلالها في أواخر عام ٢٠١٢ وأوائل عام ٢٠١٣¹²⁰.

ومن مؤشرات تعاطف التزام حكومة جنوب السودان (GOSS) تجاه متمرد دارفور، على الأقل لكبح جماح انقسامهم، إن لم يكن بتقديم المساعدة المادية، عملية الاعتقال التي قامت بها الأجهزة الأمنية لجنوب السودان في جوبا في سبتمبر/ أيلول ٢٠١١، لسبعة من أعضاء من حركة العدل والمساواة (JEM)، ومن بينهم المتحدث الرسمي باسم حركة العدل والمساواة علي الوايي. وتم اعتقالهم وسجنهم في منطقة يي بناء على طلب قادة من حركة العدل والمساواة (JEM) الذين اتهموهم بالتحضير للتحالف مع الفصيل المنشق بقيادة محمد بحر علي حمدن¹²¹. وانشق محمد بحر، الذي ترأس سابقا وفد حركة العدل والمساواة (JEM) لمفاوضات الدوحة، عن حركة العدل والمساواة (JEM) في نفس الوقت تقريبا، في أواخر سبتمبر/ أيلول ٢٠١١، واتهمته حركة العدل والمساواة (JEM) بإبرام مفاوضات سرية مع الخرطوم (Sudan Tribune, 2011c).

طلب محمد بحر نفسه من العملية المختلطة للاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة في دارفور (UNAMID) الضغط على حركة العدل والمساواة (JEM) لإطلاق سراح السبعة أشخاص، بتقديمهم على أنهم من أنصاره، بالتالي تبرير اعتقالهم في نظر الجيش الشعبي لتحرير السودان (SPLA). لكن في الواقع، يبدو أن هؤلاء السبعة لم يكونوا ينون الانضمام لمحمد بحر، وأن الدافع وراء طلب اعتقالهم بالنسبة للبعض في قيادة حركة العدل والمساواة

(JEM) يكمن في الاختلافات الأيديولوجية. في سياق المفاوضات بين حركة العدل والمساواة (JEM) والحركة الشعبية لتحرير السودان - شمال (SPLM-N) (العلمانية) لتشكيل تحالف، فإن الأعضاء السبعة إلى جانب آخرين، طالبوا بحركة العدل والمساواة (JEM) بأن تكون أكثر علمانية في مواجهة كبار القادة الإسلاميين^{١٧٢}. في الحقيقة فإن رفض بعض كبار قادة حركة العدل والمساواة (JEM) مفهوم «العلمانية» (الذي شاء بعض أعضاء حركة العدل والمساواة (JEM) تفسيره باعتبارها «إلحاداً») أدى إلى تأخير تشكيل الجبهة الثورية السودانية^{١٧٣} (SRF). ومع تراجع حدة التوتر، في أعقاب إنشاء الجبهة الثورية السودانية (SRF) وتعيين جبريل إبراهيم رئيساً جديداً لحركة العدل والمساواة (JEM)، تم إطلاق سراح المعتقلين السبعة في مارس/ آذار ٢٠١٢^{١٧٤}.

إشارة واضحة أخرى على الروابط بين حكومة جنوب السودان (GoSS) وحركة العدل والمساواة (JEM) على الأقل من وجهة نظر حكومة الخرطوم) هي إيواء أعضاء حركة العدل والمساواة (JEM) في جوبا في الفيلا التي كانت تعود سابقاً إلى الفريق جورج أطور المنتشق عن الجيش الشعبي لتحرير السودان (SPLA)، قبل أن يصبح قائد الثوار الرئيسي المعادي للجيش الشعبي لتحرير السودان (SPLA) في الجنوب عام ٢٠١١ وتقلته جوبا في ديسمبر/ كانون الأول ٢٠١١. إيواء جوبا لأعضاء حركة العدل والمساواة (JEM) في بيت قائد التمرد الذي اعتبرته جوبا مرتزقة تسلمه حكومة الخرطوم يعتبر رسالة واضحة إلى حكومة السودان (GoS) بأن أي دعم من الخرطوم إلى متمرد الجنوب يمكن رده من خلال دعم حكومة جنوب السودان (GoSS) لحركة العدل والمساواة (JEM). وقابل التواجد السياسي للدارفوريين في جوبا جماعات صغيرة لكنها هامة من الأفراد المتمردين غرب بحر الغزال - على الأقل حتى أواخر ديسمبر/ كانون الأول ٢٠١١، عندما أفاد المتمردون بأن حكومة جنوب السودان (GoSS)، تحت ضغوطات تعرضت لها في مفاوضات أديس أبابا، قد دفعتهم للعودة عبر الحدود إلى دارفور^{١٧٥}. أكدت الأفراد المتصلون بشكل مباشر مع الجماعات المعنية وجود المتمردين في المواقع التالية:

- اعتباراً من أواخر عام ٢٠٠١، أبقى جيش تحرير السودان - العدالة (SLA- Justice) على معسكر صغير شمال منطقة التمساح غرب بحر الغزال على مسافة قريبة جداً من الحدود مع دارفور، مع ثلاث أو أربع مركبات تم الاستيلاء عليهم سابقاً من القوات المسلحة السودانية (SAF)، شاهد مؤلفو هذا التقرير واحدة منها. ويوضح هذا التواجد قدرة الجماعات على نقل المعدات بين دارفور وجنوب السودان.
- يتواجد الأعضاء السابقون لجماعة صديق بالقرب من راجا وعبر الحدود شمال شرق جمهورية إفريقيا الوسطى (CAR) بالقرب من سام وأونجا، إضافة إلى جيب كافيا كنجي.
- ذكر أيضاً أعضاء جيش تحرير السودان - ميني ميناوي (SLA - MM) في أواخر ٢٠١١ أن حركتهم أقيمت على معسكر مقاطعة راجا، وقال عضوان منفصلان من جماعات دارفور الأخرى المتواجدة في المنطقة أن هذا المعسكر يقع بالقرب من قاعدة الجيش الشعبي لتحرير السودان (SPLA) والتي لا تبعد كثيراً عن مقاطعة راجا^{١٧٦}.

كما أفاد المتمردون المتواجدون غرب بحر الغزال أن حركة العدل والمساواة (JEM) أقيمت على معسكر في منطقة التمساح إلى جانب بعض القوات بالقرب من مدينة واو عاصمة الولاية. وهذا الادعاء - الذي لقي صدى بسبب تأكيد حكومة السودان (GoS) على أن مقر قوات حركة العدل والمساواة (JEM) في الوقت الحالي موجود في منطقة التمساح جنوب حدود ١٩٥٦ [بالتالي فإنه يقع جنوب السودان]، ويتم معالجة جرحاهم في مستشفى فوق مشار (UNSC, 2012b,p.14: Sudan Tribune, 2011i) - لا يمكن تأكيده من أعضاء حركة العدل

والمساواة (JEM) أنفسهم الذين يصرون على أن مقرهم الجنوبي بالقرب من مدينة رادوم، الواقع مباشرة إلى الشمال من نهر كير-بحر العرب، وبالتالي من الواضح أنها داخل دارفور^{١٧٧}.

كما أفادت مهمة الأمم المتحدة في جنوب السودان (UNMISS) بوجود أكثر من ٤٠ سيارة لحركة العدل والمساواة (JEM) في منطقة البورو مدينة غرب منطقة راجا في يناير/ كانون الثاني ٢٠١٢^{١٧٨} (UNSC, 2012b, p. 14). وفي خطاب إلى مجلس الأمن الدولي بتاريخ ٢٩ ديسمبر/ كانون الأول ٢٠١١، اشكت حكومة السودان (GoS) من تواجد حركة العدل والمساواة (JEM) في هذه المنطقة إضافة إلى أجزاء أخرى من جنوب السودان مدعية أن: عدد قوات حركة العدل والمساواة (JEM) المتواجدة في المناطق المذكورة أعلاه في جنوب السودان تقدر بحوالي ٣٥٠ فرداً. وتوجد بحوزتهم ٧٩ مركبة مدرعة و٢٨ شاحنة تجارية مسروقة محملة بالأسلحة الليبية [...]. وتم إنشاء المعسكر في منطقة راجا، جنوب السودان بهدف تعبئة وتدريب مقاتلي حركة العدل والمساواة (JEM)^{١٧٩} (UNSC, 2012b, p. 14).

وجاء هذا التأكيد في أعقاب مزاعم قامت عام ٢٠١٠ بأنه تم معالجة مقاتلي حركة العدل والمساواة الجرحى في أويل، شمال بحر الغزال، وأن لدى الحركة معسكراً يضم ٢٥ مقاتلاً في قوق مشار شمال أويل (Tubiana, 2011a, p. 58). وزار المؤلفان قوق مشار ثلاث مرات في ديسمبر/ كانون الأول ٢٠١١ ولم يتمكننا من تأكيد هذه المزاعم^{١٨٠}.

غير أن تواجد الدارفوريين في بحر الغزال منذ عام ٢٠١٠ ليس بالأمر الخفي وقد تزامن مع تصعيد الأحداث العسكرية على طول حدود جنوب دارفور وجنوب السودان. ولم يتم الإبلاغ عن أغلب هذه الأحداث، ويرجع ذلك جزئياً إلى تركيز الاهتمام الدولي على المناطق الحدودية المأهولة بالسكان والاستراتيجية والعنيفة المجاورة إلى المناطق الانتقالية، ويرجع ذلك جزئياً لمنع الأنظمة الداخلية لدوريات مهمة الأمم المتحدة في جنوب السودان (UNMISS) من الدخول ضمن مسافة ١٠ كم من حدود الشمال والجنوب، وأيضاً لأن حكومة جنوب السودان (GoSS) تمنع دائماً وصول دوريات مهمة الأمم المتحدة في جنوب السودان (UNMISS) طويلة المدى إلى أجزاء كبيرة من غرب بحر الغزال^{١٨١}.

بدأ هذا التزايد في العنف الحدودي في أبريل/ نيسان ٢٠١٠، عندما أدى القتال مع قبيلة الرزيقات المسلحة، والذي ادعى الجيش الشعبي لتحرير السودان (SPLA) أنها مدعومة من القوات المسلحة السودانية (SAF)، إلى إخراج الجيش الشعبي لتحرير السودان (SPLA) من بليلة إلى الشمال الشرقي من مدينة التمساح، في المنطقة المتنازع عليها جنوب نهر كير-بحر العرب^{١٨٢} وحسب إفادات شهود عيان، استعاد الجيش الشعبي لتحرير السودان (SPLA) مركزه في سلسلة من المعارك التي رافقها قصف جوي باستخدام طائرات انتونوف وطائرات نفاثة طراز «ميج» تابعة للقوات المسلحة السودانية (SAF)^{١٨٣}؛ لم يقتصر القتال على المنطقة المحيطة ببليلة بل وصلت جنوباً حتى منطقة التمساح^{١٨٤} مسفراً عن ١٥٠ قتيلاً^{١٨٥}. وفقاً لضباط في الجيش الشعبي لتحرير السودان (SPLA) والمسؤولين في حكومة جنوب السودان (GoSS)، ظل جزء كبير من غرب بحر الغزال الواقع بين حدود جنوب دارفور وبليلة أرض لا حياة فيها مع وجود منتظم للقوات المسلحة السودانية (SAF) حتى منتصف فبراير/ شباط ٢٠١٢، عندما استعادت حكومة السودان (GoS) المنطقة دون مقاومة^{١٨٦}. إضافة لذلك، واصلت القوات المسلحة السودانية (SAF) احتلال جيب كافيا كنجي، بما في ذلك مواقع في الأزرق ودفقا وحفرة النحاس وكافيا كنجي وكافينديبي^{١٨٧}.



شظايا صواريخ أرض جو من عيار ٨٠ ملم أطلقتها طائرة القوات المسلحة السودانية (SAF) من طراز سوخوي ٢٥ بالقرب من قاعدة الجيش الشعبي لتحرير السودان (SPLA)، في الفرقة، جنوب السودان، فبراير/ شباط ٢٠١١. معلومات سرية ©

ويؤكد مسؤولون في حكومة جنوب السودان (GOSS) أن موجة جديدة من القصف استمرت لثلاثة أشهر بدأت في نوفمبر/ تشرين الثاني ٢٠١٠ في الجزء الشمالي من الدولة؛ ويذكرون حصول هجمات جوية حول بليلة وكنتك وأم سليل والفرقة وسيري ملقه، وما بين سيري ملقه وكافنديبي، وما بين جاما وصابرين^{١٨٨}. على الرغم من صعوبة التحقق من كل هذه التقارير، إلا أنه من الواضح أن بعضها على الأقل كانت هجمات كبيرة. ووقعت إحدى الهجمات بالقرب من قاعدة الجيش الشعبي لتحرير السودان (SPLA) في منطقة الفرقة ما بين ٢١ أو ٢٢ فبراير/ شباط ٢٠١١، والتي تحقق منها المؤلفان حيث شاركت طائرتا هجوم أرضي من طراز سوخوي ٢٤ لإيصال العشرات من صواريخ أرض جو طراز S8^{١٨٩}. ونظرا لندرة وجود السكان في المنطقة، فقلما تسفر هذه التفجيرات عن سقوط ضحايا^{١٩٠}. وتمكن المسؤولون من ذكر حادث واحد فقط تسبب بوفيات أو إصابات مدنية. ومن المفارقات، أن ضحايا تلك الحادثة كانوا من رعاة عرب الهبانية المهاجرين من جنوب دارفور، والذي علقوا في قصف جوي بالقرب من أم سليل قرب الكور بين ٤ أو ٥ يناير/ كانون الثاني ٢٠١١ والذي أدى إلى مقتل شخصين وإصابة أربعة أطفال وقتل بعض الماشية^{١٩١}.

وأذكت التفجيرات نار الشك في صدر حكومة جنوب السودان (GOSS) بأن هذه الهجمات كانت ضربا من تزوير الأصوات الذي يهدف إلى نقل السكان بعيدا عن مواطنهم الأصلية لحرمانهم من فرصة التسجيل في استفتاء يناير/ كانون الثاني ٢٠١١^{١٩٢}. وتعزز الشك بسبب تدمير مركز التسجيل في غارة جوية (حظيت بتغطية إعلامية

أفضل) على كير آدم على حدود جنوب دارفور - شمال بحر الغزال في نوفمبر/ تشرين الثاني ٢٠١٠^{١٩٣}. وادعت القوات المسلحة السودانية (SAF) أن هذه الغارة الجوية استهدفت تحركا رئيسيا نحو الجنوب من قبل قوات حركة العدل والمساواة (JEM)، وهو تأكيد تؤيده بعثة دبلوماسية غربية في الخرطوم أبلغت عن قافلة إمدادات عامة. واستأنفت الهجمات الجوية على المناطق الحدودية مجددا في ديسمبر/ كانون الأول ٢٠١١، مع تفجيرات بين الفرقة وسيري ملقه في الأسبوع الأول من ديسمبر/ كانون الأول ٢٠١١^{١٩٤}، وشمال بحر تمبك شمال البورو مدينة في ٢٨ ديسمبر/ كانون الأول^{١٩٥}. وتم الإبلاغ عن المزيد من تفجيرات بطائرات «انتونوف» في الشمال الغربي لبورو مدينة في ١٦ أبريل/ نيسان ٢٠١٢ وبالتقرب من سيري ملقه في ١٥ مايو/ أيار ٢٠١٢ حيث أدى الحادث الأخير إلى نزوح ٤,٥٠٠ مدنيا^{١٩٦}.

في حين لم تقابل التفجيرات موجهاً برية كبيرة منذ حادثة بلبله في أبريل/ نيسان ٢٠١٠، فقد قامت كل من القوات المسلحة السودانية (SAF) والجيش الشعبي لتحرير السودان (SPLA) بزيادة قواتها بشكل ملحوظ على كلا الجانبين من الحدود. في أكتوبر/ تشرين الأول ٢٠١٠، توغلت قوات الجيش الشعبي لتحرير السودان (SPLA) من أويل إلى كير آدم، حيث تمركزت مفرزة من الجيش الشعبي لتحرير السودان (SPLA) عند جسر كير آدم الاستراتيجي، وهو المعبر الوحيد لنهر كير- بحر العرب في هذه المنطقة جنبا إلى جنب مع سرية تمركزت في أقصى الجنوب. وعقب تفجيرات نوفمبر/ تشرين الثاني ٢٠١٠ على مراكزها وحولها، قامت مفرزة الجيش الشعبي لتحرير السودان (SPLA) بزيادة قوتها لتصبح بحجم كتيبة، تمركزت في الغالب على الجسر نفسه^{١٩٧}، وعززتها بعدة دبابات إضافية طراز T-55 والتي تم توجيه قوهات مدافعها إلى الشمال عبر النهر^{١٩٨}. وعلى نحو مماثل، زادت قوات الجيش الشعبي لتحرير السودان (SPLA) في الجزء الشمالي من غرب بحر الغزال خلال ٢٠١١ وخاصة حول منطقة التمساح، من لواءين إلى ما لا يقل عن أربعة متمركزة في كل من الفرقة وكتكت وسيري ملقه والتمساح^{١٩٩}.

بينما يصعب جدا التحقق من تحركات وتعزيزات القوات المسلحة السودانية (SAF) على جانب جنوب دارفور، أفادت حكومة جنوب السودان (GoSS) ومصادر الأمم المتحدة في شمال بحر الغزال باستمرار عن تجمع القوات المدرعة للقوات المسلحة السودانية (SAF) بالقرب من الحدود في ديسمبر ٢٠١١. أحد هذه التقارير معنية بسرية تعزيزات للقوات المسلحة السودانية (SAF) بين ١٣-١٦ ديسمبر/ كانون الأول بين أبو مطارق والنهر^{٢٠٠}. لكن وخلافا لما حدث في المناطق الحدودية المتنازع عليها بمنف إلى الشرق والغرب، فقد تساهلت القوات المسلحة السودانية (SAF)، بشكل مثير للدهشة، مع وجود قوات الجيش الشعبي لتحرير السودان (SPLA) في شمال حدود ١٩٥٦ بل ومع توغلاته شمال النهر. التقرير الرئيسي الوحيد عن القتال بين الشمال والجنوب منذ عام ٢٠١٠ جاء في أواخر مايو/ أيار ٢٠١٢، عندما أفاد الجيش الشعبي لتحرير السودان (SPLA) أن القوات البرية وطائرات القوات المسلحة السودانية (SAF) هاجمت مواقع الجيش الشعبي لتحرير السودان (SPLA) في منطقة واركويت على المنطقة الحدودية بين شمال بحر الغزال وجنوب كردفان. وكما هو الحال في كير آدم، تبدو هذه المواقع في شمال المنطقة المتنازع عليها لحدود ١٩٥٦^{٢٠١}.

في أعقاب تحرك الجيش الشعبي لتحرير السودان (SPLA) إلى كير آدم في أكتوبر/ تشرين أول ٢٠١٠، طلبت نخبة الرزيقات، التي تعتبر المنطقة جزءا من أراضيها، من الحكومة السودانية نشر الجيش النظامي، والذي كان حتى ذلك الوقت متغيبا عن المنطقة الواقعة جنوب مدينة الضعين، عاصمة دار الرزيقات الواقعة على بعد ٣٠٠ كم شمالا.

وفقا لأحد الأشخاص المحليين من دار الرزيقات، فقد طلب عبد الحميد موسى كاشا، والذي أصبح والي جنوب دارفور وهو نفسه من الرزيقات، من تجار مدينة الضعين المساهمة ماليا بنشر القوات المسلحة السودانية (SAF) بينما اقترح مسؤولون آخرون أنه يجب على قبيلة الرزيقات نشر الميليشيات الخاصة بهم بدلا من ذلك^{٢٠٢}. ومن غير الواضح ما إذا أرادت الحكومة استخدام الرزيقات كوكلاء حرب ضد الجنوب أو ما إذا كانت ببساطة مترددة بشأن دعم قبيلة اعتبر ولائها لسياسات حزب المؤتمر الوطني (NCP) مشكوك فيها.

كما أفادت حكومة جنوب السودان (GOSS) ومصادر الأمم المتحدة تجدد جهود القوات المسلحة السودانية (SAF) خلال أوائل ديسمبر/ كانون الأول ٢٠١١، لتجنيد قبيلة الرزيقات في وحدات قوات الدفاع الشعبي (PDF) بالقرب من حدود جنوب دارفور. وقد رفض الزعماء المحليون المهمون من قبيلة الرزيقات المساهمة، وهو رفض يعكس التزام ناظر الرزيقات باستضافة الضحايا النازحين من جراء هجمات قوات الدفاع الشعبي (PDF) في أقصى الشمال^{٢٠٣}.

وحظيت المزاعم المستمرة بأن القوات المسلحة السودانية (SAF) تحظى بدعم بقايا جيش الرب للمقاومة (LRA)، التي تنتقل ما بين مثلث جنوب السودان وجمهورية إفريقيا الوسطى (CAR) وكافيا كنجي، بضجة إعلامية أكثر زخما^{٢٠٤}. ويقدم متمرّدو دارفور والجيش الشعبي لتحرير السودان (SPLA) تقارير غير مؤكدة ولكنها مستمرة بوجود شبه دائم لجيش الرب للمقاومة (LRA) في قرية دفاق التي تحتلها القوات المسلحة السودانية (SAF) في كافيا كنجي جنوب غرب حفرة النحاس^{٢٠٥} ومناوشات في نوفمبر/ تشرين الثاني ٢٠١١ بين متمرّدي دارفور من جهة وجيش الرب للمقاومة (LRA) والميليشيات العربية من جهة أخرى بين مثلث كافيا كنجي وشمال شرق جمهورية إفريقيا الوسطى (CAR)^{٢٠٦} وأسر مقاتلي كونغوليين وأوغنديين من جيش الرب للمقاومة (LRA) على أيدي متمرّدي دارفور في شمال شرق جمهورية إفريقيا الوسطى خلال عام ٢٠١٠ وعلى أيدي الجيش الشعبي لتحرير السودان (SPLA) في ديم جلاب، غرب راجا في غرب بحر الغزال في أواخر عام ٢٠١١^{٢٠٧}. لكن وعلى عكس الإعلام الدولي المتحفز والمنصب على جيش الرب للمقاومة (LRA) خلال عام ٢٠١٢، تبدو جهود حكومة السودان (GOS) المنصبة على تجنيد الرزيقات في قوى الميليشيات الحدودية مصدر القلق المهيمن على المسؤولين المحليين في حكومة جنوب السودان (GOSS) فيما يتعلق بقوى الحرب بالوكالة التابعة للشمال في المنطقة وليس جيش الرب للمقاومة (LRA) الواهن والمتداعي^{٢٠٨}.

حرب بالوكالة في جنوب كردفان؟

على نحو مشابه لدارفور منذ عام ٢٠٠٢، يعتبر جنوب كردفان حاليا مسرحا لمختلف الصراعات. فهناك حرب دائرة بين حكومة السودان (GOS) والحركة الشعبية لتحرير السودان - شمال (SPLM-N) وحرب متنامية بالوكالة بين الشمال والجنوب، وإذا قررت الحركة الشعبية لتحرير السودان - شمال (SPLM-N) توسيع دائرة حربها لتشمل دارفور، أو إذا قررت الحركة الشعبية لتحرير السودان (SPLM) (شمال أو جنوب) زيادة الدعم لحركات دارفور، فإن كلا الصراعين سيمتد بكل سهولة إلى دارفور والحدود بين دارفور وجنوب السودان. وستجعل الروابط الميدانية المتزايدة بين جماعات دارفور والجيش الشعبي لتحرير السودان (SPLA) والحركة الشعبية لتحرير السودان - شمال (SPLM-N) في جنوب كردفان من هذه القضية أمرا واقعا واحتمالية متزايدة.



سيارة لاند كروزر تستخدمها قوات حركة العدل والمساواة (JEM) العاملة مع الحركة الشعبية لتحرير السودان - شمال (SPLM- N)، مايو/ أيار ٢٠١٢. وتم الاستيلاء على هذه المركبة من القوات المسلحة السودانية (SAF) بالقرب ما جاو في فبراير/ شباط ٢٠١٢. © كلاوديو غراميزي

تحالف متمردين جديد في جنوب كردفان

اعتبرت غالبية حركات التمرد في دارفور أن استئناف الصراع بين الحكومة والحركة الشعبية لتحرير السودان - شمال (SPLAM- N) في جنوب كردفان منتفسا محتملا لقضيتهم. وبدأت المحادثات بين الحركة الشعبية لتحرير السودان - شمال (SPLAM- N) والحركات الرئيسية في دارفور سريعا وخصوصا مع حركة العدل والمساواة (JEM) وجيش تحرير السودان - ميني ميناوي (SLA- MM) وجيش تحرير السودان - عبد الواحد محمد النور (SLA- AW) وبصورة أقل صراحة مع الفصائل الأصغر حجما مثل جيش تحرير السودان - العدالة (SLA- Justice) ومنتشقي جيش تحرير السودان الآخرين الذين اعدوا تجميع أنفسهم في جيش تحرير السودان المتحدة (SLA- United) الذي يتخذ من جوبا مقرا له. وتحت قيادة القائد العسكري للحركة الشعبية لتحرير السودان - شمال (SPLAM- N)، عبد العزيز الحلو، رمت هذه المحادثات إلى توحيد جماعات دارفور المشتتة تحت لواء الحركة الشعبية لتحرير السودان - شمال (SPLAM- N).

في ١٣ نوفمبر/ تشرين الثاني ٢٠١١، وبعد محادثات ماراتونية، أعلنت الحركة الشعبية لتحرير السودان - شمال (SPLAM- N) وحركة العدل والمساواة (JEM) وجيش تحرير السودان - ميني ميناوي (SLA- MM) وجيش تحرير السودان - عبد الواحد محمد النور (SLA- AW) تشكيل ائتلاف تحت مسمى الجبهة



مقاتلو النوبة في حركة العدل والمساواة (JEM) على الحدود بين جنوب السودان وجنوب كردفان، مايو/ أيار ٢٠١٢. © جبروم توبيانا.

الثورية السودانية (SRF) ^{٢٠٩}. واحتاج الأمر إلى محادثات متعسرة للاتفاق على قيادة التشكيل الجديد، في ٢٠ فبراير/ شباط ٢٠١٢، الذي سيطر عليه إلى حد كبير الحركة الشعبية لتحرير السودان - شمال (SPLAM- N) والتي أصبح قادتها مالك عقار وعبد العزيز الحلو رئيس للجهة ونائب رئيس لها على التوالي (Sudan Tribune, 2012b; HSBA, 2012). ومؤخراً، تم تقرير قيادة عسكرية مشتركة، حيث تم تعيين عبد العزيز الحلو رئيساً لها والأمين العام للشؤون الرئيسية لحركة العدل والمساواة (JEM) سليمان صندل كنائب للرئيس مسؤول عن العمليات في حين تول جيش تحرير السودان - ميني ميناوي (SLA- MM) وجيش تحرير السودان - عبد الواحد محمد النور (SLA- AW) مناصب نيابية أقل أهمية تتعلق بالإدارة والخدمات اللوجستية على التوالي ^{٢١٠}.

ويقدم الائتلاف العديد من المزايا المحتملة لحركات دارفور. وعلى وجه الخصوص، فإنه يعد بما يلي:

- وضع نهاية لانقسام الجماعات المتمردة من خلال توحيدها تحت لواء عبد العزيز الحلو، الذي يصعب تحدي قيادته بالنسبة لقادة التمرد الأقل خبرة وشعبية في دارفور؛ و
- تحدي استراتيجية حكومة السودان (GOS) الرامية إلى العزلة - والتي تميل إلى وصف مختلف حركات

المعارضة المسلحة على أنها مجموعات محلية ذات أجندة محدودة وأن صراعاتها في الغالب بين القبائل - وطرح أجندة وطنية واسعة النطاق للسودان تضم بين أهدافها تغيير النظام الوطني؛ و

- توفير إمكانية الوصول إلى جبال النوبة والتي يمكن أن تعمل كقاعدة خلفية جيدة للغارات المحتملة على الخرطوم
- كتلك الغارة التي قامت بها حركة العدل والمساواة (JEM) في عام ٢٠٠٨ (دون دعم المجموعات الأخرى في حينها) وكمنطقة جغرافية ملائمة لإقامة روابط سياسية ومادية مع جنوب السودان والحفاظ عليها؛ و
- تحسين الصلات مع جوبا من خلال وساطة الحركة الشعبية لتحرير السودان - شمال (SPLM - N)، مع احتمالية زيادة الدعم القادم من جوبا، بما في ذلك القواعد الخلفية هناك وهو أحد التطلعات الحاصلة نظرا لدعم وتشجيع جوبا لمتبردي دارفور للاتحاد مع الحركة الشعبية لتحرير السودان - شمال (SPLM - N).

غير أن الائتلاف يواجه العديد من العقبات الخطرة التي تتضمن:

- التنافس الدائم بين قادة متمردي دارفور. وعلى وجه الخصوص، فقد سعى جيش تحرير السودان - عبد الواحد محمد النور (SLA - AW) وحركة العدل والمساواة (JEM) إلى قيادة الائتلاف رغم أن تنافسهما حال في نهاية المطاف دون حصول أي منهما على مركز أفضل ضمن هيكل القيادة المشترك^{٢١١}.
- الاختلافات الأيديولوجية. بالعمل لصالح الحركة الشعبية لتحرير السودان - شمال (SPLM - N)، لا تزال فصائل جيش تحرير السودان (SLA) مصرة على أن حركة العدل والمساواة (JEM) لم تتغلى عن الموقف الإسلامي السابق للعديد من قادتها. ومن جانبها، سعت حركة العدل والمساواة (JEM) إلى مقاومة المد العلماني لفصائل جيش تحرير السودان (SLA) التي تعتقد أنها ستفصل التحالف الجديد عن جزء هام من المعارضة السودانية غير المسلحة (ليس عن إسلامي المؤتمر الشعبي وحسب، بل وعن حزب الأمة والوحدويين).
- تحديات التعاون العسكري المتزايد. يبدو أن الحركة الشعبية لتحرير السودان - شمال (SPLM - N) مستعدة لحرب العصابات الجبلية الطويلة في جبال النوبة في حين أن الدارفوريين توافقون لمتابعة غاراتهم الخاطفة بسيارات تويوتا لاند كروزز (وليس بالضرورة أن تكون مهيأة للتضاريس الجبلية) وخصوصا الغارات الموجهة إلى أهداف في مركز السودان. وكما يقول احد أعضاء حركة العدل والمساواة (JEM) «تملك كلا الحركة الشعبية لتحرير السودان - شمال (SPLM - N) الحركة الشعبية لتحرير السودان - جنوب (SPLM - S) أساليب بدائية. نحن حصلنا على أساليبنا من الجيش التشادي الذي أخذها عن الفرنسيين، في حين أن أساليب الجيش الشعبي لتحرير السودان (SPLA) تتبع للمدرسة البريطانية. ونأمل الآن أن يحاول الجيش الشعبي لتحرير السودان (SPLA) تغيير أساليبه في هجليج^{٢١٢} [نظرا للطريقة التي قاتلنا بها]. ويؤكد أحد كوادر الحركة الشعبية لتحرير السودان - شمال (SPLM - N) قائلاً «استراتيجيتنا هي الاستراتيجية البريطانية فنحن نحتل المناطق ونوطن الإدارة. ونحن لا نحب أساليب حركة العدل والمساواة (JEM) في الغارات. فنحن نستخدم القصف المدفعي أولا ثم الدبابات ثم المشاة. وغالبا ما نستخدم السيارات في النقل^{٢١٣}.
- الاحباط بين مسؤولي الحركة الشعبية لتحرير السودان - شمال (SPLM - N) فيما يتعلق بخسارة بعض المقاتلين لصالح حركة العدل والمساواة (JEM). يشعر بعض الكوادر في الحركة الشعبية لتحرير السودان -

شمال (SPLM - N) بالانزعاج من تجنيد حركة العدل والمساواة (JEM) أفراداً من جنوب كردفان (عرب النوبة والميسيري) من ذوي الرتب من خلال جذبها لهم بفضل قوتها العسكرية إلى جانب احتمالية حصولهم على رتب أعلى في حركة العدل والمساواة (JEM). واشتكى أفراد الحركة الشعبية لتحرير السودان - شمال (SPLM - N) من الميسيري من أن أكثر من ٥٠ مقاتلاً من الميسيري قد انتقل إلى حركة العدل والمساواة (JEM) بدءاً من القائد الرئيسي في جنوب السودان، فضيل محمد رحومة (انظر أدناه). واشتكى مقاتلو الحركة الشعبية لتحرير السودان - شمال (SPLM - N) أيضاً من احتكار حركة العدل والمساواة (JEM) للسيارات والسلاح الذي يتم الاستيلاء عليه من القوات المسلحة السودانية (SAF) وهذا التصرف قد أدى سابقاً إلى انقسامات في بين متمردى دارفور^{٢١٤} (Tanner and Tubiana, 2007, p. 56).

- المطالب غير المتحقق للدارفوريين بتمثيلهم في قيادة الحركة الشعبية لتحرير السودان - شمال (SPLM - N) نفسها والشعب التابعة لها. ولا تشعر جماعات دارفور بالامتعاض من هيمنة الحركة الشعبية لتحرير السودان - شمال (SPLM - N) في الجبهة الثورية السودانية (SRF) وحسب بل ويساورهم الشك بشأن مشاركة السلطة في الحركة الشعبية لتحرير السودان - شمال (SPLM - N) نفسها^{٢١٥}.

ومن ناحية أيديولوجية، فإن التحدي الأعظم - وقد يكون في الوقت نفسه الحافز الأعظم - بالنسبة للحركة الشعبية لتحرير السودان - شمال (SPLM - N) في التحالف هو التعاون مع حركة العدل والمساواة (JEM) ، التي تبقى دون شك الحركة الأقوى بين الحركات في دارفور من الناحية العسكرية. وحسبما أشار أحد قادة حركة العدل والمساواة (JEM) «يعتبر التحالف بين الحركة الشعبية لتحرير السودان - شمال (SPLM - N) وحركة العدل والمساواة (JEM) ممكناً لأنهم يحتاجوننا وليس فقط لأنهم معجبون بنا»^{٢١٦}. والأجندة الوطنية لحركة العدل والمساواة (JEM) معروفة جداً ومحاولاتها لتوسيع حرب دارفور إلى كردفان بدأت بعد مدة قصيرة من الأزمة في دارفور نفسها. (Tubiana, 2011a, p. 61). وحتى عام ٢٠١١، فإن طموحات حركة العدل والمساواة (JEM) في كردفان كانت مسيطرة بشكل كبير على قبيلة الميسيري العربية، التي أصابها الاحباط من اضطهاد الحكومة لولاية غرب كردفان (التي تهيم عليها الميسيري). وتمكنت حركة العدل والمساواة (JEM) من تجنيد عدد من أفراد الميسيري غير الراضين من بين أعضاء حزب المؤتمر الشعبي التابع لحسن الترابي ومن مجموعة الشهامة المسلحة والتي أسسها أيضاً أفراد الميسيري السابقون في الحزب^{٢١٧}. وعكس تعيين محمد بحر حمدين - المنتمي إلى قبيلة الميسيري في كردفان ونائب رئيس الحركة المسؤول في كردفان - كرئيس لوفد حركة العدل والمساواة (JEM) إلى محادثات الدوحة رغبة الحركة في توسيع رقعة طموحاتها إلى ما وراء دارفور (Tubiana, 2011a, p. 61).

ولا يبدو أن عملية تجنيد أفراد الميسيري من قبل حركة العدل والمساواة (JEM) قد تأثر بانشقاق محمد بحر عن الحركة في عام ٢٠١١. فلا تزال حركة العدل والمساواة (JEM) تحتفظ ببعض أفراد الميسيري في قيادتها بمن فيهم فضيل محمد رحومة، النائب الثاني للقائد العام والقائد الرئيسي لحركة العدل والمساواة (JEM) في جنوب كردفان والمنطقة الحدودية مع جنوب السودان.

وقد حاولت حركة العدل والمساواة (JEM) ترقية القادة من قبائل كردفان الأخرى. ففي فبراير/ شباط ٢٠١٢، قام جبريل إبراهيم، الذي حل محل شقيقه الراحل خليل إبراهيم كرئيس لحركة العدل والمساواة (JEM) بالعديد

من التعيينات الجديدة. وقد لوحظ انه أعطى منصب نائب الرئيس في كردفان (منصب محمد بحر) إلى محمد البليل عيسى زايد (المعروف أيضا بود بليل) من قبيلة الحمر العربية، الذي كان أصلا عضوا في المكتب التنفيذي لحركة العدل والمساواة (JEM) وقائدا ميدانيا نشاط في دارفور وجنوب كردفان وجنوب السودان (JEM, 2012b).^{٢١٨}

وحتى قبل استئناف الحرب في جنوب كردفان، فقد حاولت حركة العدل والمساواة (JEM) التجنيد من بين النوبة. وفي مطلع عام ٢٠٠٢، وفي الوقت الذي وقّع فيه فرع الجيش الشعبي لتحرير السودان (SPLA) في النوبة على وقف لإطلاق النار، فإن حركة العدل والمساواة (JEM) كانت تشكل خلية سرية في النوبة يرأسها عبد الباقي علي قرفة (أحد أفراد الجيش الشعبي لتحرير السودان (SPLA) السابقين في النوبة والذي عاد لاحقا إلى الجيش الشعبي لتحرير السودان (SPLA)) مع التوم حامد توتو وهو أيضا من النوبة ونائب أمين حزب المؤتمر الشعبي التابع للترابي في جنوب كردفان، كنائب له. ويذكر أحد سجلات المكتب التنفيذي لحركة العدل والمساواة (JEM) في مارس/ آذار ٢٠٠٨ العديد من أفراد النوبة بما فيهم عامر اللكة كوكو النور، وهو كابتن سابق في جهاز الأمن والمخابرات الوطني (NISS) في دارفور والذي انضم إلى حركة العدل والمساواة (JEM) في عام ٢٠٠٢ وتم تعيينه واليا لحركة العدل والمساواة (JEM) في جنوب كردفان؛ والسر جبريل تيه وهو مستشار سياسي؛ ويزيد ضيف الله عبد الرحيم رشاش، نائب أمين للشباب والطلبة (يعمل حاليا مستشار الرئيس للشؤون الثقافية).

في ديسمبر/ كانون الأول ٢٠١٠، تم إطلاق سراح التوم حامد توتو من السجن وانضم (مجددا) رسميا إلى حركة العدل والمساواة (JEM). وعندما انطلقت الحرب مجددا في جبال النوبة في ٥ و٦ يونيو/ حزيران ٢٠١١، بدأ فوراً بتشكيل قسم حركة العدل والمساواة (JEM) في النوبة بدعم من أحمد آدم بخيت في جنوب السودان. وقد أُعطى سيارتين أو ثلاث وقام بتجنيد ما يقارب من ٥٠ رجلا. وفي ٢٩ و٣٠ يونيو/ حزيران، ترأس التوم حامد وقد حركة العدل والمساواة (JEM) إلى عبد العزيز الحلو لبدء عمليات مشتركة في جنوب كردفان.^{٢١٩} وفي يوليو/ تموز ٢٠١١، اعتقلت حكومة السودان (GOS) التوم وعضوا آخر في حركة العدل والمساواة (JEM) إلى جانب احد الحراس الشخصيين لعبد العزيز بعد تدمير سياراتهم خلال هجمة شنتها قوة مشتركة من الحركة الشعبية لتحرير السودان - شمال (SPLM - N) وحركة العدل والمساواة (JEM) على حامية التيس جنوب كادوقلي عاصمة جنوب كردفان (Sudan Tribune, 2011a: 2011b).^{٢٢٠} وبعد اعتقال التوم، أصبح عامر اللكة أرفع السياسيين النوبيين في حركة العدل والمساواة (JEM) في حين أصبح العقيد محمد شريف آدم شطلة، وهو مسؤول سابق في القوات المسلحة السودانية (SAF) وينتمي إلى قبيلة البرقو (قبيلة تعود جذورها إلى تشاد) من جبال النوبة القائد الميداني الرئيسي لقسم النوبة. ولم يمنع اعتقال التوم الخلايا التي اسسها من التزايد لتصل إلى ما يقارب ١٥٠ إلى ٢٠٠ رجل و٦ إلى ٧ سيارات بعد معركة أخرى في التيس في نفس الشهر، أو من المشاركة في معارك أخرى إلى جانب الحركة الشعبية لتحرير السودان - شمال (SPLM - N) بما في ذلك معركة الحمرا في يوليو/ تموز ٢٠١١ والحجيم في أغسطس/ آب.^{٢٢١} وضم مجندو حركة العدل والمساواة (JEM) في النوبة العديد من الخريجين الشباب وبعضهم في الأساس من جمعية الطلاب الاسلاميين التابعة للترابي غير أن اكثرهم من الحركة الشعبية لتحرير السودان - شمال (SPLM - N).

في أواخر فبراير/ شباط ٢٠١٢، على الحدود بين جنوب كردفان وولاية الوحدة (جنوب السودان)، وقع هجوم شارك فيه أيضا أحد أفراد الجيش الشعبي لتحرير السودان - الجنوب (SPLA-S).^{٢٢٢}

وزعمت حكومة السودان (GOS) أنها قتلت جنود حركة العدل والمساواة (JEM) الذين يقاظون إلى جانب الجيش الشعبي لتحرير السودان - الجنوب (SPLA-S) خلال هجومها الذي وقع في ٢٦ مارس/ آذار ٢٠١٢ على حقوق نبط هجليج المتنازع عليها في جنوب كردفان. وفي حين تخلت حركة العدل والمساواة (JEM) والحركة الشعبية لتحرير السودان - شمال (SPLM - N) عن دورهما في المشاركة في القتال في هجليج لتجنب اتهامهما من قبل الخرطوم بالعمل كوكلاء حرب عن الجنوب، فإن حركة العدل والمساواة (JEM) قاظت بالفعل في منطقة هجليج وحول منطقة الخرسانة (إلى الشمال في جنوب السودان) في هجوم مارس/ آذار الأخير وفي احتلال هجليج من قبل الجيش الشعبي لتحرير السودان (SPLA) من ١٠ إلى ٢٠ أبريل ٢٠١٢^{٢٣٣}. وادعى بعض قادة حركة العدل والمساواة (JEM) أن قواتهم كانت السبابة في الدخول إلى هجليج وأنها الأكثر تأثيراً في انسحاب القوات المسلحة السودانية (SAF) (المؤقت). ومن غير الواضح ما إذا كانت عمليات حركة العدل والمساواة (JEM) متداخلة مع قوات الجيش الشعبي لتحرير السودان (SPLA) (الشمال والجنوب) أو ما إذا كانت تسعى وراء أهدافها الخاصة في الاستيلاء على المركبات والأسلحة من القوات المسلحة السودانية (SAF) من خلال تحويل القوات المسلحة السودانية (SAF) إلى القتال في شمال هجليج وبالتالي قطع التعزيزات عنها من الشمال. ويدعى بعض قادة حركة العدل والمساواة (JEM) أيضاً أن قواتهم كادت أن تنجح في السيطرة على الخرسانة عندما اجبرهم انسحاب القوات الجنوبية من هجليج في ٢٠ أبريل/ نيسان والتعزيزات المتوقعة للقوات المسلحة السودانية (SAF) إلى التخلي عن هدفهم.

وعكست قضية هجليج التوترات الأكثر أصولية بين أجندة الجبهة الثورية السودانية (SRF) على مستوى السودان وتعاونها مع الجيش الشعبي لتحرير السودان (SPLA). ويقر قادة حركة العدل والمساواة (JEM) والحركة الشعبية لتحرير السودان - شمال (SPLM - N) أن التزام حكومة جنوب السودان (GOSS) بالانداءات الدولية لانسحاب الجيش الشعبي لتحرير السودان (SPLA) من هجليج كان انتصاراً سياسياً حيث أنه سمح لجوبا بطرح قضية وجود القوات المسلحة السودانية (SAF) في أبيي مجدداً ضمن المفاوضات الجنوبية الشمالية. غير أن بعضهم أشار أيضاً إلى الندم نظراً إلى أن مطالبة الجنوب بهجليج ربما أعطت الخرطوم دعماً دولياً ومحلياً ضد ما يمكن وصفه بالاعتداء الخارجي في الوقت الذي يرى فيه سكان الشمال وقبيلة الميسيريا العربية، والتي تعتبر هجليج عموماً جزءاً من منطقتها، نشاطات المتمردين الشماليين في المنطقة أكثر شرعية^{٢٣٤}.

ومن الجدير بالذكر أن قوات حركة العدل والمساواة (JEM) في المنطقة (حوالي ٧٥ سيارة) كانت تحت قيادة فضيل محمد رحومة، قائد الميسيريا الرئيسي، وكانت مؤلفة جزئياً من الميسيريا. وضمت قوات الجيش الشعبي لتحرير السودان - الجنوب (SPLA - S) أيضاً قسماً من الميسيريا يقوده المقدم بوكورا محمد فضيل (عم فضيل محمد رحومة)^{٢٣٥}. وحاربت أقسام الميسيريا في حركة العدل والمساواة (JEM) والجيش الشعبي لتحرير السودان - شمال (SPLA - N) معاً في الخرسانة في أغسطس/ آب ٢٠١١ وفي منطقة مرم في أقصى الغرب في يوليو/ تموز ٢٠١١ وأبريل/ نيسان ٢٠١٢.

يعتبر التواجد المتعاظم لحركة العدل والمساواة (JEM) في جنوب كردفان مسألة هامة. فقد أوقفت المجموعة بالفعل، حسب أقوال قادتها، القتال في دارفور بالكامل بعد ١٣ يونيو/ حزيران ٢٠١١ - رغم استئناف القتال في مارس/ آذار ٢٠١٢ في بعاشيم إلى الشمال من الناشر (Radio Dabanga, 2012a)^{٢٣٦}. وعندما قُتل خليل إبراهيم في غارة جوية للقوات المسلحة السودانية (SAF) على الحدود بين شمال و جنوب كردفان في ٢٣ ديسمبر/

كانون الأول ٢٠١١، فإنه كان يتحرك إلى جنوب كردفان إلى جانب مجموعة كبيرة من قوات حركة العدل والمساواة (JEM). وفي أوائل عام ٢٠١٢، زعمت حركة العدل والمساواة (JEM) أن السواد الأعظم من قواتها - حوالي ٢٠٠ إلى ٣٠٠ مركبة - تعمل ضمن مثلث جنوب كردفان وشرق دارفور وجنوب السودان تحت قيادة فضيل محمد رحومة وتضم حوالي ٣٠ سيارة مقرها جاو إلى جانب الحركة الشعبية لتحرير السودان - شمال (SPLM - N) حتى مايو/ أيار ٢٠١٢^{٣٧٧}. ويقدر أفراد حركة العدل والمساواة (JEM) والحركة الشعبية لتحرير السودان - شمال (SPLM - N) أن قوات حركة العدل والمساواة (JEM) في كردفان، في نهاية مايو/ أيار ٢٠١٢، تألفت من ما يقارب من ٣٠٠ إلى ٤٠٠ مقاتل من الميسيريا وعدة مئات من قبائل النوبة المختلفة^{٣٧٨}.

ويزعم قادة حركة العدل والمساواة (JEM) أنهم سافروا بشكل منتظم إلى جنوب كردفان وليس فقط لاجتماعات الجبهة الثورية السودانية (SRF) ولكن أيضا لاجتماعاتهم الداخلية الخاصة. وأعلنت الحركة أن انتخاب جبريل إبراهيم كرئيس لحركة العدل والمساواة (JEM) في يناير/ كانون الثاني تم خلال مؤتمر لحركة العدل والمساواة (JEM) في حديات، جنوب غربي المجلد. وتم عقد المؤتمرات الموازية الأخرى في منطقة وادي حوار، وهي القاعدة الخلفية الرئيسية لحركة العدل والمساواة (JEM) في شمال دارفور وفي منطقة يبي في جنوب السودان، حيث استقر نائب رئيس حركة العدل والمساواة (JEM) أحمد آدم بخيت منذ أواسط عام ٢٠١٠^{٣٧٩} (Tubiana, 2011a, p. 58).

صلة المساليت

كما هو وارد أعلاه، فإن أحد أهم عوامل جذب الجبهة الثورية السودانية (SRF) لمتبردي دارفور هو احتمالية الدعم المتزايد من جنوب السودان، والتي أعلنت جوبا صراحة انه مشروط بالتحالف مع الحركة الشعبية لتحرير السودان - شمال (SPLM - N).

وكما هي الحال في الروابط الموجودة جنوب دارفور - بحر الغزال، فإن إحدى أهم الصلات بين متبردي دارفور والحركة الشعبية لتحرير السودان - شمال (SPLM - N) وجنوب السودان هي الرابط العرقي. ويعتبر وجود المساليت، المنحدرين أساسا من غرب دارفور، على قدر كبير من الأهمية في جبال النوبة وجنوب السودان.

في ثمانينات القرن التاسع عشر، عندما كانت دارفور تحت الحكم التركي - المصري، استغل المساليت الوضع المقلقل لإقامة سلطنتهم في المنطقة العازلة بين سلطنتي دارفور ووداي (تعرف التالية حاليا باسم تشاد). ومع نهاية القرن التاسع عشر، ونظرا لاتباع الطريق من الغرب إلى الشرق الذي يستخدمه المساليت والحجاج إلى مكة، بدأ المساليت بالاستقرار في جبال النوبة. وفي عشرينات القرن العشرين، بدأت العديد من نوى المساليت بالاستقرار في غيريدا في جنوب دارفور وانتقلت إلى الجنوب نحو جيب كافيا كنجي وإلى منطقة راجا في جنوب السودان الحالي. وتكررت هذه الهجرات نحو الجنوب لاحقا خلال موجات القحط في القرن العشرين، حيث تبرز وجود جماعات المساليت في جبال النوبة بسبب انتقال الدارفوريين الباحثين عن العمل في برامج القطن في الجزيرة نحو الغرب. وقاموا بتأسيس جماعات دارفورية - وتحديدًا من المساليت - في وسط وشرق السودان. وتزايد وجود المساليت في مقاطعة راجا غرب بحر الغزال إلى جانب مناطق أخرى في جنوب السودان، بما فيها جوبا، بعد توقيع اتفاق السلام الشامل (CPA) وبعد هجمات القوات المسلحة السودانية (SAF) و«الجنجويد» على

جماعات المساليت في غيريدا في جنوب دارفور ودفاق في جيب كافيا كنجي في عام ٢٠٠٦.^{٣٠}

وانضم العديد من المساليت القادمين من جبال النوبة، الذين اختلطوا عادة مع قبائل النوبة وتم اعتبارهم على أنهم نوبيين بعد ذاتهم، إلى صراع الجيش الشعبي لتحرير السودان (SPLA) في ثمانينات القرن العشرين، عندما وسع الجيش الشعبي لتحرير السودان (SPLA) مناطق سيطرته من جنوب السودان إلى جبال النوبة تحت قيادة القائد النوبي المعروف يوسف كوة مكي. وكان أكثر هؤلاء المساليت تميزا عبد العزيز الحلو نفسه، الذي تتحدر أصوله من طرف ابيه وأمه من منطقة الجنية في غرب دارفور وكانوا من بين المساليت المنفيين الذين فروا من وطأة الضرائب التي فرضها سلطان المساليت واستقروا في ٤ قرى في جبال النوبة في مطلع عشرينات القرن العشرين^{٣١}. وحارب عبد العزيز مع الجيش الشعبي لتحرير السودان (SPLA) ليس فقط في جبال النوبة ولكن في غرب السودان أيضا (حيث تعتبر جماعات المساليت مهمة هناك أيضا) وفي دارفور. في الفترة ما بين عامي ١٩٩١-١٩٩٢، وعلى ضوء أصوله المنحدرة من المساليت، تم اختياره للعمل كرئيس أركان لحملة الجيش الشعبي لتحرير السودان (SPLA) الفاشلة من بحر الغزال إلى دارفور بعد أن تم أسر وقتل قائد الحملة المنحدر من قبيلة الفور، داود يحيى بولاد حيث تمكن عبد العزيز من الهروب إلى جنوب السودان (Flint and de Waal, 2008, p. 24). وفي أواخر تسعينات القرن العشرين، أصبح عبد العزيز قائدا «لكتيبة السودان الجديد»- فرع الجيش الشعبي لتحرير السودان (SPLA) في شمال السودان. وبانضمام آدم محمد «بازوكا»، تشادي من المساليت ومسؤول سابق في الجيش التشادي كان يسعى وراء دعم الجيش الشعبي لتحرير السودان (SPLA) من أجل إسقاط النظام في تشاد، فقد قام عبد العزيز بتجنيد عدة مئات من المساليت بهدف شن حملة جديدة للجيش الشعبي لتحرير السودان (SPLA) من جنوب السودان إلى دارفور.

في عام ٢٠٠١، مات يوسف كوة بالسرطان في لندن، وحل عبد العزيز محله كقائد لجبال النوبة. وفي عام ٢٠٠٣، إلى جانب القوات الجنوبية من بحر الغزال والتي يقودها قائد الجيش الشعبي لتحرير السودان (SPLA) في الكريش رزق زكريا (الوالي الحالي لولاية غرب بحر الغزال)، استولت قوات العبد العزيز المكونة جزئيا من المساليت على مدينة راجا من الحكومة وانطلقت إلى دارفور، حيث قمعتهم القوات المسلحة السودانية (SAF) مجددا. وفي عام ٢٠٠٣، ومع انطلاق الحرب في دارفور وبدء معاناة المساليت من الهجمات العنيفة لميليشيات الجنجويد، عاد آدم «بازوكا» إلى دارفور على رأس وحدة تابعة للجيش الشعبي لتحرير السودان (SPLA) اندمجت في نهاية المطاف مع ميليشيات المساليت المحلية لتصبح فرع المساليت التابع للجيش الشعبي لتحرير السودان^{٣٢} (Flint and de Waal, 2008, p. 88; Tubiana, 2011a, p. 15).

ومع تقدم مفاوضاتها مع الخرطوم، تراجع اهتمام الجيش الشعبي لتحرير السودان (SPLA) بدارفور، في حين تزايد استقلال جيش تحرير السودان (SLA) عن أصوله الجنوبية. وبعد توقيع اتفاق السلام الشامل (CPA)، تم تعيين عبد العزيز نائبا لوالي جنوب كردفان. ومن حينها، ورغم منح حكومة جنوب السودان (GOSS) السلطة لعبد العزيز على ملف دارفور الخاص بها (فريق مهمات دارفور) في الفترة الانتقالية، انتاب مساليت دارفور شعور عارم بافتقارهم إلى قائد قوي مما حدا بهم إلى الاندماج في حركات التمرد التي يسيطر عليها الفور والزغاوة.

وفي تنظيم جيش تحرير السودان (SLA) الأصلي، كان المساليت يشغلون منصب نائب الرئيس الذي يعتبر بلا قيمة، في حين ذهب منصب الرئيس إلى عبد الواحد محمد النور وهو ممثل جماعة الفور ذات الأغلبية ومنصب

رئيس الاركان إلى الزغاوة تقديرا لهم واعترافا بقوتهم العسكري. وشغل منصب نائب الرئيس من المساليت على التوالي منصور أرباب يونس وخميس عبد الله أكبر، وهما شريكان مقربان لهما صلات مع الجيش الشعبي لتحرير السودان (SPLA) (انضم منصور لفترة قصيرة إلى الجيش الشعبي لتحرير السودان (SPLA) في الفترة ما بين عامي ٢٠٠٢ و٢٠٠٣). وفي حين فشل خميس في أن يصبح الزعيم ذو الشخصية القيادية الذي حلم به المساليت وترك عبد الواحد ليشكل فصيلة الخاص من الاقلية، انضم منصور إلى حركة العدل والمساواة (JEM) في عام ٢٠٠٩ وتولى منصب أمين الحركة لشؤون الرئاسة وساعد على تجنيد عدد كبير من المساليت، ولا سيما من مخيمات اللاجئين في تشاد. ويقال أن حركة العدل والمساواة (JEM) احتفظت بعدد كبير من قوات المساليت^{٣٣٢}. في عام ٢٠٠٨، كانت الآمال معقودة بأن يجد المساليت الزعيم القوي للمتمردين الذي يسعون وراءه في شخص صديق عبد الكريم ناصر «المساليت»، ابن عم منصور أرباب وجندي سابق في القوات المسلحة السودانية (SAF). غير أن وفاته في غرب بحر الغزال، كم ورد أعلاه، قضت على هذه الآمال. ويعتبر المساليت كل من الجيش الشعبي



عبد العزيز الحلو، جنوب كردفان، مايو/ أيار ٢٠١٢. © جيروم توبيانا

لتحرير السودان (SPLA) وفصيل النور في جيش تحرير السودان (SLA) بقيادة أحمد عبد الشايف «توبا» مسؤولين عن مقتل صديق. ونتيجة لذلك، لا يزال هناك سوء تفاهم بين النور والمساليت^{٣٣٣} حسبما يقول أحد قادة النور.

وتم الاستعاضة عن صديق بأحمد بدوي حمودة، وهو من مساليت جنوب كردفان وابن عم عبد العزيز الحلو، الذي انضم إلى الجيش الشعبي لتحرير السودان (SPLA) عام ١٩٩٢ بقيادة الحلو. وانقسم متمردو المساليت حاليا إلى قسمين حيث انضم البعض إلى حركة العدل والمساواة (JEM) وفي حين انضم البعض الآخر - بمن في ذلك حمودة وعبد العزيز أبو نموشة وحيدر جالكوما (وكان الأخير أيضا ضابطا رسميا في الجيش الشعبي لتحرير السودان (SPLA) منذ عام ٢٠٠٣) إلى حركة التحرير والعدالة (LJM) للتفاوض مع الحكومة في الدوحة. وفي الوقت وقعت حركة التحرير والعدالة (LJM) على وثيقة الدوحة في يوليو/ تموز ٢٠١١، كان حيدر فقط هو الذي لا يزال مع حركة التحرير والعدالة (LJM): حيث غادر أبو نموشة للانضمام إلى جيش تحرير السودان - ميني ميناوي (SLA-MM) في حين انضم حمودة، بعد ارتباطه بحركة العدل والمساواة (JEM)، مجددا إلى الحركة الشعبية لتحرير السودان - شمال (SPLM-N) إلى جانب خميس عبد الله أكبر. ونظرا لوجود هذين الزعيمين في الحركة الشعبية لتحرير السودان - شمال (SPLM-N)، إلى جانب شعبية الحلو

بين المساليت، بدأ أن القوات السابقة لصديق والمؤلفة من المساليت والتي كانت في الغالب مهمشة في مخيمات اللاجئين في غرب بحر الغزال وجمهورية إفريقيا الوسطى (CAR) إضافة إلى جيب كافيا كنجي، انضمت سريعا إلى الحركة الشعبية لتحرير السودان - شمال (SPLM-N).^{٣٣٥}

وفي أغسطس/ آب ٢٠١١، عُقد مؤتمر ضم قادة المساليت من جميع الجبهات في جوبا حيث ضم الحركة الشعبية لتحرير السودان - شمال (SPLM-N) وجيش تحرير السودان - ميني ميناوي (SLA-MM) وحركة العدل والمساواة (JEM) والمساليت التشادية وجماعة المساليت في الخرطوم وسياسي المعارضة غير المسلحة في الشمال بمن فيهم حزب الأمة والحزب الشيوعي. وكان أحد أهداف هذا المؤتمر التطرق إلى قضية قيادة المساليت. واتفق معظم المشاركين على أنه ينبغي لجماعة المساليت اختيار عبد العزيز الحلو باعتباره أفضل قائد للدفاع عن المساليت، بما في ذلك في دارفور، حيث عانت القبيلة من عمليات نزوح ضخمة وفقدان للأراضي.^{٣٣٦}

وبعيدا عن المساليت، يبدو أن العديد من الدارفوريين يتفقون على أنه «نظرا إلى أصوله المنحدرة من دارفور، يمكن لعبد العزيز أن يكون أيضا قائدا جيدا لحركات دارفور وقادرا على جمع شملهم تحت راية واحدة»^{٣٣٧} كما تم أخذ أصل عبد العزيز الحلو المنحدر من المساليت بعين الاعتبار من قبل حركة العدل والمساواة (JEM) عندما كانت تسعى إلى الاتصال مع الحركة الشعبية لتحرير السودان - شمال (SPLM-N) ومن هناك مع الجيش الشعبي لتحرير السودان (SPLA) في جنوب السودان. ويوضح منصور أرباب، الذي كان من أوائل قادة حركة العدل والمساواة (JEM) الذين تم إرسالهم إلى كمبرالا للقاء الجيش الشعبي لتحرير السودان (SPLA) وواحد من القادة الثلاثة لحركة العدل والمساواة (JEM) إلى جانب أحمد آدم بخيت وبشارة سليمان للمشاركة في مفاوضات كاودا مع الحركة الشعبية لتحرير السودان - شمال (SPLM-N)، حيث يقول «عملت على استغلال اصولي [التي تعود إلى المساليت] التي اشترك فيها مع عبد العزيز لإقامة حوار بين الحركة الشعبية لتحرير السودان - شمال (SPLM-N) وحركة العدل والمساواة»^{٣٣٨} (JEM).

وفي نهاية المطاف، فلا بد أن نتذكر أن الحرب في دارفور هي أيضا في مقدمة الصراع بين عبد العزيز الحلو ووالي حزب المؤتمر الوطني (NCP) في جنوب كردفان، أحمد هارون، الذي ينحدر من عائلة برقو التي هاجرت إلى جنوب كردفان.^{٣٣٩} وفي حين يعتبر عبد العزيز أحد السباقين بالنسبة لحركات التمرد في دارفور، فإن أحمد هارون يعتبر من ألد أعدائهم وأكثر عدوانية وقد أدانته المحكمة الجنائية الدولية بتهمة ارتكاب جرائم حرب وجرائم ضد الإنسانية يُزعم ارتكابها في دارفور في الفترة ما بين ٢٠٠٣-٢٠٠٤. عندما كان يشغل منصب وزير للدولة في وزارة الداخلية في الخرطوم والمسؤول عن الملف الأمني في دارفور.^{٣٤٠}

قوات الدارفوريين في الجيش الشعبي لتحرير السودان (SPLA)

بعيدا عن فرص الحركة الشعبية لتحرير السودان - شمال (SPLM-N) في تجنيد المزيد من المقاتلين من دارفور للقتال في دارفور أو في جبال النوبة، لا تزال هناك تساؤلات مطروحة تتعلق بمستقبل الجنود الدارفوريين الذين حاربوا مع الجيش الشعبي لتحرير السودان (SPLA) على كل من جهتي الانقسام بين الشمال والجنوب. في أواخر عام ٢٠١١، قَدِّرت مهمة الأمم المتحدة في جنوب السودان (UNMISS) أن الجيش الشعبي لتحرير السودان (SPLA) أبقى في جنوب السودان نحو ١٠,٠٠٠ مقاتل من الشمال.^{٣٤١} وكان هؤلاء بشكل أساسي من جبال النوبة والنيل الأزرق إلى جانب قبائل دارفور المختلفة ولا سيما المساليت.^{٣٤٢}

وكمبرر لمطالبهم بالحصول على مزيد من التمثيل في الحركة الشعبية لتحرير السودان - شمال (SPLM-N)، تشير مصادر دارفور في جوبا أن حوالي ١,٥٠٠ من الدارفوريين مجندون بالفعل في الحركة الشعبية لتحرير السودان - شمال (SPLM-N) في جبال النوبة^{٢٤٢}. وهم يصرون على أن الدارفوريين يشكلون ثالث أكبر جماعة من المقاتلين في الحركة الشعبية لتحرير السودان - شمال (SPLM-N) بعد سكان النوبة ومن هم جنوب النيل الأزرق (على الرغم كل من هذه الجماعات الثلاثة تضم غالباً جماعات عرقية مختلفة). ويشكل المساليت أغلبية الدارفوريين في الحركة الشعبية لتحرير السودان - شمال (SPLM-N)، إلا أن الحركة تضم أيضاً البعض من الفور وعدد قليل من الزغاوة^{٢٤٣}. وتقلل المصادر النوبية للحركة الشعبية لتحرير السودان - شمال (SPLM-N) عادة من شأن تواجد الدارفوريين بين صفوفهم وتدعي بأن الغالبية العظمى من قواتها هم من النوبة^{٢٤٤}. غير أن عبد العزيز الحلو نفسه يدعى بأن لديه المئات من الجنود المساليت ما يكفي لتشكيل كتيبة ضمن صفوفه^{٢٤٥}. غير الواضح ما إذا كان عدد الدارفوريين البالغ ١,٥٠٠ في الحركة الشعبية لتحرير السودان - شمال (SPLM-N) يشمل العديد من الدارفوريين الذين استقروا في جنوب كردفان والنيل الأزرق ولم يعودوا يعتبروا من الدارفوريين. ومن هؤلاء الأشخاص زعيم الفور عمر عبد الرحمن «الفور»، وهو في الأصل من جنوب جبل مرة وانضم إلى الجيش الشعبي لتحرير السودان (SPLA) وهو طالب في مصر عام ١٩٨٤. وعام ٢٠٠٥، وبعد توقيع اتفاق السلام الشامل (CAP)، أصبح وزيراً للزراعة في جنوب دارفور. وقبل انتخابات ٢٠١٠، لجأ إلى جوبا ثم أصبح ضابطاً في الحركة الشعبية لتحرير السودان - شمال (SPLM-N) وحارب في جنوب كردفان عام ٢٠١١^{٢٤٦}. وكما يقول أحد ضباط الحركة الشعبية لتحرير السودان - شمال (SPLM-N): «صدرت أوامر لجميع الجنود من شمال السودان في الجيش الشعبي لتحرير السودان (SPLA) بالانضمام إلى الحركة الشعبية لتحرير السودان - شمال (SPLM-N)». ويقول حمودة «إننا في الحركة الشعبية لتحرير السودان - شمال (SPLM-N) نبذل جهوداً في إقناع المساليت والفور والعرب في الجيش الشعبي لتحرير السودان (SPLA) للانضمام للحركة الشعبية لتحرير السودان - شمال (SPLM-N)»^{٢٤٩}.

٤. الخلاصة

يشير العنف الجاري في دارفور، إذا اعتُبرَ محلياً، إلى فشل جهود المجتمع الدولي الرامية إلى إنهاء الصراع في دارفور. فلا مفاوضات السلام التي تمت تحت رعاية ووسطاء الأمم المتحدة والاتحاد الإفريقي - التي تضمنت مجموعة محدودة من المحاورين- ولا نظام عقوبات الأمم المتحدة نجحت في القضاء على محركي خطوط العنف في دارفور أو مرتكبيه أو أدواته أو خدماته اللوجستية. في الوقت الراهن، ومع استمرار ابتعاد اهتمام المجتمع الدولي عن دارفور نحو العنف في جنوب كردفان والنيل الأزرق والأجزاء الشرقية من الحدود الشمالية والجنوبية، فإن الصراع في دارفور نفسها أخذ في التطور داخليا. حيث تقوم حكومة السودان (GOS) منذ فترة طويلة بممارسة الظلم على الجماعات غير العربية بأساليب جديدة، ولا سيما في شرق دارفور، والصراع في دارفور يمتد على نحو متزايد إلى كل من الصراع الجديد في جبال النوبة والمواجهة الخطيرة بين الشمال والجنوب في المناطق الحدودية بين جنوب دارفور وبحر الغزال.

وقد حاول هذا التقرير إظهار ثلاثة حلقات متداخلة للصراع في دارفور:

- أولاً، أسسها المتصاعدة في النزاعات حول الأراضي والهيمنة العرقية السياسية، التي يستمر التلاعب بها من قبل القيادة السياسية المحلية واستراتيجية القوات المسلحة السودانية (SAF) في مواجهة التمرد؛ و
- ثانياً، العلاقات طويلة الأمد بين التمرد في دارفور والصراعات المجاورة في الأجزاء الأخرى من السودان، حيث يتم الآن إعادة تنشيطها وتعزيزها مع تصاعد المواجهات بين الشمال والجنوب؛ و
- ثالثاً، القوات الدولية للدعم المادي والإمدادات للصراع، بما في ذلك مخزون الخرطوم القوي من موردتي الأسلحة الدوليين والشبكات التجارية داخل وخارج السودان التي تدعم الخدمات اللوجستية والقدرة العسكرية للقوات المسلحة السودانية (SAF).

وكما يشير هذا التقرير، فإن معاملة الصراع في دارفور بمعزل عن بقية السودان لا يقلل فقط من معناه السياسي، بل ويقوض بصورة خطيرة نظام عقوبات الأمم المتحدة، وهو الأداة الدولية الرئيسية الهادفة إلى تخفيف الصراع. ويبدو مجلس الأمن عاجزاً وغير مستعد لمنع القوات المسلحة السودانية (SAF) من مواصلة نقل المعدات إلى دارفور متمتعة بالحصانة الكاملة. ونتيجة لذلك، لم تواجه الحكومة السودانية صعوبات حقيقية في الحفاظ على سلسلة التوريد التابعة لقواتها في دارفور منذ عام ٢٠٠٥، رغم قيامهم بذلك بصورة تشكل انتهاكاً واضحاً لحظر الأمم المتحدة. حيث تسهم عمليات نقل القوات المسلحة السودانية مباشرة في إطالة الصراع ليس فقط لأنه يتم استخدامها في العمليات العسكرية ضد المتمردين، ولكن لأنها تمثل أيضاً مصدراً منتظماً ومنتزاداً الأهمية للأسلحة والذخيرة لقوات المتمردين أنفسهم.

والمثير للدهشة في الأمر، أن هذا النمط من إمدادات الأسلحة الجديدة للقوات المسلحة السودانية (SAF) التي تشكل مصدراً للإمدادات لجميع الأطراف، كما هو الحال في دارفور منذ عدة سنوات، يتكرر الآن في جنوب كردفان. ويؤكد هذا عبثية اقتصار عقوبات مجلس الأمن على دارفور وحدها. وفي غضون ذلك، فشل كل من الحظر المفروض على الأسلحة والعقوبات الفردية في تغيير سلوك أي من الجهات المسلحة الحكومية وغير الحكومية في دارفور.

من الممكن إحياء التزام المجتمع الدولي نحو دارفور إذا امتد العنف خارج حدودها نحو جنوب كردفان أو جنوب

السودان. لكن وحتى عندما كانت دارفور على رأس الأجندة السياسية للسودان، فقد فشلت الجهود الدولية فشلاً ذريعاً في إنهاء الصراع أو الحد من تأثيره الإنساني. ومع تواصل تطور الآليات المحلية والبيئة السياسية الإقليمية للصراع الأكثر شهرة في إفريقيا، فإن أساليبها وتقنياتها الأساسية لا تزال مستمرة. والسيناريو المستقبلي الأقرب للواقع بالنسبة لدارفور هو «بقاء الحال على ما هو عليه». وستواصل حكومة السودان (GOS) على الأرجح حرب الاستنزاف غير الحاسمة ضد الجماعات المتمردة المنقسمة، مع الاستمرار في التغذي على الصراعات الطائفية في دارفور وتأجيجها. وستكون العواقب الإنسانية التي لا مفر منها هي المزيد من عمليات النزوح والمعاناة للدارفوريين، اللذين يعيشون حالياً عامهم التاسع دون حل هذا الصراع.

الملحق. الجماعات المعارضة المسلحة الرئيسية في دارفور

حركة العدل والمساواة (JEM)

حركة العدل والمساواة (JEM) هي حركة تهيمن عليها قبلية الزغاوة الكوبي، حتى مع تجنيد بعض القبائل الأخرى، وخاصة بين الجماعات العربية من المسييريا والحمر. وخلال الفترة ما بين عامي ٢٠٠٦ و٢٠١٠، استفادت حركة العدل والمساواة (JEM) من الدعم المقدم من قبل النظام التشادي بقيادة إدريس ديبي والجمهورية الليبية بقيادة العقيد معمر القذافي. وسرعان ما أصبحت أقوى عنصر عسكري للتمرد في دارفور، كما تبين ذلك في عام ٢٠٠٨، عندما شنت غارة على أم درمان وهي المدينة التوأمة للخرطوم.

غير أن التقارب بين نجامينا والخرطوم في عام ٢٠١٠ أدى إلى انخفاض كبير للدعم الخارجي المتاح للحركة وساهم في إقناع حركة العدل والمساواة (JEM) بالمشاركة في عملية السلام في الدوحة. ومع ذلك، تبنت حركة العدل والمساواة (JEM)، خلال المفاوضات، موقفا ناقدا لمصادقية العملية برمتها. في يوليو/ تموز ٢٠١١، رفضت في الختام التوقيع على وثيقة السلام المقترحة من قبل فريق وساطة الاتحاد الإفريقي والأمم المتحدة. بعد ذلك بوقت قصير تمكن رئيس الحركة، خليل إبراهيم، من مغادرة ليبيا، حيث كان عالقا هناك منذ عام ٢٠١٠ بعد طرده من قبل السلطات التشادية. ورغم قلة الأدلة الملموسة على ذلك، يفترض العديد من المرافقين أن حركة العدل والمساواة (JEM) كانت قادرة على الاستفادة من وجودها في ليبيا وقربها من نظام الجماهيرية لجمع المعدات العسكرية والأصول المالية قبل مغادرة البلاد.

في يوليو/ تموز ٢٠١١، بدأت الحركة أيضا عملياتها في جبال النوبة، حيث تم نشر وحدة مع عدد قليل من المركبات التقنية لدعم قوات الحركة الشعبية لتحرير السودان - شمال (SPLM-N). كما انضمت الحركة إلى الجبهة الثورية السودانية (SRF) إلى جانب الحركة الشعبية لتحرير السودان - ميني ميناوي (SPLM-MM) وجيش تحرير السودان - عبد الواحد محمد النور (SLA-AW). وفي نهاية ديسمبر/ كانون الأول ٢٠١١، قُتل خليل في غارة جوية شنتها القوات المسلحة السودانية على المنطقة الحدودية بين جنوب دارفور وشمال وجنوب كردفان. وتم تعيين جبريل إبراهيم، شقيق خليل والأمين السابق للشؤون الخارجية لحركة العدل والمساواة (JEM) خلفا له. وفي وقت لاحق من فبراير/ شباط ٢٠١٢، أصبح جبريل نائب رئيس الجبهة الثورية السودانية (SRF)، والذي جعلته مسؤولا عن العلاقات الخارجية والشؤون الإنسانية للتحالف.

وكما توحى زيادة مشاركتها المتزايدة في الصراع إلى جانب الحركة الشعبية لتحرير السودان - شمال (SPLM-N) في جنوب كردفان، وعلى الرغم من التحديات التي مثلها فقدان زعيمها ذو الشخصية القيادية، فلا تزال حركة العدل والمساواة (JEM) الجماعة المسلحة الدارفورية ذات الخدمات اللوجستية الأفضل والتنسيق الأكثر فعالية والقدرة العسكرية الأضخم. وفقا لحكومة السودان (GOS) ومصادر دبلوماسية، تمتلك حركة العدل والمساواة (JEM) حوالي ٢٥٠-٣٠٠ مركبة وحوالي ٢,٠٠٠ مقاتل، وجميعها ذات قدرة كبيرة على الحركة السريعة؛ وهي

مقسمة ما بين معاقلة التاريخي في وادي هور عند الحدود بين شمال دارفور وتشاد، والمثلث الحدودي بين شرق دارفور وجنوب كردفان وجنوب السودان^{٢٥}.

حركة التحرير والعدالة (LJM)

أنشئت حركة التحرير والعدالة (LJM) تحت رعاية جهود الوساطة الدولية باعتبارها نقطة انطلاق للتفاوض لأثنافين سابقين، ولم تتوفر لحركة التحرير والعدالة (LJM) قيادة عسكرية مشتركة، حيث تعتمد في الغالب على قادة عسكريين معزولين نسبياً، كان العديد منهم في السابق أعضاء من الفصائل المسلحة التي تولدت عن انشقاق من جيش تحرير السودان (SLA) وحركة العدل والمساواة (JEM). بقيادة التيجاني سيسي، أدت حركة التحرير والعدالة (LJM) دوراً مهماً في عملية السلام في الدوحة، وهي الحركة الوحيدة التي وقعت وثيقة الدوحة للسلام في دارفور (DDPA) مع حكومة السودان (GOS) في ١٤ يوليو/ تموز ٢٠١١.

وأدت وثيقة الدوحة إلى انشقاق وقرقة داخلية خفضت بشكل كبير من القوة العسكرية للحركة، خاصة بعد انفصال القادة الرئيسيين مثل علي كارينيو وعلي مختار. اعتباراً من مطلع ٢٠١٢، بدأ أن حركة التحرير والعدالة (LJM) تحظى بدعم شعبي ضئيل في دارفور، رغم تأييدها رسمياً من قبل مجلس الشورى للنور (اتحاد قبلي)، إلى جانب مشاكل خطيرة حول التلاحم الداخلي، كما هو واضح من انفصال أحمد عبد الشافي، الذي كان يشغل منصب نائب رئيس الحركة في يناير/ كانون الثاني ٢٠١٢. جميع نقاط ضعف هذه، بالإضافة إلى التحديات التي بدأت تنشأ، في وقت إعداد هذا التقرير، عن تنفيذ الأحكام الواردة في وثيقة الدوحة للسلام في دارفور (DDPA)، قد تشكل تهديداً لاستمرار وجود الحركة نفسها.

في مفاوضات الدوحة عام ٢٠١١، ادعت حركة التحرير والعدالة (LJM) رسمياً امتلاكها لحوالي ٦,٠٠٠ إلى ٧,٠٠٠ مقاتل، وأعربت عن أملها في دمجهم في القوات المسلحة السودانية (SAF). إلا أن حكومة السودان (GOS) نفسها تفيد أن حركة التحرير والعدالة (LJM). وخاصة بعد الانشقاقات التي حصلت في مطلع عام ٢٠١١، لا تمتلك أكثر من ١,٠٠٠ إلى ٢,٠٠٠ مقاتل؛ وتعتقد أن معظم هذه القوات أعضاء الجبهة الثورية المتحدة (قبيلة الزغاوة) وجبهة القوى الثورية المتحدة (القبائل العربية)، المتمركزين (منفصلين أو مجتمعين أحياناً) في جيوب من دار الزغاوة في شمال دارفور وشرق جبل مرة.

جيش تحرير السودان (SLA)

في الفترة ما بين عام ٢٠٠٢ وتوقيع على اتفاقية السلام في دارفور (DPA) في مايو/ أيار ٢٠٠٦، كان جيش تحرير السودان (SLA) الجماعة المتمردة الرئيسية في دارفور وأساس بعض أقوى الفصائل التي لا تزال نشطة عسكرياً. تأسست في أغسطس/ آب ٢٠٠١ باسم جبهة تحرير دارفور أو حركة تحرير دارفور، وتبنت اسم «جيش تحرير السودان» في فبراير/ شباط ٢٠٠٣. في الفترة ما بين عامي ٢٠٠٤ و٢٠٠٥ ضم جيش تحرير السودان (SLA) حوالي ١٠,٠٠٠ مقاتل، معظمهم من قبائل الزغاوة والنور والمساليت والبيرتي الميذوب والتنجر. (Tanner and Tubiana, 2007).

وقبل انقسامه في عام ٢٠٠٥، كان عبد الواحد محمد نور (الفور) يشغل منصب الرئيس؛ وخميس عبد الله أكبر (المساليات) يشغل منصب نائب الرئيس؛ وميني ميناوي (زغاوة ويقي) يشغل منصب نائب الرئيس وكان قد حل محل عبد الله أكبر بشر «جرمييه» (زغاوة ويقي) في عام ٢٠٠٤.

جيش تحرير السودان - عبد الواحد محمد النور (SLA-AW)

في ختام محادثات أبوجا للسلام التي مهدت الطريق لاتفاقية السلام في دارفور (DPA) في عام ٢٠٠٦، استقر عبد الواحد، الذي شغل منصب رئيس جيش تحرير السودان، في إرتيريا ثم في باريس. وبمرور الوقت، خسر الدعم من كل من القوات والقادة الذين كانوا مستاءين نوعاً ما من الإدارة المركزية الكبيرة للحركة وشعروا بخيبة الأمل نوعاً ما في ظل غياب قائدهم في الميدان. كما خسر عبد الواحد الدعم في أوساط المجتمع الدولي لا سيما لرفضه الصارم لمبادرات السلام في الدوحة. وبعد مغادرته باريس في أواخر عام ٢٠١٠، ونظراً للعقبات في الطريق إلى أوروبا، استقر في كمبالا، أوغندا. وفي عام ٢٠١١ انضم أبو القاسم إمام الحاج المنشق عن جيش تحرير السودان (SLA) والذي انضم إلى الموقعين على اتفاقية السلام في دارفور (DPA) إلى عبد الواحد وشغل منصب والي غرب دارفور بين عامي ٢٠٠٦ و٢٠١٠.

في دارفور، يقتصر تواجد جيش تحرير السودان - عبد الواحد محمد النور (SLA-AW) على المناطق الجبلية في منطقة جبل مرة، وهي إحدى المناطق المستهدفة بشكل منتظم من قبل العمليات العسكرية والهجمات الجوية للقوات المسلحة السودانية (SAF). كما يؤدي جيش تحرير السودان - عبد الواحد محمد النور (SLA-AW) دوراً نشطاً في بعض الجيوب شمال دارفور، وخاصة جبل الميدوب وجبل عيسى والتي يسيطر عليها جزئياً الفصيل المحلي المستقل للميدوب بقيادة سليمان مرجان. وبالرغم من تراجع قوته، لا يزال جيش تحرير السودان - عبد الواحد محمد النور (SLA-AW) يمتلك مئات المقاتلين، ولكنه لا يملك سوى ما يقارب من ٣٠ مركبة موزعة على مناطق عملياته^{٢٤}. وعلى الرغم من الجهود التي تبذلها حركة التحرير والعدالة (LJM) والجهات السودانية والدولية الداعمة لإضعافه، لا يزال دعم جيش تحرير السودان - عبد الواحد محمد النور (SLA-AW) بين نازحي الفور كبيراً. عام ٢٠١١، انضم جيش تحرير السودان - عبد الواحد محمد النور (SLA-AW) إلى الجبهة الثورية السودانية (SRF) إلى جانب حركات دارفور الرئيسية الأخرى. وفي فبراير/ شباط ٢٠١٢ تم تعيين عبد الواحد نائب رئيس للشؤون السياسية والقانونية للائتلاف.

جيش تحرير السودان - ميني أركو ميناوي (SLA-MM)

تتألف غالبية جيش تحرير السودان - ميني ميناوي (SLA-MM) من قوات الزغاوة من جيش تحرير السودان (SLA). وقد انشق تدريجياً عن قوات الفور التابعة لعبد الواحد محمد النور بين عامي ٢٠٠٤ و٢٠٠٥، وتم الانشقاق الرسمي في مؤتمر حسكيتا في جنوب شرق دارفور في أكتوبر/ تشرين الأول ٢٠٠٥. وكان جيش تحرير السودان - ميني ميناوي (SLA-MM) الفصيل المتمرد الرئيسي الذي قاتل الحكومة إلى أن وقع قائده ميني ميناوي اتفاقية

السلام في دارفور (DPA) في مايو/ أيار ٢٠٠٦. ونتيجة لتبعيتها اللاحقة للخرطوم، فقدت الحركة تدريجياً الجزء الأكبر من قواتها ومركباتها إضافة إلى بعض أراضيها والدعم الشعبي بين أقاربهم من الزغاوة وبقية. في أواخر عام ٢٠١٠، تركت الحركة الحكومة واستأنفت نضالها العسكري. وبين أواخر عام ٢٠١٠ ومطلع عام ٢٠١١، أخذت قوات جيش تحرير السودان - ميني ميناوي (SLA-MM) المحليات التي سيطرت عليها بالنيابة عن الحكومة، خاصة الجزء الشرقي من دارفور، وانتقلت إلى المناطق الريفية النائية واشتبكت مع قوات حكومة السودان (GoS) والمليشيات والجماعات غير العربية المحالفة لها من خلال أساليب قتالية متحركة، بما في ذلك الهجمات على المركبات العسكرية والمدنية على الطرق. أدى هذا الصراع لخلق مليشيات محلية مدعومة ومدربة من قبل الحكومة (تم دمجها في قوات الدفاع الشعبي (PDF))، مؤلفة بشكل رئيسي من القبائل المحلية الأخرى غير العربية كما أدى إلى ظهور دوامة عنف استهدفت مقاتلي ومدنيي الزغاوة دون تمييز.

وخلال النصف الأول من عام ٢٠١١، ومع تقدم عملية الدوحة، انضم عدد من القادة العسكريين المنتسبين سابقاً لحركة التحرير والعدالة (LJM) إلى جيش تحرير السودان - ميني ميناوي (SLA-MM). وتقدر حكومة السودان (GoS) أن جيش تحرير السودان - ميني ميناوي (SLA-MM) قد عزز قوته بوجود ٥٥٠ مقاتل و١١٧ مركبة^{٢٥٢} (UNSC, 2012b, p. 30). في فبراير/ شباط ٢٠١٢، تم تعيين ميني ميناوي كقائد رئيس مكلّف بالشؤون المالية والإدارية للجهة الثورية السودانية (SRF).

جيش تحرير السودان- العدالة (SLA-Justice)

يمثل موسى تاج الدين فصيل الزغاوة المنشق (جماعة وبقية الفرعية) من جيش تحرير السودان - ميني ميناوي (SLA-MM) سياسياً ويقوده علي عبد الله كارينو عسكرياً. وفي عام ٢٠١٠ و٢٠١١، اعتبر فصيل كارينو الجماعة الأكثر فعالية عسكرياً في ائتلاف حركة التحرير والعدالة (LJM). وقد شارك في العديد من المواجهات العسكرية ضد القوات المسلحة السودانية (SAF)، ولا سيما في محلية دار السلام شمال دارفور، وأحياناً بالتنسيق مع الحركات الأخرى. وتقدر حكومة السودان (GoS) امتلاك الجماعة لحوالي ١٧ مركبة^{٢٥٣} (UNSC, 2012b, p. 30).

كان جيش تحرير السودان- العدالة (SLA-Justice) يتفاوض مع الحركات الرئيسية المسلحة في دارفور بين أواخر عام ٢٠١١ ومطلع عام ٢٠١٢، لا سيما حركة العدل والمساواة (JEM) في كل من كمبالا وجوبا، بهدف تحديد دورها في مخطط الجبهة الثورية السودانية (SRF) ولوضع الأطر الثنائية للتعاون الميداني.

جيش تحرير السودان- المتحدة (SLA-United)

جمع جيش تحرير السودان- المتحدة (SLA-United) قادة وسياسيين سابقين من جيش تحرير السودان (SLA) من مختلف مناطق الفور والزغاوة في شمال دارفور بقيادة علي هارون دود (من قبيلة الفور من عين سيرو). وكان مقر قيادة الجماعة في جوبا، جنوب السودان منذ أواسط عام ٢٠١٠ بعد أن رفضت الانضمام لحركة التحرير

والعدالة (LJM) في عملية السلام في الدوحة. وقد تلقت عروضاً للاندماج مع الحركات الثلاث الرئيسية (خاصة جيش تحرير السودان - ميني ميناوي (SLA-MM) لتسهيل إعادة توحيد التمرد، إلا أنها أبقت على استقلاليتها، حتى وقت إعداد هذا التقرير. ويعتبر قادة الحركة أنفسهم جزءاً من الجبهة الثورية السودانية (SRF) حتى لو لم يتم التوقيع على ذلك رسمياً.

الملاحظات الهامشية

١. يستند هذا التقرير إلى بحوث ميدانية أجريت في السودان وجنوب السودان في الفترة ما بين أكتوبر/ تشرين أول ٢٠١١ ويناير/ حزيران ٢٠١٢، إضافة إلى مقابلات إضافية أجريت مع سكان دارفور والجهات الدولية عبر الهاتف والبريد الإلكتروني والمقابلات الشخصية في آديس أبابا وكمبالا ولندن. وتم استكمال البحث الميداني من خلال المراجعة المكتبية للتقارير السياسية وتقارير حقوق الإنسان حول دارفور التي أخرجتها الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي والمنظمات غير الحكومية والمنظمات الدولية إضافة إلى الوثائق والصور المقدمة من الباحثين والصحفيين الدوليين والمحاربين الدارفوريين والجهات الفاعلة، وتم إجراء البحث وكتابته بعد خدمة المؤلفين في لجنة الخبراء التابعة للأمم المتحدة حول السودان.
٢. لا يقيم هذا التقرير التقديرات المتفاوتة للقتلى المدنيين وعمليات النزوح التي جرت في دارفور. وتتراوح الأرقام المستندة إلى المسح والواردة في تقرير لجنة الاتحاد الأفريقي عام ٢٠٠٩ حول عدد القتلى في دارفور ما بين ١٤٠,٠٠٠ إلى ٣٠٠,٠٠٠ قتل مدني خلال الأعوام من ٢٠٠٣ إلى ٢٠٠٥، بسبب المرض والجوع بشكل رئيسي، ولكن حوالي ٣٥٠,٠٠٠ قتل منهم كانوا ضحايا أعمال العنف. وبغض النظر عن دقة هذه الأرقام، إلا أنه لا يمكن إنكار أن عدد القتلى المدنيين وعمليات النزوح في هذه المرحلة كان أكبر من أي مرحلة أخرى، وتشير سجلات النازحين داخليا إلى أن مئات الآلاف، إن لم يكن الملايين من الناس أُجبروا على مغادرة منازلهم في هذه الفترة. ولراجعة هذه التقديرات، راجع تقرير الاتحاد الأفريقي (٢٠٠٩، الصفحات من ٢١ إلى ٢٧).
٣. يذكر فلنت (٢٠١٠، ب، الصفحة ١٠) عدد الضحايا المدنيين حسب ما أوردته العملية المختلطة للاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة في دارفور (UNAMID)، مشيراً إلى مقتل ما لا يقل عن ١,٠٠٠ شخص نتيجة القتال بين القبائل العربية في الأشهر التسعة الأولى من عام ٢٠١٠ - وهو أكبر سبب منفرد لوفيات المدنيين العنيفة التي سجلتها العملية المختلطة للاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة في دارفور (UNAMID) في تلك الفترة.
٤. منظمة العفو الدولي (٢٠٠٧: ٢٠٠٨، الفصل ١٠)؛ لويس (٢٠٠٩، الصفحات ٤٥-٤٩)؛ توبيانا (٢٠١١: ٢٠١١)؛ مجلس الأمن الدولي (٢٠٠٥: ٢٠٠٦: ٢٠٠٧: ٢٠٠٨: ٢٠٠٩، ب).
٥. في الوقت الذي يتوفر فيه القليل من المعلومات الأكيدة بشأن إمكانية تدفقات الأسلحة من المخازن الليبية، فقد تم توثيق حالة هذه المخازن غير المؤمنة بشكل كبير. راجع تقرير منظمة مراقبة حقوق الإنسان على وجه الخصوص (٢٠١١، ب). راجع كذلك تقرير سي. جيه. شيفيرز الأساسي المفصل لصحيفة نيويورك تايمز، بما في ذلك، شيفيرز (٢٠١١: ٢٠١١؛ ٢٠١١، ب). الملخص للمعلومات والحكومات في منطقة الساحل (بما في ذلك تشاد ولكن ليس السودان) والتي تتعلق بانتشار الأسلحة من المخازن الليبية على المستوى الإقليمي، ولكن دون عمل ميداني كبير، راجع تقرير مجلس الأمن الدولي (٢٠١٢، الفقرات ٢٣-٣٦).
٦. مقابلات المؤلف مع مختلف حركات التمرد في دارفور وقادة الحركة الشعبية لتحرير السودان - شمال (SPLM-N) وجوبا ورجا التي أجريت في ديسمبر/ كانون أول ٢٠١١ وفبراير/ شباط ٢٠١٢.
٧. في ثمانينات القرن الماضي، تم استخدام مصطلح «الجنجويد» - الذي يقصد أصلاً «الفرسان المسلحين ببنادق هجومية من نوع G3» ولاحقاً «فرسان الشيطان» كلقب ازدراء لسارقي الماشية وقطاع الطرق. فأثناء الحرب في دارفور منذ ٢٠٠٣ وما بعد ذلك، استخدمت الجماعات غير العربية والمتبردين، على وجه الخصوص، هذا المصطلح للمليشيات التي تدعمها الحكومة، والتي تم تجنيدها في الغالب من القبائل العربية. في حين أنه أصبح هذا الاسم شائعاً بين وسائل الإعلام الغربية وصانعي السياسات، فإن الحكومة والجماعات والمليشيات والعربية أبتت على معناها الأولي «الخارجون عن القانون»، مفضلين تسمية المليشيات المدعومة من الحكومة («بالفرسان») أو استخدام الاسم الرسمي للقوات شبه العسكرية الحكومية التي تم دمج المليشيات فيها بشكل متزايد، مثل قوات الدفاع الشعبي (PDF) وحرس الحدود والشرطة الاحتياطية المركزية (CRP).
٨. راجع تقرير حكومة السودان (GoS) وجيش تحرير السودان - ميني مينايو (SLA-MM) (٢٠٠٦).
٩. عمل باسولي بجد لإبقاء المحادثات مفتوحة بين الحكومة وحركة العدل والمساواة (JEM) التي تعتبر أقوى الحركات من الناحية العسكرية.
١٠. يقبض في بعض الأحيان «كاراينو».
١١. قال بعض الموقعين على الخطاب الذي أعلن عن هذا الانشقاق لاحقاً أن أسمائهم قد ذكرت من دون موافقتهم، ومن بين الأسباب التي أدت إلى الانقسام، ذكر قادة الزغاوة عدم وجود رد فعل لدى التيجاني سيسي تجاه العنف ضد قبيلتهم، كما هو وارد بالتفصيل في هذا القسم.
١٢. خلال تسعينات القرن الماضي، قال خليل ابراهيم كما هو حال السياسيين الدارفوريين الذين أصبحوا إسلاميين والمشاركين حالياً في قيادة حركة العدل والمساواة (JEM)، في القتال ضد الحركة الشعبية لتحرير السودان (SPLM).
١٣. بالتالي، في ثمانينات القرن الماضي، فاز مرشحو الزغاوة على مرشحي البيريغيد والرزيقات في دار البيريغيد ودار الرزيقات. راجع تقرير عبد الجليل (١٩٨٨)؛ توبيانا (٢٠٠٨)؛ المعهد الأمريكي للسلام (سيصدر).
١٤. مقابلات المؤلف مع زعماء شنتل طوباوي، تم إخفاء الموقع وتاريخ المقابلة.
١٥. مقابلة المؤلف مع سياسي من شنتل طوباوي، تم إخفاء الموقع وتاريخ المقابلة.
١٦. مقابلة المؤلف مع مسؤول حكومي محلي، تم إخفاء الموقع وتاريخ المقابلة.
١٧. مقابلة المؤلف مع زعيم محلي من شنتل طوباوي، تم إخفاء الموقع وتاريخ المقابلة.
١٨. مقابلة المؤلف مع زعيم محلي غير عربي، تم إخفاء الموقع وتاريخ المقابلة.
١٩. مقابلة المؤلف مع زعيم محلي عربي، تم إخفاء الموقع وتاريخ المقابلة.
٢٠. مقابلة المؤلف مع قائد قوات الدفاع الشعبي (PDF)، تم إخفاء الموقع وتاريخ المقابلة.
٢١. مقابلة المؤلف مع زعيم محلي، تم إخفاء الموقع وتاريخ المقابلة.
٢٢. أُخبر ميني مينايو أحد المؤلفين صراحة أنه قد يعود للتمرد في حال لم تعجبه نتائج الانتخابات (مقابلة المؤلف مع ميني مينايو، الخرطوم، ديسمبر/كانون أول ٢٠٠٩). وبعد عملية الانتخابات وإعلان الحكومة الجديدة في يونيو/حزيران ٢٠١٠، خسر سلطته الدستورية وصلاحياته التنفيذية. ويبدو أن حقيقة عدم إعادة تعيينه كمساعد رئيسي لدى الرئيس زادت من شكوكه بشأن جدول العمال الحقيقي للحكومة.

- ٢٣ أجزاء أخرى من الاتفاقية التي كانت تُعد مهمة للغاية بالنسبة للمتمردين لتمويل صندوق التنمية لدارفور - الذي لا يزال مهملًا.
- ٢٤ مقابلات المؤلف مع ممثلي جيش تحرير السودان - ميني ميناوي (SLA-MM)، في جوبا، ديسمبر/كانون أول ٢٠١١.
- ٢٥ مقابلة المؤلف مع قائد قوات الدفاع الشعبي (PDF) من شنتل طوباوي، تم إخفاء الموقع وتاريخ المقابلة.
- ٢٦ تعد كلا البلدتين جزء من محمية دار السلام، والتي تُعد دار السلام مركزها الإداري.
- ٢٧ مقابلة المؤلف مع عضو في وفد الوالي، تم إخفاء الموقع وتاريخ المقابلة.
- ٢٨ مقابلة المؤلف مع شاهد، تم إخفاء الموقع وتاريخ المقابلة.
- ٢٩ حاول زعيم سابق في جيش تحرير السودان - ميني ميناوي (SLA-MM) كان حاضراً في القافلة، وكان هدفه جذب عناصر جيش تحرير السودان - ميني ميناوي (SLA-MM) إلى جانب الحكومة، اقتناع الوالي بأن الذين أطلقوا النار له يكونوا جزءاً من جيش تحرير السودان - ميني ميناوي (SLA-MM)، بل من عناصر جيش تحرير السودان - العدالة (SLA-Justice) الذين اختلطوا مع جيش تحرير السودان - ميني ميناوي (SLA-MM) بعد مغادرة الميني ميناوي. تم إخفاء الموقع وتاريخ المقابلة.
- ٣٠ مقابلات المؤلف مع المسؤولين الحكوميين، تم إخفاء الموقع وتاريخ المقابلة.
- ٣١ مقابلات المؤلف، تم إخفاء الموقع وتاريخ المقابلة.
- ٣٢ مقابلات المؤلفين مع الزعماء المحليين، تم إخفاء الموقع وتاريخ المقابلة.
- ٣٣ مقابلة المؤلف مع سياسي من حزب المؤتمر الوطني (NCP)، تم إخفاء الموقع وتاريخ المقابلة.
- ٣٤ مقابلة المؤلف مع شاهد عيان، تم إخفاء الموقع وتاريخ المقابلة.
- ٣٥ مقابلات المؤلف، تم إخفاء الموقع وتاريخ المقابلة.
- ٣٦ مقابلة المؤلف مع مسؤول حكومي، تم إخفاء الموقع وتاريخ المقابلة.
- ٣٧ تم تسمية الخيم على اسم البلدة الكينية التي تم فيها توقيع اتفاق السلام الشامل في عام ٢٠٠٥.
- ٣٨ مقابلة المؤلف مع شاهد عيان، تم إخفاء الموقع وتاريخ المقابلة.
- ٣٩ مقابلة المؤلف مع شاهد عيان، تم إخفاء الموقع وتاريخ المقابلة.
- ٤٠ لمعرفة المزيد حول أصول قوات الدفاع الشعبي (PDF)، راجع تقرير سالون (٢٠٠٧).
- ٤١ مقابلة المؤلف مع سياسي من حزب المؤتمر الوطني (NCP)، تم إخفاء الموقع وتاريخ المقابلة.
- ٤٢ راجع تقرير المركز الإفريقي لدراسات العدالة والسلام (٢٠١١ أ)، منظمة مراقبة حقوق الإنسان (٢٠١١ أ) ومنظمة العفو الدولي (٢٠١٢).
- ٤٣ اتهم زعماء التنجر العسكريين والمدنيون مهاجمي الشاحنة من الزغاوة بإحراق القرية عقب الكمين، غير أن هذا الأمر غير مرجح. وكانت نيورتيك قرية للزغاوة ويعني اسمها «الصراع» ويشير إلى الصراع السابق بين التنجر والزغاوة، قبل تأسيس القرية من قبل مهاجري الزغاوة في ستينيات القرن الماضي (منظمة العفو الدولي، ٢٠١٢، صفحة ١٥).
- ٤٤ منظمة العفو الدولي (٢٠١٢، الصفحات ١٣ و١٤).
- ٤٥ مراجعة المؤلف للصور وأشرطة الفيديو التي التقطها مدنيون كانوا حاضرين خلال تحقيق اللجنة؛ مقابلة المؤلف مع مدني كان موجوداً خلال تحقيق اللجنة، الخرطوم، أكتوبر/تشرين أول ٢٠١١.
- ٤٦ مراجعة المؤلف للصور وأشرطة الفيديو التي التقطها مدنيون كانوا حاضرين خلال تحقيق اللجنة؛ مقابلة المؤلف مع مدني كان موجوداً خلال تحقيق اللجنة، الخرطوم، أكتوبر/تشرين أول ٢٠١١.
- ٤٧ مقابلة المؤلف مع مدني مدني كان موجوداً خلال تحقيق اللجنة، الخرطوم، أكتوبر/تشرين أول ٢٠١١.
- ٤٨ مقابلة المؤلف مع الشارتاي آدم أكبر راشد، تم إخفاء الموقع وتاريخ المقابلة.
- ٤٩ مقابلات المؤلف مع مفكري الزغاوة، الخرطوم، أكتوبر/تشرين أول ٢٠١١. راجع تقرير مجلس الأمن الدولي (٢٠١٢، ب، صفحة ٢٢).
- ٥٠ مقابلات المؤلف مع زعماء شنتل طوباوي، تم إخفاء الموقع وتاريخ المقابلة.
- ٥١ مقابلة المؤلف مع قائد تمرد، جوبا، ديسمبر/كانون أول ٢٠١١. راجع تقرير معهد السلام الأمريكي (سيصدر).
- ٥٢ مقابلة المؤلف مع زعيم محلي من التنجر، تم إخفاء الموقع وتاريخ المقابلة.
- ٥٣ مقابلة المؤلف مع زعيم محلي من التنجر، تم إخفاء الموقع وتاريخ المقابلة.
- ٥٤ مقابلة المؤلف مع شاهد من الزغاوة، تم إخفاء الموقع وتاريخ المقابلة.
- ٥٥ مقابلة المؤلف مع زعيم محلي من أم سعونة، تم إخفاء الموقع وتاريخ المقابلة.
- ٥٦ في يناير/كانون ثاني ٢٠١٢، أصبحت الضعن عاصمة ولاية شرق دارفور الجديدة.
- ٥٧ مقابلة المؤلف مع نازح من الزغاوة، تم إخفاء الموقع وتاريخ المقابلة.
- ٥٨ مقابلة المؤلف مع نازح من الزغاوة، تم إخفاء الموقع وتاريخ المقابلة.
- ٥٩ مقابلة المؤلف مع زعيم محلي، تم إخفاء الموقع وتاريخ المقابلة.
- ٦٠ تم اشتقاق الاسم من «المليشيات»، وهو اسم تم استخدامه في السابق لجميع القوات غير العربية التي تدافع عن نفسها، في حين اقتصر اسم «الجنوبي» بشكل عام على المجموعات العربية.
- ٦١ تضيد التقارير عن أن سعر سلاح AK-47 في هذه المنطقة يعادل بقرتين، وهو سعر لا يستطيع جميع المدنيين تحمله.
- ٦٢ إن إسم «نيور» لقب أطلقته أبناء الشمال على أبناء الجنوب خلال الصراع بين الشمال والجنوب؛ ولقد أطلق على آدم أحمد فقط لأنه قاتل في جنوب السودان.
- ٦٣ مقابلة المؤلف مع سياسي من الزغاوة، الخرطوم، أكتوبر/تشرين أول ٢٠١١.
- ٦٤ مقابلة المؤلف مع زعيم محلي من منطقة الطويشة، تم إخفاء الموقع وتاريخ المقابلة.
- ٦٥ مقابلة المؤلف مع زعيم محلي من منطقة الطويشة، تم إخفاء الموقع وتاريخ المقابلة.
- ٦٦ مقابلات المؤلف في مواقع مختلفة في السودان وجنوب السودان، ما بين العامين ٢٠١١ و٢٠١٢.
- ٦٧ مقابلة المؤلف مع زعيم محلي من منطقة الطويشة، جوبا، فبراير/شباط ٢٠١٢.
- ٦٨ مقابلات المؤلف مع مسؤولين حكوميين في شمال دارفور، تم إخفاء الموقع وتاريخ المقابلة.

٦٩. مقابلات المؤلفين مع مسؤولين حكوميين في شمال دارفور. تم إخفاء الموقع وتاريخ المقابلة.
٧٠. مقابلة المؤلف مع مسؤول حكومي، تم إخفاء الموقع وتاريخ المقابلة.
٧١. نظرا لتعيينهم من قبل الحكومة وتقاضيتهم رواتب حكومية، يمكن اعتبار المدراء المحليين مسؤولين حكوميين.
٧٢. مقابلة المؤلف مع مسؤول في القوات المسلحة السودانية (SAF)، تم إخفاء الموقع وتاريخ المقابلة.
٧٣. مقابلة المؤلف مع عقيد، تم إخفاء الموقع وتاريخ المقابلة.
٧٤. مقابلات المؤلف مع زعماء محليين، تم إخفاء الموقع وتاريخ المقابلة.
٧٥. مقابلة المؤلف مع زعيم محلي من منطقة الطويشة، تم إخفاء الموقع وتاريخ المقابلة.
٧٦. راجع أيضا تقرير منظمة العفو الدولي (٢٠١٢، الصفحة ١٤).
٧٧. وفقا للقانون السوداني، بما في ذلك قانون القوات المسلحة الشعبية لعام ١٩٨٦ وقانون القوات المسلحة لعام ٢٠٠٧، لا يمكن مقاضاة أفراد القوات المسلحة التابعة للدولة، بما في ذلك قوات الدفاع الشعبي (PDF)، دون الحصول على إذن من قادتهم المباشرين، مما أعطى نوعا من الحصانة للجيش، وتحديدًا فيما يتعلق بمشاركة في العمليات العسكرية (نووين، ستصدر).
٧٨. مقابلة المؤلف مع مسؤول حكومي، تم إخفاء الموقع وتاريخ المقابلة.
٧٩. مقابلات المؤلف مع مسؤولين حكوميين في شمال دارفور، تم إخفاء الموقع وتاريخ المقابلة.
٨٠. مراسلة المؤلف مع مسؤول في الأمم المتحدة، مارس/آذار ٢٠١٢.
٨١. مقابلة المؤلف مع نازح من شنقل طوبايا أصلا، تم إخفاء الموقع وتاريخ المقابلة.
٨٢. مراسلة المؤلف مع مسؤول في الأمم المتحدة، مارس/آذار ٢٠١٢. معرفة الرد الرسمي على هذه الانتقادات من رئيس العملية المختلطة للاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة في دارفور (UNAMID)، الممثل الخاص المشترك إبراهيم غمباري، راجع تقرير لينش (٢٠١٢).
٨٣. فشل نفس التقرير في التحديد الجاهات المشاركة في أعمال العنف في عام ٢٠١١ في شرق دارفور بشكل ملموس، فعلى سبيل المثال، يذكر التقرير «اشتباكات بين جيش تحرير السودان - ميني ميناوي (SLA-MM) وقوات الجنجويد في منطقة شنقل طوبايا» (تقرير مجلس الأمن الدولي، ٢٠١٢ ب، الصفحة ١٥)، مستخدم المصطلح العامي «الجنجويد»، والذي يستخدم في دارفور للدلالة على مجموعات مختلفة تتراوح ما بين الميليشيات شبه العسكرية إلى قطاع الطرق العاديين. ويستخدم هذا المصطلح على نطاق واسع في تقارير الأمم المتحدة لتجنب الإشارة إلى مسؤولية القوات الحكومية أو القوات المدعومة من الحكومة. وفي هذه الحالة، فقد وقعت الاشتباكات بين حركات التمرد والقوات المسلحة السودانية (SAF) إلى جانب قوات الدفاع الشعبي (PDF)، حيث تضم قوات الدفاع الشعبي (PDF) مجموعات غير عربية، في حين يستخدم مصطلح «الجنجويد» عادة للدلالة على الميليشيات العربية. وبعد ذكر ما سبق، لا يذكر تقرير اللجنة «الادعاءات بأن هذه الميليشيات تنتمي إلى قبائل غير عربية تدعمها وتسليحها حكومة السودان (GoS) وقامت بتوجيه الهجمات ضد أفراد قبيلة الزغاوة القيمين في المنطقة» (مجلس الأمن الدولي، ٢٠١٢ ب، صفحة ٢٢). كزيد من المعلومات حول استخدام مصطلح «الجنجويد»، راجع الملاحظة الختامية رقم ٧.
٨٤. راجع تقرير معهد السلام الأمريكي (سيصدر).
٨٥. مقابلة المؤلف مع قائد الجيش الشعبي (PDF)، تم إخفاء الموقع وتاريخ المقابلة.
٨٦. مجلس الأمن الدولي (٢٠٠٥ أ، فقرة ٦: ٢٠٠٥ ب، ٢٠١٢ ب): صحيفة أفريقيا كونفيدنشيال (٢٠١٢).
٨٧. للتمييز بين هجمات الصاروخية الجوية المباشرة وإسقاط القنابل على ارتفاعات عالية (الطريقتان السائدتان للهجمات الجوية في دارفور)، يستخدم هذا التقرير «الهجمات الجوية» للإشارة إلى الأولى و«التصف الجوي» للإشارة إلى الثانية. ويشار إليهما معا «بالتصف».
٨٨. راجع تقرير مجلس الأمن الدولي (٢٠٠٥ أ، الفقرة ٦).
٨٩. في حين تملك القوات المسلحة السودانية (SAF) مهام طائرات إضافية (على الأقل) في منطقة الكتم والمالحة، حيث تقيد التقارير عن تمرکز المروحيات العسكرية فيها لقتلات قصيرة خلال عام ٢٠١١، فلا يزال عدد أكبر من المروحيات العسكرية ومروحيات الهجوم الأرضي من نوع سوخي ٢٥، وطائرات أنتونوف من نوع ٢٤ و٢٦ التابعة للقوات المسلحة السودانية (SAF)، تعمل بشكل أساسي من عواصم ولاية دارفور. وعندما تضررت أجهزة الهبوط في طائرة الهجوم الأرضي من نوع سوخي ٢٥ التابعة للقوات المسلحة السودانية (SAF) عند الهبوط في مطار الفاشر في ٢٥ إبريل/نيسان ٢٠١١، فإن التقارير تقيد بأن أن العملية المختلطة للاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة في دارفور (UNAMID) قدمت المساعدة بسحب الطائرة بعيدا عن مدرج الهبوط.
٩٠. راجع تقرير القسم ٣.
٩١. مقابلة المؤلف مع عضو في حركة العدل والمساواة (JEM)، لندن، نوفمبر/تشرين ثاني ٢٠١١.
٩٢. مقابلات المؤلف مع ضباط قوات الدفاع الشعبي (PDF)، كير آدم، ديسمبر/كانون أول ٢٠١١، ومع والد طفل مصاب، كير آدم، ديسمبر/كانون أول ٢٠١١. وتم تأكيد الأرقام بتقارير خطية من مفوض مقاطعة شمال أوليف ١٣ ديسمبر/كانون أول ٢٠١٠ و٤٤ ديسمبر/كانون أول ٢٠١٢، أطلع عليها المؤلفان.
٩٣. ملاحظات المؤلف، كير آدم، ديسمبر/كانون أول ٢٠١١. على الحدود، راجع تقرير جونسون (٢٠١٠، صفحة ٤٤).
٩٤. تم مناقشة عملية التعرف على الطائرات المختلفة المستخدمة في الهجمات الجوية والتصف الجوي بمزيد من التفاصيل أدناه.
٩٥. ملاحظات المؤلفين عن الغنبلية التي لم تنفجر في بيذا، ولاية الوحدة، فبراير/شباط ٢٠١٢؛ مقابلة مع الكادر الوظيفي لإزالة الذخائر غير المنفجرة، جوبا وينتوبو، ديسمبر/كانون أول ٢٠١١ وفبراير/شباط ٢٠١٢، على التوالي.
٩٦. ملاحظات المؤلفين حول الشظايا المستردة، كير آدم، ديسمبر/كانون أول ٢٠١١.
٩٧. ملاحظات المؤلف وتحديد الشظايا المستردة، كير آدم، ديسمبر/كانون أول ٢٠١١.
٩٨. تلقى الهجمات الجوية لطائرات سوخي ٢٥ والمروحيات من نوع MI-24 بالعادة عشرات الصواريخ المباشرة من نوع S8 أو S5، حتى على الأهداف الصغيرة نسبي، مثل المركبات الفرعية، مما يشير إلى م إفراغ ١٢ أو ٢٤ صاروخ من الطائرة دون الفلق إزاء الحفاظ على الذخيرة. ملاحظات المؤلف، حول تصف قاعدة الجيش الشعبي لتحرير السودان (SPLA)، قرية جاو، فبراير/شباط ٢٠١٢.
٩٩. منذ عام ٢٠٠٩، أصبحت العملية المختلطة للاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة في دارفور (UNAMID) نفس منطقة حظر جوي في جبل مرة، والذي تخللها بشكل متقطع فقط، عمليات سلة الربيع لتسليم المساعدات الإنسانية خلال عام ٢٠١١.
١٠٠. مراسلات المؤلف مع ممثل حركة العدل والمساواة (JEM)، في ٧ مارس/آذار ٢٠١٢.

١٠١. الجبهة الثورية السودانية (SRF) عبارة عن ائتلاف معارض يضم جيش تحرير السودان - عبد الواحد محمد النور (SLA-AW) وجيش تحرير السودان - ميني ميناوي (SLA-MM) وحركة العدل والمساواة (JEM) والحركة الشعبية لتحرير السودان - شمال (SPLM-N). راجع تقرير القسم لمزيد من التفاصيل.
١٠٢. ونتيجة للأحكام الجديدة بشأن عمليات نقل الأسلحة، تضمن نظام العقوبات الأممي إعفاءات محتملة لحركة المعدات تحت إشراف قوات الأمن الوطنية السودانية؛ ولا بد من إخطار لجنة العقوبات مسبقاً والحصول على موافقتها على عمليات النقل هذه (مجلس الأمن الدولي، ٢٠٠٥ أ، الفقرة ٣ (أ)).
١٠٣. يحدد نصّ الاتحاد الأوروبي على «منع بيع أو توريد أو نقل أو تصدير الأسلحة والمواد ذات العلاقة بجميع أنواعها، بما في ذلك الأسلحة والنخيرة والمركبات والمعدات العسكرية والمدات شبه العسكرية وقطع الغيار لجميع ما ذكر، من قبل مواطني الدول الأعضاء أو من أراضي الدول الأعضاء، أو باستخدام السفن أو الطائرات التي تستخدم أعلامهم سواء كانت صادرة من هذه الأراضي أو غيرها» (مجلس الاتحاد الأوروبي، ٢٠٠٥، المادة ٤-١). وتشبه إجراءات الاتحاد الأوروبي أحادية الجانب ضد السودان ككل الإجراءات أحادية الجانب التي فرضتها الولايات المتحدة في عام ١٩٩٧ وتم تجديدها في عام ٢٠١١ (الولايات المتحدة، ١٩٩٧).
١٠٤. تزايدت أهمية الشيخ موسى هلال، أحد الأشخاص الأربعة المستهدفين، بالنسبة لسياسة الحكومة في دارفور، وقد طالب بشكل متكرر بالمشاركة في عملية السلام. غير أن موقفه، كما هو الحال مع زعماء قبيلة الإبل الآخرين، تطور بالتوازي مع الصراع في دارفور ذاته، بدلا من أن يكون ردا على الحظر (مقابلة المؤلف مع الشيخ موسى هلال، الخرطوم، ديسمبر/كانون أول ٢٠٠٩). وترك شخص آخر من الأشخاص الأربعة المستهدفين، هو اللواء جعفر محمد الحسن، القوات المسلحة السودانية (SAF) في يونيو/حزيران ٢٠١٠، ولكن لوصوله إلى سن التقاعد الطبيعي (مجلس الأمن الدولي، ٢٠١١).
١٠٥. راجع تقرير مجلس الأمن الدولي (٢٠٠٥ ج، ٢٠١٠ ب).
١٠٦. قائمة كاملة بالتقارير المتاحة في مجلس الأمن الدولي (غير مؤرخة).
١٠٧. مقابلات المؤلف مع دبلوماسيين غربيين، تم إخفاء المواقع، إبريل/نيسان ٢٠١٢.
١٠٨. حتى أكثر سلاسل التوريدات العسكرية الدولية تطوراً، مثل سلسلة توريد الولايات المتحدة الأمريكية، اعتمدت بشكل كبير على الأسلحة والنخيرة القديمة الواردة من مخازن الدول الأجنبية لتجهيز قوات التحالف في مسرح الحرب. راجع، مثلاً، تقرير مجلس العلاقات الحكومية (٢٠٠٨).
١٠٩. كانت المجموعة المتشابهة هي الجبهة المتحدة للتغيير الديمقراطي.
١١٠. ملاحظات المؤلف، دارفور، تواريخ متعددة؛ راجع تقرير مجلس الأمن الدولي (٢٠٠٩ ب؛ ٢٠١١).
١١١. يبدو أن للنخيرة الصينية من عيار ٥١، ٥٥ X ٤٥ ملم في المصنعة عام ٢٠٠٦ والتي تم استردادها سابقاً في دارفور من جبهة الخلاص الوطني في دارفور في عام ٢٠٠٧ حركة العدل والمساواة (JEM) في عام ٢٠٠٨، طريقة توريد مشابهة، حيث يتم تصديرها إلى حكومة تشاد للاستخدام مع شحنة بنادق هجومية إسرائيلية الصنع من طراز تافور والجيل في سبتمبر/أيلول ٢٠٠٦ (مجلس الأمن الدولي رقم، ٢٠٠٧؛ ٢٠٠٨؛ لويس، ٢٠٠٩، صفحة ٤٩).
١١٢. حصلت صحيفة أفريقيا كونيدينشال على تقرير اللجنة ونشرته على الإنترنت في إبريل/نيسان ٢٠١٢ (مجلس الأمن الدولي، ٢٠١٢ ب).
١١٣. حصل المؤلفان على صور فوتوغرافية، ديسمبر/كانون أول ٢٠١١.
١١٤. حصل المؤلفان على صور فوتوغرافية، ديسمبر/كانون أول ٢٠١١.
١١٥. منظمة العفو الدولي (٢٠١٢)؛ مجلس الأمن الدولي (٢٠١١)، الفقرات من ١٨-٨٣؛ ٢٠١٢ ب، الفقرات من ٨٩-٩١؛ صحيفة أفريقيا كونيدينشال (٢٠١٢)، الفقرات من ٦٧-٧٥).
١١٦. راجع تقارير روسيا البيضاء المقدمة إلى سجل الأمم المتحدة للأسلحة التقليدية لعام ٢٠٠٨ و٢٠٠٩ و٢٠١٠ (سجل الأمم المتحدة، غير مؤرخة).
١١٧. راجع تقارير روسيا الاتحادية المقدمة إلى سجل الأمم المتحدة للأسلحة التقليدية لعام ٢٠٠٧ و٢٠٠٨ و٢٠٠٩ (سجل الأمم المتحدة، غير مؤرخة) ومجلس الأمن الدولي (٢٠١١)، الفقرات من ٨٥-٨٨).
١١٨. حصل المؤلفان على صور فوتوغرافية.
١١٩. راجع تقارير روسيا البيضاء وأوكرانيا المقدمة إلى سجل الأمم المتحدة للأسلحة التقليدية للأعوام ما بين ٢٠٠٤-٢٠١٠ (سجل الأمم المتحدة، غير مؤرخة). مناقشة وإرادات بيلاروسيا ذات المصدر السلوفاكي جزئياً، راجع تقرير لويس (٢٠٠٩)، الصفحات من ٢٢-٢٣). أفادت لجنة الأمم المتحدة في عام ٢٠٠٩ بأن اللواء الخامس في القوات المسلحة السودانية (SAF) قام بنشر دبابات نوع T-8٥ من مدينة العبيد وحتى جنوب دارفور وتم تصوير الدبابات من طراز T-54/5٥ القديمة (مجلس الأمن الدولي، ٢٠٠٩ ب، الفقرتين ٩٤ و١٧)؛ ومع ذلك، لم توفق اللجنة وجود أو استخدام مركبات القتال المدرعة الأخف وزناً.
١٢٠. تحقق المؤلفان من الصور وشاهداهما.
١٢١. ملاحظات المؤلف، دارفور، تواريخ متفرقة، ٢٠١١.
١٢٢. ملاحظات المؤلف، مطارات الخرطوم والفاشر ونيالا، تواريخ متفرقة، ٢٠١١.
١٢٣. مقابلة المؤلف مع متعذر من تشاد، تم إخفاء التاريخ.
١٢٤. مراسلة المؤلف مع مصدر طيران، ٦ مارس/آذار ٢٠١٢؛ تم أخذ الصور في ٢٦ يناير/كانون ثاني ٢٠١٢ في الفاشر، قام المؤلفان بمشاهدتها.
١٢٥. مراسلة المؤلف مع مصدر طيران، ٦ مارس/آذار ٢٠١٢.
١٢٦. تم أخذ الصور في ٢٦ يناير/كانون ثاني في الفاشر، وقام المؤلفان بمشاهدتها.
١٢٧. لتفاصيل من الملاحظات على رقم الذيل ٥٢٥ لطائرة MI-17 في دارفور، راجع تقرير مجلس الأمن الدولي (٢٠٠٩ ب، الفقرة ١٩٠).
١٢٨. راجع المؤلفان النسخة المنشورة عن الشركة على الإنترنت.
١٢٩. راجع المؤلفان النسخة المنشورة عن الشركة على الإنترنت.
١٣٠. «Mil» هو اختصار «Mil Moscow Helicopter Plant»، شركة التصميم والتصنيع الأصلي للمروحيات من طراز MI-18 وMI-24 وMI-17.
١٣١. مقابلات المؤلفين مع ممثلي مختلف حركات التمرد دارفور، جوبا وواو، ديسمبر/كانون أول ٢٠١١ وفبراير/شباط ٢٠١٢.
١٣٢. مقابلات المؤلفين مع ممثلي مختلف حركات التمرد في دارفور، جوبا وواو، ديسمبر/كانون أول ٢٠١١ وفبراير/شباط ٢٠١٢. راجع أيضاً راديو دنبا (٢٠١١).

١٣٣. ملاحظات المؤلفين، تواريخ متفرقة؛ شاهد المؤلفان الصور، فبراير/شباط ٢٠١٢.
١٣٤. لعلامات الذخيرة السودانية، راجع تقرير مشروع التقييم الأساسي للأمن البشري في السودان وجنوب السودان (٢٠١١). تصنع الصناعات العسكرية الوطنية السودانية الذخائر ذات العيار الصغير، إضافة إلى مجموعة واسعة من المنتجات الأخرى. وفقا لتقارير غير مؤكدة، فإن ازدياد قدرة الصناعة الوطنية مؤخرا، وتحديدا بفضل المساعدة الفنية التي تقدمها البلدان الأخرى.
١٣٥. راجع كذلك تقرير مجلس الأمن الدولي رقم (٢٠١٢ ب، صفحة ٢٠)، نقل عن بيان لجهاز الأمن والمخابرات الوطني (NISS) يفيد أن حركة العدل والمساواة (JEM) «حصلت على أعداد كبيرة من الأسلحة من ليبيا». ويشير التقرير أنه تم قيادة قافلة حركة العدل والمساواة (JEM) إلى ليبيا بقيادة أربعة قادة ميدانيين بما في ذلك «عبد الكريم ساليوي» - على الأرجح عبد الكريم تشولي، رئيس الأركان السابق لحركة العدل والمساواة (JEM).
١٣٦. مقابلات المؤلفين مع ممثلي حركة العدل والمساواة (JEM) والحركات المسلحة في دارفور، جوبا، ديسمبر/كانون أول ٢٠١١ وفبراير/شباط ٢٠١٢.
١٣٧. مقابلات المؤلفين مع كبار عناصر حركة العدل والمساواة (JEM) وغيرها من الحركات المسلحة في دارفور وجوبا، ديسمبر/كانون أول ٢٠١١ وفبراير/شباط ٢٠١٢.
١٣٨. مقابلة المؤلفين مع ممثلي حركة العدل والمساواة (JEM)، جوبا، ديسمبر/كانون أول ٢٠١١.
١٣٩. مقابلات المؤلفين مع كبار عناصر حركة العدل والمساواة (JEM)، جوبا، ديسمبر/كانون أول ٢٠١١.
١٤٠. مقابلات المؤلفين مع ممثلي جيش تحرير السودان - ميني ميناوي (SLA-MM)، جوبا، ديسمبر/كانون أول ٢٠١١ وفبراير/شباط ٢٠١٢، والصادر الدبلوماسية الأجنبية، تم إخفاء مواقع وتواريخ المقابلات. راجع تقرير مجلس الأمن الدولي (٢٠١٢ ب، الصفحة ٣١)، والذي يذكر أن «أكدت المصادر أيضا على حصول من جيش تحرير السودان - ميني ميناوي (SLA-MM) على الدعم من ليبيا وذكر جهاز الأمن والمخابرات الوطني (NISS) أن محمد أركوزور، وهو قائد عسكري بارز في جيش تحرير السودان - ميني ميناوي (SLA-MM) قد دخل ليبيا من أجل الأسلحة». ومن المحتمل أن يكون «محمدان أركوزور، وهو محمد أركاجور، وهو قائد عسكري بارز في جيش تحرير السودان - ميني ميناوي (SLA-MM) الذي تقيد التقارير بمشاركته في القتال ضد المتمردين الليبيين في جنوب غرب ليبيا. مقابلات المؤلفين، مواقع متفرقة، أكتوبر/تشرين أول ٢٠١١ - فبراير/شباط ٢٠١٢.
١٤١. مقابلات المؤلفين مع ممثلي جيش تحرير السودان - ميني ميناوي (SLA-MM)، جوبا، ٦ ديسمبر/كانون أول ٢٠١١.
١٤٢. راجع تقارير حكومة السودان (GOS) وحكومة تشاد (٢٠١٠).
١٤٣. لم يتمكن المؤلف من تحديد ما إذا تم توريد الأسلحة المثبتة الظاهرة في الصور بالتوازي مع المركبات، وتجدر الإشارة إلى أنه بناء على أدلة فوتوغرافية، فإن مختلف من أجريت معهم مقابلات من المتمردين في دارفور كانوا قادرين على تقديم التفاصيل حول المجموعة التي إمتلكت بالأصل وعدلت مركبات معينة، بناء على الملاء وعلاوات أخرى والتقنيات المستخدمة في تعديل أجزاء المركبة للاستخدام العسكري. ويؤكد هذا الأمر الادعاءات المتعلقة بمنشأ المركبات في الصور الفوتوغرافية التي تم مناقشتها أعلاه.
١٤٤. وقعت الحركة الشعبية لتحرير السودان - شمال (SPLM-N) وجيش تحرير السودان - عبد الواحد محمد النور (SLA-AW) وجيش تحرير السودان - ميني ميناوي (SLA-MM) على ائتلاف كاودا. أنظر أدناه.
١٤٥. مقابلات المؤلفين مع ممثلي الحركة الشعبية لتحرير السودان - شمال (SPLM-N) ومختلف حركات دارفور، جوبا وراجا، ديسمبر/كانون أول ٢٠١١ وفبراير/شباط ٢٠١٢.
١٤٦. على الرغم أن يان ايجلاند، منسق الأمم المتحدة للإغاثة في حالات الطوارئ، صرح علنا في ديسمبر/كانون أول ٢٠٠٣ بأن «[الوضع الإنساني في دارفور أصبح سريعا واحدا من أسوأ الأوضاع في العالم»، فإن الزيارات الأولى للأمن العام للأمم المتحدة (وزير خارجية الولايات المتحدة) إلى دارفور لم تتم حتى أوائل يوليو/تموز ٢٠٠٤؛ راجع تقرير الأمم المتحدة (غير مؤرخ). صدر قرار مجلس الأمن الدولي بشأن دارفور (القرار ١٥٥٦) في ٣٠ يوليو/تموز ٢٠٠٤.
١٤٧. مقابلات المؤلف مع مستشار الأمن لدى حكومة جنوب السودان، أديس أبابا، نوفمبر/تشرين ثاني ٢٠١١، ومع ممثلي جماعات المتمردين في دارفور والحركة الشعبية لتحرير السودان - شمال (SPLM-N)، جوبا وراجا، ديسمبر/كانون أول ٢٠١١.
١٤٨. مقابلات المؤلف مع ممثلي الحركة الشعبية لتحرير السودان - شمال (SPLM-N) وحركات التمرد في دارفور، جوبا وراجا، ديسمبر/كانون أول ٢٠١١ وفبراير/شباط ٢٠١٢.
١٤٩. مقابلة المؤلف مع ممثلي الحركة الشعبية لتحرير السودان - شمال (SPLM-N)، جوبا، فبراير/شباط ٢٠١٢.
١٥٠. مقابلة المؤلف مع ممثلي الحركة الشعبية لتحرير السودان - شمال (SPLM-N)، جوبا، ديسمبر/كانون أول ٢٠١٢.
١٥١. مقابلة المؤلف مع عضو سابق في قوات الدفاع الشعبي (PDF)، راجا، ديسمبر/كانون أول ٢٠١١. مناقشة متازة وشاملة بشأن مرونة التحالفات على المنطقة الحدودية بين جنوب دارفور وغرب بحر الغزال، راجع تقرير توماس (٢٠١٠).
١٥٢. مقابلات المؤلف مع كبار عناصر الجيش الشعبي لتحرير السودان (SPLA)، غرب بحر الغزال، ديسمبر/كانون أول ٢٠١١.
١٥٣. مقابلة المؤلف مع الجنرال سانتينو دينقي، قائد الشعبية الثالثة، نيك، ديسمبر/كانون أول ٢٠١١.
١٥٤. مقابلة المؤلف مع الجنرال أندريا دومينيك، قائد الشعبية الخامسة، او، ديسمبر/كانون أول ٢٠١١.
١٥٥. للمزيد من التفاصيل عن تاريخ اتفاقيات وخلافات قبيلة رعما البقر من الرزيقات وقبيلة ملوال الدينكا حول الوصول إلى الأراضي وحقوق الرعي في القطاع الجنوبي لنهر كير - بحر العرب، الذي يدعم هذا النزاع الإقليمي، راجع تقرير جونسون (٢٠١٠).
١٥٦. مقابلة المؤلف مع أفراد خدمة الحياة البرية في حكومة جنوب السودان (GOSS)، أويل، ديسمبر/كانون أول ٢٠١٠.
١٥٧. مقابلات المؤلف مع المسؤولين الرئيسيين لشعبية الثالثة في الجيش الشعبي لتحرير السودان (SPLA)، نيك، ديسمبر/كانون أول ٢٠١١. مع ممثل المجتمع المدني، أويل، ديسمبر/كانون أول ٢٠١١.
١٥٨. ملاحظات المؤلف، كير آدم، ديسمبر/كانون أول ٢٠١١؛ مقابلات المؤلف مع مسؤولين في الجيش الشعبي لتحرير السودان (SPLA)، كير آدم، ديسمبر/كانون أول ٢٠١١، مع ممثل المجتمع المدني، أويل، ديسمبر/كانون أول ٢٠١١.
١٥٩. مقالات إعلامية، باللغة العربية، شوهدت من قبل المؤلف.
١٦٠. تقرير وضع مهمة الأمم المتحدة في جنوب السودان (UNMISS) الصادر في ١٦ مايو/أيار ٢٠١٢.

١٦١. راجع تقرير تويبانا (٢٠١١ أ، الصفحة ٥٥). انضم عبد الشافي في الحركة الشعبية لتحرير السودان (SPLM) عندما كان طالب في الخرطوم قبل المساعدة في إقامة جيش تحرير السودان (SLA)، غير أنه بقي عضواً في الحركة الشعبية لتحرير السودان (SPLM) في نفس الوقت، وتزوج من امرأة جنوبية من جوبا. مقابلة المؤلف مع قائد الحركة الشعبية لتحرير السودان - شمال (SPLM-N)، جوبا، فبراير/شباط ٢٠١٢.
١٦٢. مقابلات المؤلف مع متطرفين المساليات والقور، جوبا وراجا، ديسمبر/كانون أول ٢٠١١ وفبراير/شباط ٢٠١٢.
١٦٣. على أرض الواقع، فإن ضباط الارتباط الرئيسيين مع الجماعات المتمردة في دارفور في غرب بحر الغزال هما فردان من ترب متدنية نسبياً في الإستخبارات العسكرية وملحقان بالشعبة الخامسة من الجيش الشعبي لتحرير السودان (SPLA)، مقابلات المؤلف مع أحد الأعضاء السابقين في جيش تحرير السودان - جوبا (SLA-Juba) وعضو جيش تحرير السودان - العدالة (SLA-Justice)، تم إخفاء المواقع، ديسمبر/كانون أول ٢٠١١.
١٦٤. مقابلات المؤلف مع أعضاء مختلف جماعات المتمردين في دارفور، جوبا ومواقع أخرى تم إخفاؤها، ديسمبر/كانون أول ٢٠١١ وفبراير/شباط ٢٠١٢. تفيد التقارير أنه من المحتمل أن أحمد عبد شافي «توبا» انضم مرة أخرى إلى الحركة الشعبية لتحرير السودان - شمال (SPLM-N)، التي انفصلت من حركة التحرير والعدالة (LJM).
١٦٥. ملاحظات المؤلف، جوبا وغرب بحر الغزال، ديسمبر/كانون أول ٢٠١١ وفبراير/شباط ٢٠١٢. فعلى سبيل المثال، خلال اجتماعين مع ممثلي جيش تحرير السودان - ميني ميناوي (SLA-MM) في جوبا، لاحظ المؤلفان أن أعضاء جيش تحرير السودان - ميني ميناوي (SLA-MM) يركبون ما يبدو أنه مركبة أمنية تابعة لحكومة جنوب السودان (GOSS).
١٦٦. كانت فرض المؤلفين في شاهدة مواد المتمردين في دارفور في جنوب السودان محدودة، وقاموا بفحص مركبة من نوع لاند كروز تم تعديلها تابعة لإحدى للمجموعة في غرب بحر الغزال في ديسمبر/كانون أول ٢٠١١؛ وبداً أن علاماتها البارزة وأعمال الدهان والسلاح المثبت يتطابق مع المركبات المستخدمة من قبل القوات المسلحة السودانية (SAF) في دارفور، ودعم مما يدعم تأكيد هذه المجموعة بأنه تم بالفعل الاستيلاء على المركبة من القوات المسلحة السودانية (SAF) وقائداتها إلى حدود جنوب دارفور - جنوب السودان.
١٦٧. مقابلة المؤلف مع أعضاء حركة التحرير والعدالة (LJM) السابقين، جوبا، ديسمبر/كانون أول ٢٠١١، وتحقق المؤلفان من إسم ضابط الاستخبارات العسكرية.
١٦٨. مقابلات المؤلف مع أفراد مختلف مجموعات المتمردين في دارفور، جوبا ومواقع أخرى تم إخفاؤها، ديسمبر/كانون أول ٢٠١١.
١٦٩. مقابلات المؤلف مع أعضاء من مختلف حركات المتمردين في دارفور، جوبا، ديسمبر/كانون أول ٢٠١١ وفبراير/شباط ٢٠١٢.
١٧٠. مقابلات المؤلف مع قادة حركة العدل والمساواة (JEM) جيش تحرير السودان - ميني ميناوي (SLA-MM)، جوبا، ديسمبر/كانون أول ٢٠١١.
١٧١. مقابلات منفصلة مع عضوين رئيسيين من حركة العدل والمساواة (JEM)، جوبا، ديسمبر/كانون أول ٢٠١٢؛ ومع أعضاء من حركة العدل والمساواة (JEM)، مع إخفاء المواقع، مايو/ أيار ٢٠١٢؛ التقرير السري لمهمة الأمم المتحدة في جنوب السودان (UNMISS)، نوفمبر/تشرين ثاني ٢٠١١. إنهمت حكومة السودان على التوالي، وهو من قبيلة رعاة البقر من عرب الرزيقات من الضميين في جنوب دارفور، بالقرب من حدود جنوب السودان، بقيادة مجموعة من أفراد من حركة العدل والمساواة (JEM) تم إخلاؤهم إلى جنوب السودان في نوفمبر/تشرين ثاني ٢٠١٠ (حكومة السودان (GOS)، ٢٠١٠؛ تويبانا، ٢٠١١ أ، الصفحة ٥٩).
١٧٢. مقابلات المؤلف مع أعضاء حركة العدل والمساواة (JEM)، تم إخفاء المواقع، مايو/ أيار ٢٠١٢. يتعين حركة العدل والمساواة (JEM) حل هذا الجدل حول المسألة المدنية، وعليها حل ما يعتبر أيضاً صراع أجيال، مع القادة الصغار بالعمري الذين يطالبون بالعلمانية.
١٧٣. مقابلات المؤلف مع أفراد حركة العدل والمساواة (JEM)، تم إخفاء المواقع، مايو/أيار ٢٠١٢.
١٧٤. مقابلات المؤلف مع عضوين رئيسيين من حركة العدل والمساواة (JEM)، إخفاء المواقع، مايو/أيار ٢٠١٢.
١٧٥. مقابلة المؤلف مع عضو سابق لحركة الشعبية لتحرير السودان - شمال (SPLM-N)، جوبا، فبراير/شباط ٢٠١٢.
١٧٦. مقابلات المؤلف مع أفراد جيش تحرير السودان - ميني ميناوي (SLA-MM) والحركات الأخرى للمتمردين من دارفور، جوبا وراجا، ديسمبر/كانون أول ٢٠١١. وأبلغ جهاز الامن والمخابرات الوطني (NISS) التابع لحكومة السودان (GOS) لجنة مجلس الأمن الدولي حول السودان أن «ميني ميناوي قد حضر احتفال تخريج حوالي ٥٠٠ جندي مسلح من المعارضة الدارفورية في جنوب السودان تم تدريبهم على يد الحركة الشعبية لتحرير السودان (SPLM)» (مجلس الأمن الدولي، ٢٠١٢ ب، الصفحة ٣٠). تم إخفاء موقع وتاريخ المقابلة.
١٧٧. مقابلات المؤلف مع أفراد حركة العدل والمساواة (JEM) والحركات الأخرى، جوبا وواو، ديسمبر/كانون أول ٢٠١١.
١٧٨. يؤكد تقرير لجنة مجلس الأمن الدولي حول السودان أن المدنيين في غرب بحر الغزال خلطوا بين حركة العدل والمساواة (JEM) وجيش الرب للمقاومة (LRA) (مجلس الأمن الدولي، ٢٠١٢ ب، الفقرة ٦١)؛ يبدو أن هذا التقييم مستبعداً بالنظر إلى الاختلافات في المظهر وأساليب العملية (السيارات مقابل الجنود المشاة)، والأهداف (معظمهم من المدنيين في حالة جيش الرب المقاومة (LRA)). مقابلات المؤلف مع المحاورين المدنيين والعسكريين، راجا، ديسمبر/كانون أول ٢٠١١.
١٧٩. يذكر مصدر آخر في جهاز الأمن والمخابرات الوطني (NISS) التابع لحكومة السودان (GOS) في نفس التقرير المذكور وجود ٢٩٠ مقاتل تابع لحركة العدل والمساواة (JEM) في جنوب السودان (مجلس الأمن الدولي، ٢٠١٢ ب، الصفحة ٣٠).
١٨٠. راجع تقرير مجلس الأمن الدولي (٢٠١٢ ب، الصفحة ١٤).
١٨١. مقابلات المؤلف مع المسؤولين المدنيين في مهمة الأمم المتحدة في جنوب السودان (UNMISS)، جوبا، ديسمبر/كانون أول ٢٠١١، ومع مسؤول عسكري في مهمة الأمم المتحدة في جنوب السودان (UNMISS)، غرب بحر الغزال، ديسمبر/كانون أول ٢٠١١. راجع تقرير مجلس الأمن الدولي (٢٠١٢ ب، الصفحة ١٤).
١٨٢. من غير الواضح بالنسبة المؤلفين ما إذا كانت بليلة تقع إلى جنوب أو شمال خط ١٩٥٦، والذي ينبغي رسم الحدود.
١٨٣. عند استخدام هذا المصطلح الكلي في أي مكان في جنوب السودان (إلى جانب دارفور وجنوب كردفان)، فإنه يدل بشكل عام على طائرات الهجوم الأرضي من نوع سوخوي-٢٥ ولا يدل على طائرات MIG (ملاحظات المؤلف حول الدخائر المستخدمة في هجمات «MIG» في الفرقة وغرب بحر الغزال وجوا وولاية الوحدة).
١٨٤. مقابلات المؤلف مع مدير بيام في منطقة التمساح، راجا، ديسمبر/كانون أول ٢٠١١، ومقابلات مع مقيم سابق في منطقة التمساح، راجا، ديسمبر/كانون أول ٢٠١١.

١٨٥. مقابلات المؤلف مع ضابط رئيسي الشعبة الخامسة في الجيش الشعبي لتحرير السودان (SPLA)، واو، ديسمبر/كانون أول ٢٠١١؛ ومسؤول في حكومة جنوب السودان (GOSS)، راجا، ديسمبر/كانون أول ٢٠١١؛ ومع قبيل أوجير المتحدث الرسمي باسم الجيش الشعبي لتحرير السودان (SPLA)، جوبا، فبراير/شباط ٢٠١٢. راجع تقرير توماس (٢٠١٠، الصفحة ١٤٢)، ميرايا اف.م. (٢٠١٠)، وتقدير معهد السلام الأمريكي (USIP) وكوتكوديس الدولية (٢٠١٠، الصفحة ٢٢).
١٨٦. مقابلات المؤلف مع ضابط رئيسي في الشعبة الخامسة في الجيش الشعبي لتحرير السودان (SPLA)، واو، ديسمبر/كانون أول ٢٠١١، وضابط رئيسي في الشعبة الخامسة في الجيش الشعبي لتحرير السودان (SPLA)، واو، ديسمبر/كانون أول ٢٠١١.
١٨٧. وثيقة التخطيط الداخلي للجيش الشعبي لتحرير السودان (SPLA) موجودة في ملف مع المؤلفين.
١٨٨. مقابلات المؤلف مع مسؤولين في حكومة جنوب السودان (GOSS)، راجا، ديسمبر/كانون أول ٢٠١١.
١٨٩. تم الحصول على صور عن موقع الهجوم والناحور من مصدرين منفصلين؛ مقابلات المؤلف مع مسؤولين في حكومة جنوب السودان (GOSS) ومسؤولين في الجيش الشعبي لتحرير السودان (SPLA) الذين زاروا الموقع بعد وقت قصير من الهجوم، واو راجا، ديسمبر/كانون أول ٢٠١١.
١٩٠. مقابلات المؤلف مع مسؤولين في حكومة جنوب السودان (GOSS)، راجا، ديسمبر/كانون أول ٢٠١١ والطاقم الطبي، غرب بحر الغزال، ديسمبر/كانون أول ٢٠١١.
١٩١. مقابلة المؤلف مع مسؤول بيام في منطقة التمساح، راجا، ديسمبر/كانون أول ٢٠١١. حيث ذكر الشخص الذي تم مقابله أنه الحكومة لم تتحقق مباشرة من هذه الوفيات ولكن أخبرهم وصلت عن طريق الشاحنات القادمة من برام في جنوب دارفور إلى التمساح.
١٩٢. مقابلات المؤلف مع مسؤولين في حكومة جنوب السودان، واو راجا وديم زبير، ديسمبر/كانون أول ٢٠١١.
١٩٣. مقابلات المؤلف مع مسؤولين في حكومة جنوب السودان، راجا، ديسمبر/كانون أول ٢٠١١؛ ومقابلات مع شاهد عيان على هجوم آدم كير أول، ديسمبر/كانون أول ٢٠١١؛ وضباط من الجيش الشعبي لتحرير السودان (SPLA)، كير آدم، ديسمبر/كانون أول ٢٠١١.
١٩٤. مقابلات المؤلف مع مسؤولين في حكومة جنوب السودان (GOSS)، وعامل أحد المنظمات غير الحكومية، راجا، ديسمبر/كانون أول ٢٠١١.
١٩٥. مقابلة المؤلف عبر الهاتف مع مفوض مقاطعة راجا، يناير/كانون ثاني ٢٠١٢. وتم الإبلاغ عن هذا التصف بالخطأ في وسائل الاعلام في جنوب السودان ان له وقع في بورو مدينة، وهي مستوطنة كبيرة وملجأ لآلاف اللاجئين الدارفوريين؛ أنظر صحيفة المواطن (٢٠١١).
١٩٦. رسالة بريد إلكتروني سرية للأمم المتحدة بتاريخ ١٧ إبريل/نيسان ٢٠١٢ وتقدير الوضع القائم لمهمة الأمم المتحدة في جنوب السودان (UNMISS) في ٢٨ مايو/أيار ٢٠١٢.
١٩٧. مقابلات المؤلف مع مسؤولي الجيش الشعبي لتحرير السودان (SPLA)، ٢٨ مايو/أيار ٢٠١١.
١٩٨. ملاحظات المؤلفين، كير آدم، ديسمبر/كانون أول ٢٠١١؛ ومقابلة عبر الهاتف مع زائر في ديسمبر لمنطقة كير آدم، نوفمبر/تشرين الثاني ٢٠١١.
١٩٩. مقابلة المؤلف مع مسؤولين في حكومة جنوب السودان (GOSS) وغرب بحر الغزال، ديسمبر/كانون أول ٢٠١١.
٢٠٠. مقابلات المؤلف مع ضباط رئيسيين في الجيش الشعبي لتحرير السودان (SPLA)، غرب بحر الغزال، ديسمبر/كانون أول ٢٠١١، ومع مسؤولين في حكومة جنوب السودان (GOSS)، راجا وفوق مشار، ديسمبر/كانون أول ٢٠١١، ومقابلات مع أفراد مدنيين من مهمة الأمم المتحدة في جنوب السودان (UNMISS)، غرب بحر الغزال، ديسمبر/كانون أول ٢٠١١؛ شمال بحر الغزال، ديسمبر/كانون أول ٢٠١١؛ تقرير الوضع الداخلي لمهمة الأمم المتحدة في جنوب السودان (UNMISS) موجودة في ملف مع المؤلفين.
٢٠١. تقارير الوضع والتقرير السريع لمهمة الأمم المتحدة في جنوب السودان (UNMISS)، ٢٧-٢٩ مايو/أيار ٢٠١٢ وفي ٧ يونيو/تموز ٢٠١٢. زار مراقبو الأمم المتحدة المنطقة في أوائل يونيو/حزيران ٢٠١٢ لكنهم ذكروا أنه غير قادرين على التأكيد بأن الهجمات الجوية قد وقعت في المواقع التي تم إظهارها.
٢٠٢. مقابلات المؤلف مع دبلوماسيين من الرزيقات، وتم إخفاء مواقع المقابلات وتواريخها.
٢٠٣. راجع القسم ١.
٢٠٤. ظهرت افادات عن محاولات الربط بين جيش الرب للمقاومة (LRA) مع القوات المسلحة السودانية (SAF) في دارفور في التقارير المقدمة من مقاتلين سابقين في جيش الرب للمقاومة (LRA)، والتي تكشف عن إنتقال جماعة من جيش الرب للمقاومة (LRA) إلى جنوب دارفور في أكتوبر/تشرين الأول ٢٠١٠. وادعى فضيل مساليت من حركة التحرير والعدالة (LRA)، انشق في وقت لاحق، بأنه حارب مع عناصر جيش الرب للمقاومة (LRA) بالقرب من دفاق في قطاع كافيا كينجي في سبتمبر/أيلول ٢٠١٠. واعتقلت هناك أربعة من أفراد جيش الرب للمقاومة (LRA) (مقابلة المؤلف مع المتحدث الرسمي لحركة التحرير والعدالة (LJM)، تم إخفاء موقع وتواريخ). راجع كذلك مشروع التقييم الأساسي للأمم البشري في السودان وجنوب السودان (٢٠١١ ب).
٢٠٥. مقابلات المؤلف مع أفراد الإستخبارات العسكرية في الجيش الشعبي لتحرير السودان (SPLA)، راجا، ديسمبر/كانون أول ٢٠١١، ومع أفراد المتطرين في دارفور، وتم إخفاء المواقع، ديسمبر/كانون أول ٢٠١١. دافق هو مثلث كافيا كينجي، وينبغي عدم الخلط بينه وبين المنطقة القريبة أم دافوق في جنوب دارفور، تصل الحدود باستخدام السيارة.
٢٠٦. مقابلة المؤلف مع أفراد متطرين في دارفور وتم إخفاء المواقع، ديسمبر/كانون أول ٢٠١١.
٢٠٧. مقابلات المؤلف مع أفراد متطرين من دارفور، وتم حجب موقع المقابلة، ديسمبر/كانون أول ٢٠١١، ومقابلات مع أفراد الإستخبارات العسكرية في الجيش الشعبي لتحرير السودان (SPLA)، راجا، ديسمبر/كانون أول ٢٠١١؛ وشاهد المؤلفان الصور الفوتوغرافية للعمليات التي قام بها الجيش الشعبي لتحرير السودان (SPLA) في كافيا كينجي وسجناء جيش الرب للمقاومة (LRA).
٢٠٨. مقابلات المؤلف مع مسؤولين في حكومة جنوب السودان (GOSS)، واو راجا وأويل، ديسمبر/كانون أول ٢٠١١، ومقابلات مع أفراد الإستخبارات العسكرية في الجيش الشعبي لتحرير السودان (SPLA)، راجا، ديسمبر/كانون أول ٢٠١١.
٢٠٩. وقد تم استخدام الاسم بالفعل من قبل مجموعة من قبل طلاب قبيلة الإبل من العرب، ومعظمهم قد انضموا في النهاية إلى حركة العدل والمساواة (JEM)، وتسمى المجموعة الثورية السودانية (SRF) في نطاق واسع باسم تحالف كاودا، حيث تمت معظم المفاوضات في كاودا، المدينة الرئيسية في مناطق الحركة الشعبية لتحرير السودان الشمال (SPLM-N) في جبال النوبة.
٢١٠. مقابلة المؤلف مع عبد العزيز الحلو، جنوب كردفان، مايو/أيار ٢٠١٢.
٢١١. مقابلات المؤلف مع قادة الحركة الشعبية لتحرير السودان الشمال (SPLM-N)، جوبا وراجا، ديسمبر/كانون أول ٢٠١١ وفبراير/شباط ٢٠١٢. راجع تريبين السودان (٢٠١٢ ج).

٢١٢. مقابلة المؤلف، تم اخفاء المواقع، مايو/أيار ٢٠١٢. في حين تلفظ مصلحياً «هليلج»، فإنه الاسم يكتب عموماً عام اسم «فهلج». وهذا الاسم هو الاسم العربي لشجرة ساحلان «بلانتيتش ايجيبتيكا». في الدنكا، يطلق على الشجرة اسم «ناو»، وهي بمثابة جذر لإسم جنوب السودان على اسم مكان يدعى بانثو. وتدعي قبيلة الميسيريا المحلية أن هناك اسماً عربي آخر أقدم ومعلي أكثر وهو مازافين أو هيانيز». راجع تقرير جونسون (٢٠١٢). مقابلة مع مقفري الميسيريا، وتم اخفاء الموقع، يونيو/حزيران ٢٠١٢.
٢١٣. مقابلة المؤلف، جنوب كردفان، مايو/أيار ٢٠١٢.
٢١٤. مقابلات المؤلف مع أفراد الحركة الشعبية لتحرير السودان – شمال (SPLM-N)، جنوب كردفان وجنوب السودان، مايو/أيار ٢٠١٢.
٢١٥. بينما يتمتع عبد العزيز الحلو ببيض الشعبية بين سكان دارفور، ينتقد متمردو دارفور وأفراد الحركة الشعبية لتحرير السودان – شمال (SPLM-N) في دارفور، مالك قمار وإلى حد كبير، ياسر عمران لتوجههم العسكرية المحدودة. وينظر مثل هؤلاء المنتقدين إلى ياسر، الذي ينحدر من الجزيرة في وسط السودان، على أنه من «الجلابة» (المصطلح المستخدم للقبائل العربية أو المستعربة من وادي النيل، التي حكمت الخرطوم منذ الاستقلال)؛ ويقولون أن ياسر لا يعطي بالدعم في بين جماعته، التي يُنظر إليها على أنها مقربة من حزب المؤتمر الوطني (NCP). ويزعم العديد من الدارفوريين أنهم الآن في المرتبة الثالثة من «مناطق النزاع الثلاث» في شمال السودان، إلى جانب جنوب كردفان وجنوب النيل الأزرق (يعكس هذا الرأي في «المناطق الثلاث» وهي أبيي وجنوب كردفان وجنوب النيل الأزرق خلال الفترة المؤقتة لاتفاق السلام الشامل، والذي أصبحت بعده المنطقتان الاخيرتان: «لننطقتين»). وهم يرون أن شخص من دارفور يجب أن يحل محل ياسر كزعيم ثالث في الحركة الشعبية لتحرير السودان – شمال (SPLM-N)، إلى جانب عبد العزيز (ممثل جنوب كردفان) وملك (ممثل النيل الأزرق). وتفيد التقارير أن بعض الدارفوريين من داخل الحركة الشعبية لتحرير السودان – شمال (SPLM-N) نفسها كتبوا إلى عبد العزيز وملك مطالبين بعزل ياسر من منصب الأمين العام. وفي الوقت نفسه، رفض بعض الدارفوريين من خدموا سابقاً في الجيش الشعبي لتحرير السودان (SPLA) القتال في جنوب النيل الأزرق، بينما وافقوا على الانضمام إلى النضال في جنوب كردفان. مقابلة المؤلف مع زعيم المتمردين في دارفور، جوبا، فبراير/شباط ٢٠١٢.
٢١٦. مقابلة المؤلف مع قائد من حركة العدل والمساواة (JEM)، جوبا، فبراير/شباط ٢٠١٢.
٢١٧. مقابلات المؤلف مع أفراد جنوب كردفان من حركة العدل والمساواة (JEM)، جنوب السودان، مايو/أيار ٢٠١٢. راجع تويبانا (٢٠١١، أ، صفحة ٦١).
٢١٨. مقابلة المؤلف مع قادة حركة العدل والمساواة (JEM)، جوبا، فبراير/شباط ٢٠١٢. راجع تويبانا (٢٠١٠، الصفحتين ٣٠١ و٣٠٢).
٢١٩. مقابلات المؤلف مع أفراد جنوب كردفان من حركة العدل والمساواة (JEM)، جنوب السودان، مايو/أيار ٢٠١٢.
٢٢٠. حتى وقع هذه الاعتقالات، نفت القوات المسلحة السودانية (SAF) وجود حركة العدل والمساواة (JEM) في جنوب كردفان وظل اللبس قائماً حول ما إذا كان التوم يعمل بالنيابة عن حركة العدل والمساواة (JEM) أو الحركة الشعبية لتحرير السودان – شمال (SPLM-N). مقابلات المؤلف مع أعضاء حركة العدل والمساواة (JEM) في جنوب كردفان، جنوب السودان، مايو/أيار ٢٠١٢.
٢٢١. مقابلات مع أعضاء حركة العدل والمساواة (JEM) في جنوب كردفان، جنوب السودان، مايو/أيار ٢٠١٢.
٢٢٢. بينما تقع تروجي بشكل واضح في جنوب كردفان، فإن منطقة جاو على الحدود بين السودان وجنوب السودان تضم قواعد للجيش الشعبي لتحرير السودان – الجنوب (SPLA-S) والحركة الشعبية لتحرير السودان – شمال (SPLM-N)، واللذان تنسق معاً بشكل وثيق (تربيون السودان، ٢٠١٢، د، لوموند، ٢٠١٢). يكون لحركة العدل والمساواة (JEM) قواعد عرضية في المنطقة ذاتها.
٢٢٣. مقابلة المؤلف مع أفراد في حركة العدل والمساواة (JEM) والحركة الشعبية لتحرير السودان – شمال (SPLM-N) وضباط الجيش الشعبي لتحرير السودان (SPLA) بعضهم كان حاضراً في معارك هيلجيج وخرسانة، جنوب السودان وجنوب كردفان، مايو/أيار ٢٠١٢.
٢٢٤. مقابلة المؤلف مع أفراد في حركة العدل والمساواة (JEM) والحركة الشعبية لتحرير السودان – شمال (SPLM-N) وضباط الجيش الشعبي لتحرير السودان (SPLA) بعضهم كان حاضراً في معارك هيلجيج وخرسانة، جنوب السودان وجنوب كردفان، مايو/أيار ٢٠١٢.
٢٢٥. مقابلة المؤلف مع أفراد في حركة العدل والمساواة (JEM) والحركة الشعبية لتحرير السودان – شمال (SPLM-N) وضباط الجيش الشعبي لتحرير السودان (SPLA) بعضهم كان حاضراً في معارك هيلجيج وخرسانة، جنوب السودان وجنوب كردفان، مايو/أيار ٢٠١٢.
٢٢٦. مقابلة المؤلف مع منصور أرباب، أمين حركة العدل والمساواة (JEM) للشؤون الرئاسية، جوبا، ديسمبر/كانون أول ٢٠١١.
٢٢٧. ادعى قادة حركة العدل والمساواة (JEM) أيضاً تدريب حوالي ٥٠٠ مقاتل في المناطق التي تسيطر عليها الحركة الشعبية لتحرير السودان – شمال (SPLM-N) في جبال النوبة. مقابلات المؤلف مع قادة حركة العدل والمساواة (JEM)، جنوب السودان، فبراير/شباط ومايو/أيار ٢٠١٢.
٢٢٨. مقابلات المؤلف مع قادة حركة العدل والمساواة (JEM)، جوبا، فبراير/شباط ومايو/أيار ٢٠١٢.
٢٢٩. مقابلة المؤلف مع قادة حركة العدل والمساواة (JEM)، جوبا، ديسمبر/كانون أول ٢٠١١.
٢٣٠. مقابلة المؤلف مع المساليت، راجا، ديسمبر/كانون أول ٢٠١١.
٢٣١. مقابلات المؤلف مع الحركة الشعبية لتحرير السودان – شمال (SPLM-N) وقادة المتمردين في دارفور، جوبا وراجا، ديسمبر/كانون أول ٢٠١١ وفبراير/شباط ٢٠١٢، ومقابلة مع عبد العزيز الحلو، جنوب كردفان، مايو/أيار ٢٠١٢.
٢٣٢. مقابلة المؤلف مع منصور أرباب من حركة العدل والمساواة (JEM)، جوبا، ديسمبر/كانون أول ٢٠١١. وقد قُتل «بازوكا» بعد ذلك بوقت قصير، في فبراير/شباط ٢٠٠٤، في غرب دارفور.
٢٣٣. مقابلات المؤلف مع متمردي المساليت من المجموعات المختلفة، جوبا وراجا، ديسمبر/كانون أول ٢٠١١ وفبراير/شباط ٢٠١٢.
٢٣٤. اتبع المساليت بشكل عام طريقة أكثر حذراً مع الجيش الشعبي لتحرير السودان (SPLA) ولا يصرون على دورها. مقابلات المؤلف مع متمردي المساليت والفور، جوبا وراجا، ديسمبر/كانون أول ٢٠١١ وفبراير/شباط ٢٠١٢.
٢٣٥. مقابلات المؤلف مع متمردي المساليت، جوبا وراجا، ديسمبر/كانون أول ٢٠١١ وفبراير/شباط ٢٠١٢، ومقابلة مع عبد العزيز الحلو، جنوب كردفان، مايو/أيار ٢٠١٢.
٢٣٦. مقابلات المؤلف مع متمردي المساليت، جوبا وراجا، ديسمبر/كانون أول ٢٠١١ وفبراير/شباط ٢٠١٢.
٢٣٧. مقابلات المؤلف مع قائد دارفوري رئيسي في الحركة الشعبية لتحرير السودان – شمال (SPLM-N)، رجا، ديسمبر/كانون أول ٢٠١١.
٢٣٨. مقابلة المؤلف مع منصور أرباب من حركة العدل والمساواة (JEM)، جوبا، ديسمبر/كانون أول ٢٠١١.
٢٣٩. برقوهو الاسم الذي يطلق على الناس من وادي، في شرق تشاد الذين هاجروا إلى دارفور وأقصى الشرق.

٢٤٠. في ١٥ فبراير/شباط ٢٠١٢، ادعى اتحاد برقو القبلي في السودان في بيان له بأن: « هارون لم يعد من البرقو بعد الآن إلى أن يذهب إلى المحكمة الجنائية الدولية». إطلع المؤلف على الوثيقة.
٢٤١. مقابلة المؤلف مع ضابط الشؤون السياسية في مهمة الأمم المتحدة في جنوب السودان (UNMISS)، جوبا، ديسمبر/كانون أول ٢٠١١.
٢٤٢. مقابلات المؤلف مع ممثلي الحركة الشعبية لتحرير السودان - شمال (SPLM-N)، جوبا ورجا، ديسمبر/كانون أول ٢٠١١ وفبراير/شباط ٢٠١٢.
٢٤٣. مقابلات المؤلف مع متطوعي دارفور، جوبا، فبراير/شباط ٢٠١٢.
٢٤٤. مقابلات المؤلف مع ممثلي الحركة الشعبية لتحرير السودان - شمال (SPLM-N)، جوبا ورجا، ديسمبر/كانون أول ٢٠١١ وفبراير/شباط ٢٠١٢.
٢٤٥. مقابلات المؤلف مع ممثلي الحركة الشعبية لتحرير السودان - شمال (SPLM-N)، ولاية الوحدة، فبراير/شباط ٢٠١٢.
٢٤٦. مقابلة المؤلف مع عبد العزيز الهلال، جنوب كردفان، مايو/أيار ٢٠١٢.
٢٤٧. مقابلة المؤلف مع مسؤول الحركة الشعبية لتحرير السودان - شمال (SPLM-N)، عمر «فور»، جوبا، فبراير/شباط ٢٠١٢.
٢٤٨. مقابلة المؤلف مع ضابط في الحركة الشعبية لتحرير السودان - شمال (SPLM-N)، جوبا، ديسمبر/كانون أول ٢٠١١.
٢٤٩. مقابلة المؤلف مع أحمد بدوي «حمودة» في الحركة الشعبية لتحرير السودان - شمال (SPLM-N)، تم اخفاء الموقع، ديسمبر/كانون أول ٢٠١١.
٢٥٠. مقابلات المؤلف، مواقع مختلفة، ما بين فبراير/شباط إلى إبريل/نيسان ٢٠١٢. راجع تقرير مجلس الأمن الدولي (٢٠١٢ ب، صفحة ٣٠)، الذي يذكر فيه تقييمه لقوة حركة العدل والمساواة (JEM) تقديرات جهاز الأمن والمخابرات الوطني (NISS)، المفترض أنها من أواخر عام ٢٠١١، بأن «حركة العدل والمساواة (JEM) تمتلك ١٤٠٠ مقاتل، ٢٩٠ مقاتل منهم في جنوب السودان وتمتلك ٢٤٠ مركبة دفع رباعي و ١٠ شاحنات نقل و ١١ دبابة لحمل المدافع من عيار ٤٠ ملم وعيار ١٠٦ ملم (مضاد الدبابات) ومن نوع SBG 10-B-٩ ملم إضافة إلى صواريخ سام ٧ التي حصلت عليها من جنوب السودان».
٢٥١. مقابلات المؤلف، مواقع مختلفة، فبراير/شباط/نيسان ٢٠١٢. راجع كذلك تقرير مجلس الأمن الدولي رقم (٢٠١٢ ب، صفحة ٣٠)، الذي يعتمد فيه تقييمه لقوة جيش تحرير السودان - عبد الواحد محمد النور (SLA-AW) على تقديرات جهاز الأمن والمخابرات الوطني (NISS)، المفترض أنها من أواخر عام ٢٠١١، بأن جيش تحرير السودان - عبد الواحد محمد النور (SLA-AW) يمتلك ٣٥٠ رجلا و ٢٢٢ مركبة.
٢٥٢. يستند هذا التقدير إلى تقديرات جهاز الامن والمخابرات الوطني (NISS)، المفترض أنها من أواخر عام ٢٠١١، وتدرج قائمة لجنة الأمم المتحدة «علي كاريينو من حركة التحرير والعدالة (LJM)»، رغم أنه ترك حركة التحرير والعدالة (LJM) في إبريل/نيسان ٢٠١١.
٢٥٣. هذه التقديرات صادرة عن جهاز الامن والمخابرات الوطني (NISS) ومن المفترض أنها من أواخر عام ٢٠١١.

- Abdul-Jalil, Musa Adam. 1988. 'Some Political Aspects of Zaghawa Migration and Resettlement.' In Fouad Ibrahim and Helmut Ruppert, eds. *Rural-Urban Migration and Identity Change: Case Studies from the Sudan*. Bayreuth: Druckhaus Bayreuth, Vol. 11.
- ACJPS (African Centre for Justice and Peace Studies). 2011a. *Rendered Invisible: Darfur Deteriorates as International Pressure Shifts to the Referendum Process*. February.
- . 2011b. '16 Members of the Zaghawa Tribe Summarily Executed and Buried in Mass Graves in North Darfur.' 9 June.
- Africa Confidential. 2012. 'Report of Former Members of the UNSC Panel of Experts on the Sudan.' Obtained by Africa Confidential. 13 April. <<http://bit.ly/ljpkqp>>
- AI (Amnesty International). 2006. 'China—Sustaining Conflict and Human Rights Abuses: The Flow of Arms Accelerates.' London: AI. June.
- . 2007. *Sudan: Arms Continuing to Fuel Serious Human Rights Violations in Darfur*. London: AI. May.
- . 2008. *Blood at the Crossroads: Making the Case for a Global Arms Trade Treaty*. London: AI. September.
- . 2012. *Sudan: No End to Violence in Darfur*. London: AI. February.
- AP (Associated Press). 2009. 'UN Peacekeeping Chief in Darfur Says War Over.' 4 September.
- . 2010. 'Bombs Hit South Sudan Before Vote.' 14 December.
- AU (African Union). 2004. *Agreement with the Sudanese Parties on the Modalities for the Establishment of the Ceasefire Commission and the Deployment of Observers in the Darfur ('N'Djamena Ceasefire Agreement')*. Addis Ababa, 28 May.
<<http://www.iss.co.za/af/profiles/sudan/darfur/cfc/agreement.pdf>>
- . 2009. *Report of the African Union High-Level Panel on Darfur (AUPD)*. 29 October.
- BBC News. 2010. 'China "Trying to Block Publication of UN Darfur Report."' 21 October.
<<http://www.bbc.co.uk/news/world-africa-11593516>>
- Bevan, James, 2009. 'Revealing Provenance: Weapons Tracing during and after Conflict.' In *Small Arms Survey. Small Arms Survey 2009: Shadows of War*. Cambridge: Cambridge University Press, pp. 107–33.
- CEU (Council of the European Union). 1994. *Common Position 2004/31/CFSP of 9 January 2004 Concerning the Imposition of an Embargo on Arms, Munitions and Military Equipment on Sudan*.
- . 2005. *Common Position 2005/411/CFSP of 30 May Concerning Restrictive Measures against Sudan and Repealing Common Position 2004/31/CFSP*.
- Chivers, C.J. 2011a. 'Heat Seeking Missiles are missing from Libyan arms stockpile.' 7 September.
<<http://www.nytimes.com/2011/09/08/world/africa/08missile.html?pagewanted=all>>
- . 2011b. 'Military Small Arms and Libya: Security Puzzles, and Profiteers.' 6 June.
<<http://atwar.blogs.nytimes.com/2011/06/06/military-small-arms-libya-security-puzzles-and-profiteers/>>
- Citizen (Juba). 2011. 'Raja County Commissioner Blames SAF Bombing of Raja, 17 Deaths.' 31 December. <<http://www.thecitizen.info/politics/Raja-county-commissioners-blames-saf-bombing-of-Raja-17-deaths/>>
- COGR (Committee on Oversight and Government Reform). 2008. 'Examination of AEY Contracts with the U.S. Government: Hearing before the Committee on Oversight and Government Reform.' Serial No. 110-119. Washington, DC: House of Representatives. 24 June.
- DIA (United States Defense Intelligence Agency). 1984. *Small Caliber Ammunition Identification Guide Volume*

- 1: Small Arms Cartridges up to 15mm. Charlottesville, VA: DIA. 20 August. Declassified and released under the US Freedom of Information Act.
- Enough. 2010. 'Bombardments on Sudan's Disputed Border: Hint of What's to Come?' 16 December. <<http://www.enoughproject.org/publications/field-dispatch-bombardments-sudan%E2%80%99s-disputed-border-hint-what%E2%80%99s-come>>
- Flint, Julie. 2010a. Rhetoric and Reality: The Failure to Resolve the Darfur Conflict. HSBA Working Paper No. 19. Geneva: Small Arms Survey.
- . 2010b. The Other War: Inter-Arab Conflict in Darfur. HSBA Working Paper No. 22. Geneva: Small Arms Survey.
- and Alex de Waal. 2008. Darfur: A New History of a Long War. London: Zed Books.
- Florquin, Nicolas and Eric Berman. 2005. 'Part II: Armed Groups and Small Arms in ECOWAS Member States, 1998–2004.' In Nicolas Florquin and Eric G. Berman, eds. Armed and Aimless: Armed Groups, Guns, and Human Security in the ECOWAS Region. Geneva: Small Arms Survey, pp. 223–383.
- Gambari, Ibrahim. 2011. 'Time for Renewed Effort to End Conflict in Darfur.' Guardian Development Blog. 25 February. <<http://www.guardian.co.uk/global-development/poverty-matters/2011/feb/25/darfur-end-conflict>>
- Gobinet, Pierre and Claudio Gramizzi. 2011. 'Scraping the Barrel: Trade in Surplus Ammunition.' Issue Brief No. 2. Geneva: Small Arms Survey. <<http://www.smallarmssurvey.org/fileadmin/docs/G-Issue-briefs/SAS-IB2-Scraping-the-barrel.pdf>>
- GoS (Government of Sudan). 2010. Special Report on the Presence of Darfur Movements' Elements in the South. Unpublished document.
- . 2011. Report of the Committee on the Events of Dar-es-Salam. Al Fasher: North Darfur State, Secretariat General of the Government. 7 June.
- and Government of Chad. 2010. Accord de N'Djaména sur la normalisation des relations entre le Tchad et le Soudan. N'Djaména. 15 January.
- and SLA-MM (Sudan Liberation Movement-Minni Arku Minawi). 2006. Darfur Peace Agreement. Abuja. 5 May.
- HRW (Human Rights Watch). 2011a. Darfur in the Shadows. 6 June.
- . 2011b. 'Libya: Transitional Council Failing to Secure Weapons.' 25 October. <<http://www.hrw.org/news/2011/10/25/libya-transitional-council-failing-secure-weapons>>
- HSBA (Human Security Baseline Assessment). 2011a. 'A Guide to Sudanese Ammunition (1954–present)'. 11 November. <<http://www.smallarmssurveysudan.org/pdfs/facts-figures/weapons-tracing-desk/HSBA-Sudanese-ammunition.pdf>>
- . 2011b. 'Facts and Figures: Lord's Resistance Army.' Updated 10 October. <<http://www.smallarmssurveysudan.org/pdfs/facts-figures/armed-groups/southern-sudan/HSBA-Armed-Groups-LRA.pdf>>
- . 2012. 'Darfur Armed Opposition Groups and Coalitions.' 29 February. <<http://www.smallarmssurveysudan.org/facts-figures-armed-groups-darfur.php>>
- Hurriyat. 2012. 'The Militia of Kibir, the wali of North Darfur, Continues the Ethnic Cleansing Campaign in Shangal Tobay.' 8 March.
- JEM (Justice and Equality Movement). 2012a. 'SAF Sustains a Crushing Defeat at the Hands of the SRF.' 26 February. <<http://www.sudanjem.com/2012/02/saf-sustains-a-crushing-defeat-at-the-hands-of-the-srf/>>
- . 2012b. 'Decisions of the Chairman of the Movement: Decision Number (1) for Year 2012.' 3 February.
- Johnson, Douglas. 2010. When Boundaries become Borders: The Impact of Boundary-making in Southern

- Sudan's Frontier Zones. London: Rift Valley Institute.
- . 2012. 'Note on Panthou/Heglig.' 2 May.
<<http://www.sudantribune.com/Note-on-Panthou-Heglig-by-Douglas,42490>>
- Le Monde. 2012. 'Au Soudan, les rebelles annoncent la mort de 150 soldats.' 27 February.
- Lewis, Mike. 2009. Skirting the Law: Sudan's Post-CPA Arms Flows. HSBA Working Paper No. 18. Geneva: Small Arms Survey. September.
- Lynch, Colum. 2012. 'The Silence in Sudan.' Foreign Policy. 7 May.
<http://www.foreignpolicy.com/articles/2012/05/07/the_silence_in_sudan>
- MIC (Military Industry Corporation). 2007. 'MIC Complexes.'
<<http://web.archive.org/web/20081225074938/http://www.mic.sd/english/orgization.htm>>
- Miraya FM. 2010. 'Rizeigat in South Darfur Alleges SPLA Attack in Balbala Area.' 24 April.
<http://radiomiraya.org/index.php?option=com_content&view=article&id=2675:rezeigat-in-south-darfur-alleges-spla-attack-in-balbala-area&catid=85:85&Itemid=278>
- Nouwen, Sarah. Forthcoming. Complementarity in the Line of Fire: The Catalysing Effect of the International Criminal Court in Uganda and Sudan. Cambridge Series in Law and Society. Cambridge: Cambridge University Press.
- O'Fahey, Rex Sean. 2008. The Darfur Sultanate. London: Hurst.
- PANAPRESS. 2010. 'Darfur Rebel Leaders Risk UN Sanctions.' 11 November. <<http://www.panapress.com/Darfur-rebel-leaders-risk-UN-sanctions-13-742023-17-lang4-index.html>>
- Radio Dabanga (Darfur). 2012a. 'JEM Clashes with Government Troops in North Darfur.' 6 March.
- . 2012b. 'SLM-MM "kills 12 government soldiers" South of El Fasher.' 23 February.
- . 2012c. 'SRF Withdraws from Gereida.' 9 May.
- Reuters. 2012. 'New Fighting in Sudan's Darfur Region.' 8 March.
- SAC (Safat Aviation Complex). 2008. 'Letter of Authorization.' 25 November.
- . n.d.a. 'About Safat Complex.' Accessed 11 October 2011. <http://www.safatavia.com/english/index.php?option=com_content&view=article&id=89&Itemid=53>
- . n.d.b. 'SAFAT Gallery: Transport Aircraft Maintenance Center.' <http://www.safatavia.com/english/index.php?option=com_phocagallery&view=category&id=5:transport-aircraft-maintenance-center&Itemid=85>
- Salmon, Jago. 2007. A Paramilitary Revolution: The Popular Defence Forces. HSBA Working Paper No. 10. Geneva: Small Arms Survey.
- SCCARF (System of Certification of Civil Aviation of the Russian Federation). 2008. Certificate No. 2020081043 and Certificate Appendix. 24 January.
- Sudan Tribune. 2011a. 'Sudanese Army Deny Participation of Darfur Rebel Groups in S. Kordofan Attack.' 20 July.
- . 2011b. 'Sudan Army Claims Capturing JEM Military Commander in South Kordofan.' 21 July.
- . 2011c. 'JEM Sacks Head of Its Delegation to Doha Process for Peace in Darfur.' 26 September.
- . 2011d. 'International Envoys Urge to Not Support Darfur Rebels, Call Them to Join Peace.' 20 October.
- . 2011e. 'Bashir Says Sudan Armed Libyan Rebels.' 26 October.
- . 2011f. 'JEM Rebels Slam Opposition Leader over Statements on Support from Gaddafi.' 11 November.
- . 2011g. 'Khartoum Accuses Juba of Supporting New Sudan's Rebels Alliance.' 13 November.
- . 2011h. 'US Warns South Sudan on Support to SPLM-N.' 22 November.
- . 2011i. 'Sudan Complains to UNSC against Alleged Arrival of JEM in S. Sudan, Warns Juba.' 30 December.
- . 2012a. 'Darfur Janjaweed Leader Says He Traveled abroad Despite UNSC Sanctions.' 6 February.
- . 2012b. 'Sudan's Rebel Elect Malik Agar Leader of Their Alliance.' 21 February.

- . 2012c. 'Sudan Rebel Groups Form Leadership Body'. 26 February.
- . 2012d. 'South Sudan Army in Full Control of Jau after Heavy Fighting with SAF'. 27 February.
- . 2012e. 'South Darfur Town Falls to Rebel Group as Sudan Army Claims Recapture of New Area'. 8 May.
- SUNA (Sudan News Agency). 2009. 'President Al-Bashir to Inaugurate SAFAT Aviation Complex on Sunday'. 4 July. <<http://www.sunanews.net/english-latest-news/2240-president-al-bashir-to-inaugurate-safat-aviation-complex-on-sunday.html>>
- Tanner, Victor and Jérôme Tubiana. 2007. *Divided They Fall: The Fragmentation of Darfur's Rebel Groups*. HSBA Working Paper No. 6. Geneva: Small Arms Survey. <http://www.smallarmssurvey.org/files/portal/spotlight/sudan/Sudan_pdf/SWP%206%20Darfur%20rebels.pdf>
- Thomas, Edward. 2010. *The Kafia Kingi Enclave*. London and Nairobi: Rift Valley Institute.
- Tubiana, Jérôme. 2008. 'Land and Power: The Case of the Zaghawa'. Making Sense of Sudan. Social Science Research Council blog. 28 May. <<http://blogs.ssrc.org/sudan/2008/05/28/land-and-power-the-case-of-the-zaghawa/>>
- . 2010. *Chroniques du Darfour*. Grenoble: Glénat and Amnesty International.
- . 2011a. *Renouncing the Rebels: Local and Regional Dimensions of Chad–Sudan Rapprochement*. HSBA Working Paper No. 25. Geneva: Small Arms Survey.
- . 2011b. 'The War in the West'. In John Ryle, ed. *The Sudan Handbook*. London: Rift Valley Institute and James Currey, pp. 133–44.
- UN (United Nations). n.d. 'The UN Responds to the Crisis in Darfur: A Timeline'. <http://www.un.org/news/dh/dev/scripts/darfur_formatted.htm>
- UNAMID (African Union/United Nations Hybrid operation in Darfur). 2011a. 'Shangil Tobaya: A Town of Social Harmony'. *Voices of Darfur*. February.
- . 2011b. 'UNAMID Chief Urges Firm International Backing for Darfur Peace'. Press release. 29 November.
- . 2011c. *Human Rights Weekly Report: 27 December 2010–01 January 2011*.
- . 2012. 'UNAMID Confirms Bombing in North Darfur Village'. UNAMID Media Brief. 3 April.
- UN Register (United Nations Register of Conventional Arms). n.d. 'The Global Reported Arms Trade'. <<http://www.un-register.org/HeavyWeapons/Index.aspx>>
- UNSC (United Nations Security Council). 2004. Resolution 1556. 30 July.
- . 2005a. Resolution 1591 (2005). 29 March.
- . 2005b. Report of the Panel of Experts Established Pursuant to Paragraph 3 of Resolution 1591 (2005) Concerning the Sudan. S/2006/65. December.
- . 2005c. Note Verbale Dated 20 July 2005 from the Permanent Mission of South Africa to the United Nations Addressed to the Chairman of the Committee. S/AC.47/2005.8 of 20 July.
- . 2006a. Second Report of the Panel of Experts Established Pursuant to Paragraph 3 of Resolution 1591 (2005) Concerning the Sudan. S/2006/260. March.
- . 2006b. Resolution 1672 (2006). 15 April.
- . 2007. Report of the Panel of Experts Established Pursuant to Resolution 1591 (2005) Concerning the Sudan Prepared in Accordance with Paragraph 2 of Resolution 1713 (2006). S/2007/584 of 3 October.
- . 2008. Report of the Panel of Experts Established Pursuant to Resolution 1591 (2005) Concerning the Sudan. S/2008/647 of 1 October.
- . 2009a. Resolution 1891. S/RES/1891.
- . 2009b. Report of the Panel of Experts Established Pursuant to Resolution 1591 (2005) Concerning the Sudan. S/2009/562 of 29 October.
- . 2010a. Resolution 1945. 14 October.

- 2010b. Note Verbale Dated 15 March 2010 from the Permanent Mission of Burundi to the United Nations Addressed to the Chairman of the Committee. S/AC.47/2010/9 of 25 March.
- 2011. Report of the Secretary-General on the African Union–United Nations Hybrid Operation in Darfur. 8 June. <http://reliefweb.int/sites/reliefweb.int/files/resources/Full_report_121.pdf>
- 2012a. Report of the Assessment Mission on the Impact of the Libyan Crisis on the Sahel Region. S/2012/42 of 18 January.
- 2012b. Report of the Panel of Experts Established Pursuant to Resolution 1591 (2005) Concerning the Sudan. 24 January. <<http://bit.ly/lxp1ba>>
- n.d. 'Reports from Member States Pursuant to Subparagraph 3(a)(vi) of Resolution 1591 (2005) and Paragraph 5 of Resolution 1891 (2009), and Paragraph 6 of Resolution 1945 (2010)'; Committee Established Pursuant to Resolution 1591 (2005) Concerning the Sudan. <<http://www.un.org/sc/committees/1591/memstatesreports.shtml>>
- US (United States). 1997. Executive Order 13067 of November 3, 1997: Blocking Sudanese Government Property and Prohibiting Transactions with Sudan. Federal Register, Vol. 62, No. 214. 5 November.
- USAID (United States Agency for International Development). 2010. The Emergence of Grassroots Security and Livelihood Agreements in Darfur. Unpublished report.
- USIP (United States Institute of Peace). Forthcoming. Traditional Authority, Justice and Reconciliation Mechanisms in Darfur. Washington, DC: USIP.
- and Concordis International. 2010. More Than a Line: Sudan's North–South Border. Washington, DC: USIP and Concordis International. September.
- VOA (Voice of America). 2010. 'Bashir: Darfur War Is Over.' 24 February.

نبذة عن المؤلفين

كلاوديو غراميزي باحث مستقل في مجال الأسلحة وتدفق الأسلحة والصراعات. إضافة إلى الخبرة التي حصل عليها أثناء عمله في المنظمات الأوروبية غير الحكومية، فقد عمل حتى عام ٢٠١١ كخبير ومستشار أسلحة في هيئة الخبراء التابعة للأمم المتحدة في ساحل العاج وجمهورية الكونغو الديمقراطية والسودان. جبروم تويانا باحث مستقل متخصص في شؤون السودان وتشاد حيث عمل هناك كمستشار لعدد من المنظمات، بما فيها مشروع مسح الأسلحة الصغيرة ومجموعة الأزمات الدولية والمنظمات غير الحكومية الانسانية والوكالة الأمريكية للتنمية الدولية والمؤسسات المختلفة التابعة للأمم المتحدة والاتحاد الإفريقي في دارفور. وهو مؤلف لعدة دراسات ومقالات حول أزمات دارفور وتشاد، بما في ذلك تقارير نشرها مشروع مسح الأسلحة الصغيرة (واحد حول متمرد دارفور وثلاثة حول العلاقات السودانية التشادية). كما ألف عدة كتب باللغة الفرنسية تضم بينها يوميات دارفور (Chroniquee du Darfour (Glénat, 2010). وهو يحمل شهادة الدكتوراة في الدراسات الإفريقية.

شكر وتقدير

يتوجه المؤلفان بالشكر على وجه الخصوص إلى نيلسون كيلى، الذي اعتمد هذا التقرير بشكل كبير على أعماله في مجال الخدمات اللوجستية العسكرية والأسلحة وجنوب السودان. ويعبر المؤلفان عن امتنانهما على المساعدة التي قدمها مشروع مسح الأسلحة الصغيرة الذي يضم كليلر مكافيوي وجونا ليف وإميل ليبرن وتانيا إينولوكي وكارول تورين. ويرغب المؤلفان بالتقدم بالشكر من مراجعين مجهولين ممن ساعدت تعليقاتهم على توجيه مسار هذا التقرير. علاوة على ذلك، فإنهم ممتنون على المعرفة والخبرات والمساعدة التي قدمها العديد من المشاركين من أفراد الميليشيات والحكومة والمنظمات غير الحكومية إلى جانب الصحفيين والسياسيين ومواطني دارفور والمقاتلين من جميع أطراف الصراع، والذين لا يمكن لسوء الحظ ذكر أسمائهم في هذا المقام. ولولا رغبتهم في مشاطرة وجهات نظرهم وأرائهم وخبراتهم وتجاربهم وتقديم يد العون فيما يتعلق بالخدمات اللوجستية والترجمة وأشكال الدعم والعون الأخرى، لما رأى هذا المشروع النور.

مسح الأسلحة الصغيرة

مسح الأسلحة الصغيرة مشروع بحثي مستقل تابع لمعهد الدراسات العليا للدراسات الدولية والتنمية في جنيف في سويسرا. يحظى المشروع، الذي تأسس العام ١٩٩٩، بدعم الوزارة الاتحادية للشؤون الخارجية السويسرية وبمساهمات من حكومات أستراليا وبلجيكا وكندا والدانمرك وفنلندا وألمانيا وهولندا والنرويج والسويد والمملكة المتحدة والولايات المتحدة. ويعبر المشروع عن امتنانه للدعم الذي تلقاه في الماضي من حكومات فرنسا ونيوزيلندا وإسبانيا. كما يود المشروع الإعراب عن شكره للمساعدة المالية التي تلقاها على مدى السنوات من عدة مؤسسات ووكالات تابعة للأمم المتحدة.

وتتمثل أهداف مشروع مسح الأسلحة الصغيرة في أن يكون المصدر الدولي الرئيسي للمعلومات الحيادية والعامّة عن جميع الجوانب المتصلة بالأسلحة الصغيرة والعنف المسلح؛ وأن يكون مصدراً مرجعياً للحكومات وصنّاع السياسات والباحثين والتشّاطين فيما يخص المعلومات والبحوث ذات الصلة بقضايا الأسلحة الصغيرة والعنف المسلح؛ وأن يكون راصداً مستقلاً لمبادرات السياسات الوطنية والدولية وغير الحكومية ذات الصلة بالأسلحة الصغيرة والعنف المسلح؛ وأن يكون منفذاً للبحوث ذات الصلة بالسياسات بشأن قضايا الأسلحة الصغيرة والعنف المسلح؛ وأن يكون منتدى لتبادل المعلومات؛ وأن يعمم أفضل الممارسات والمبادرات التي تتعاطى مع قضايا الأسلحة الصغيرة والعنف المسلح. ويرعى المشروع إجراء البحوث الميدانية وجهود جمع المعلومات وخصوصاً في البلدان والمناطق المتضررة.

ويضم المشروع طاقم عمل دولي يتمتع بخبرة واسعة في الدراسات الأمنية والعلوم السياسية والقانون والإقتصاد والدراسات التنموية وعلم الاجتماع وعلم الجريمة ويعملون عن كثب مع شبكة عالمية من الباحثين والمؤسسات الشريكة والمنظمات غير الحكومية والحكومات في أكثر من ٥٠ بلداً.

مسح الأسلحة الصغيرة

معهد الدراسات العليا للدراسات الدولية والتنمية

Small Arms Survey

Graduate Institute of International and Development Studies

Avenue Blanc, 1202 Geneva, Switzerland 47

تلفون: +٤١ ٢٢ ٩٠٨ ٥٧٧٧ فاكس: +٤١ ٢٢ ٧٢٢ ٢٧٢٨

البريد الإلكتروني: sas@smallarmssurvey.org

الموقع الإلكتروني: www.smallarmssurvey.org

مشروع التقييم الأساسي للأمن البشري (HSBA)

انطلق مشروع التقييم الأساسي للأمن البشري في السودان وجنوب السودان (HSBA) في عام ٢٠٠٥ وهو مصدر رئيسي للبحوث التجريبية حول الاسلحة الصغيرة والاسلحة الخفيفة والعنف المسلح في دولتين. ويدير مشروع مسح الأسلحة الصغيرة هذا المشروع الذي تم تطويره بالتعاون مع الحكومة الكندية وبعثة الأمم المتحدة في السودان وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي ومجموعة كبيرة من الشركاء الدوليين والسودانيين والسودانيين الجنوبيين. ومن خلال إصدار ونشر البحوث الميدانية المنتظمة، يدعم هذا المشروع المبادرات الرامية إلى الحد من العنف، بما في ذلك برامج نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج والخطط التحفيزية لجمع الأسلحة المدنية إلى جانب إصلاح القطاع الأمني والتدخلات الموجهة للسيطرة على السلاح في أنحاء السودان وجنوب السودان. كما يقدم المشروع إرشادات بخصوص السياسات المتبعة لمواجهة انعدام الأمن.

صممت أوراق عمل مشروع التقييم الأساسي للأمن البشري (HSBA) لتقديم تحليلات متعمقة حول القضايا المتعلقة بالأمن في السودان وجنوب السودان وعلى طول الشريط الحدودي بينهما. كما يُصدر المشروع تقارير مختصرة تلقي الضوء على معلومات أساسية بشكل دوري وسلس. وتتوفر كلا السلسلتان باللغتين الإنجليزية والعربية على الموقع الإلكتروني www.smallarmssurvey.org/sudan إضافة الى ذلك، ينشر المشروع تقارير «حقائق وأرقام» شهرية حول قضايا الأمن الرئيسية على الموقع www.smallarmssurveysudan.org/facts-figures.php

يتلقى مشروع التقييم الأساسي للأمن البشري في السودان وجنوب السودان (HSBA) دعماً مالياً مباشراً من وزارة الخارجية الأميركية ووزارة الشؤون الخارجية الدانماركية ووزارة الخارجية النرويجية إلى جانب المعهد الأميركي للسلام. وقد حصل المشروع أيضاً على الدعم في السابق من صندوق السلام والأمن العالمي التابع لإدارة الشؤون الخارجية والتجارة الدولية بكندا ووزارة الخارجية الهولندية والتجمع المعني بمنع نشوب الصراعات الدولية التابع لحكومة المملكة المتحدة. كما سبق أن تلقى المشروع الدعم من المجموعة الدانماركية لإزالة الألغام والمعهد الديمقراطي الوطني.

للمزيد من المعلومات، يرجى الاتصال بجونا ليف، منسق مشروع التقييم الأساسي للأمن البشري

البريد الإلكتروني jonah.leff@smallarmssurvey.org

الموقع الإلكتروني www.smallarmssurveysudan.org

إصدارات مشروع التقييم الأساسي للأمن البشري (HSBA)

تقارير السودان

العدد ١، سبتمبر/أيلول ٢٠٠٦

تهديدات مستمرة: اضطراب الأمن البشري في ولاية البحيرات منذ توقيع اتفاق السلام الشامل

العدد ٢، أكتوبر/تشرين الأول ٢٠٠٦

المجموعات المسلحة في السودان: قوات الدفاع عن جنوب السودان في أعقاب إعلان جوبا

العدد ٣ (الإصدار الثاني)، نوفمبر/تشرين الثاني ٢٠٠٦ – فبراير/شباط ٢٠٠٧

دراسة تحليلية لنزع سلاح المدنيين بولاية جونقلي: التجارب والتداعيات الأخيرة

العدد ٤، ديسمبر/كانون الأول ٢٠٠٦

لا حوار ولا تعهدات: أخطار الأجل الأخيرة للمنوحة للدبلوماسية بالنسبة إلى دارفور

العدد ٥، يناير/كانون الثاني ٢٠٠٧

اتساع دائرة الحرب حول السودان: انتشار المجموعات المسلحة في جمهورية أفريقيا الوسطى

العدد ٦، فبراير/شباط ٢٠٠٧

عسكرة السودان: مراجعة أولية لتدفق الأسلحة وحيازتها

العدد ٧، يوليو/تموز ٢٠٠٧

الأسلحة والنفط ودارفور: تطوّر العلاقات بين الصين والسودان

العدد ٨، سبتمبر/أيلول ٢٠٠٧

الاستجابة للحروب الرعوية: استعراض مساعي الحد من العنف في السودان وأوغندا وكينيا

العدد ٩، فبراير/شباط ٢٠٠٨

تداعيات الصدى: عدم استقرار تشاد ونزاع دارفور

العدد ١٠، مارس/ آذار ٢٠٠٨

لا «مشتركة» ولا «مدمجة»: الوحدات المشتركة المدمجة (JIUs) ومستقبل اتفاقية السلام الشامل

العدد ١١، مايو/ أيار ٢٠٠٨

حلفاء ومنشقون: آخر مستجدات إدماج المجموعات المسلحة وأنشطة القوى العاملة بالوكالة

العدد ١٢، أغسطس/ آب ٢٠٠٨

الانجراف إلى الحرب: انعدام الأمن والعسكرة في جبال النوبة

العدد ١٣، سبتمبر/ أيلول ٢٠٠٨

لا منزلة، أفاق قليلة: كيف خذل السلام المقاتلات والنساء المرتبطات بالقوات والمجموعات المقاتلة الجنوب سودانيات

العدد ١٤، مايو/ أيار ٢٠٠٩

تضارب الأولويات: تحديات حكومة جنوب السودان (GOSS) الأمنية والاستجابات الأخيرة

العدد ١٥، ديسمبر/ كانون الأول ٢٠٠٩

العرض والطلب: تدفق الأسلحة وحيازتها في السودان

العدد ١٦، أبريل/ نيسان ٢٠١٠

أعراض وأسباب: انعدام الأمن وشيوع ضعف التنمية في ولاية شرق الاستوائية

العدد ١٧، مايو/ أيار ٢٠١١

الإخفاقات والفرص: إعادة النظر في نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج في جنوب السودان

العدد ١٨، نوفمبر/ تشرين الثاني ٢٠١١

الاقتتال على الغنائم: حركات التمرد المسلحة في منطقة أعالي النيل الكبرى

العدد ١٩، أبريل/ نيسان ٢٠١٢

السعي إلى السلاح: تدفق الأسلحة وحيازتها في جنوب السودان
أوراق العمل الخاصة بالسودان

أوراق العمل

العدد ١، نوفمبر/ تشرين الثاني ٢٠٠٦

قوات الدفاع عن جنوب السودان عشية إعلان جوبا
بقلم جون يونغ

العدد ٢، فبراير/ شباط ٢٠٠٧

العنف واستهداف الضحايا في جنوب السودان: ولاية البحيرات في فترة ما بعد اتفاق السلام
الشامل
بقلم ريتشارد جارفيلد

العدد ٣، مايو/ ايار ٢٠٠٧

جبهة الشرق والكفاح ضد التهميش
بقلم جون يونغ

العدد ٤، مايو/ ايار ٢٠٠٧

حدود بالاسم فقط: تجارة الأسلحة والمجموعات المسلحة على حدود جمهورية الكونغو
الديمقراطية والسودان
بقلم جوشوا ماركس

العدد ٥، يونيو/ حزيران ٢٠٠٧

الجيش الأبيض: مقدمة واستعراض
بقلم جون يونغ

العدد ٦، يوليو/ تموز ٢٠٠٧

انقسموا هزموا: تشرذم المجموعات المتمردة في دارفور
بقلم فكتور تانر وجيروم توبيانا

العدد ٧، يوليو/ تموز ٢٠٠٧

توترات الشمال - الجنوب وأفاق العودة إلى الحرب
بقلم جون يونغ

العدد ٨، سبتمبر/ ايلول ٢٠٠٧

جيش الرب للمقاومة في السودان: تاريخ وملحات
بقلم ماركيه شوميروس

العدد ٩، نوفمبر/ تشرين الثاني ٢٠٠٧

المجموعات المسلحة على حدود السودان الشرقية: استعراض وتحليلات
بقلم جون يونغ

العدد ١٠، ديسمبر/ كانون الأول ٢٠٠٧

ثورة المنظمات شبه العسكرية: قوات الدفاع الشعبي
بقلم ياغو سالمون
سنودن مهمة قيد الإنجاز ٥٢

العدد ١١، ديسمبر/ كانون الأول ٢٠٠٧

العنف والتعرض للأذى بعد نزاع سلاح المدنيين: قضية جونقلي
بقلم ريتشارد غارفيلد

العدد ١٢، أبريل/ نيسان ٢٠٠٨

حرب تشاد - السودان بالوكالة و (دارفور) تشاد: الخيال والحقيقة
بقلم جيروم تويانا

العدد ١٣، يونيو/ حزيران ٢٠٠٨

مخلفات العنف: انعدام الأمن في ولايتي الاستوائية الوسطى وشرق الاستوائية السودانيتين
بقلم ماركيه شوميروس

العدد ١٤، يوليو/ تموز ٢٠٠٨

قياس الخوف وانعدام الأمن: منظورات في العنف المسلح في شرق الاستوائية وتوركانا
الشمالية
بقلم كلير مك إيفوي وريان موري

العدد ١٥، سبتمبر/ ايلول ٢٠٠٨

صراع وأسلحة وعسكرة: ديناميات مخيمات المشردين داخلياً في دارفور
بقلم كليا كاهن

العدد ١٦، يناير/ كانون الثاني ٢٠٠٩

طلقات في الظلام: حملة نزع سلاح المدنيين في جنوب السودان لعام ٢٠٠٨
بقلم آدم أوبراين

العدد ١٧، يونيو/ حزيران ٢٠٠٩

ما بعد «الجنجاويد»: فهم ميليشيات دارفور
بقلم جولي فلينت

العدد ١٨، سبتمبر/ أيلول ٢٠٠٩

الالتفاف حول القانون: تدفق الأسلحة إلى السودان في مرحلة ما بعد اتفاق السلام الشامل
بقلم مايك لويس

العدد ١٩، يناير/ كانون الثاني ٢٠١٠

الخطابة والواقع: فشل حل الصراع في دارفور
بقلم جولي فلينت

العدد ٢٠، أبريل/ نيسان ٢٠١٠

مستقبل غامض: النزاع المسلح في جنوب السودان
بقلم كليز ماكفوي وأميل ليبيرن

العدد ٢١، يونيو/ حزيران ٢٠١٠

توقعات غير واقعية: التحديات الحالية لإعادة إدماج جنوب السودان
بقلم جولي برنفلد

العدد ٢٢، أكتوبر/ تشرين أول ٢٠١٠

الحرب الأخرى: الصراع العربي الداخلي في دارفور
بقلم جولي فلينت

العدد ٢٣، نوفمبر/ تشرين ثاني ٢٠١٠

الحاجة إلى المراجعة:
مراحل تحول الجيش الشعبي لتحرير السودان (SPLA) من ٢٠٠٦ حتى ٢٠١٠، وما بعد ذلك
بقلم ريتشارد راندز

العدد ٢٤ ، فبراير/ شباط ٢٠١١

نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج (DDR) في السودان:
إنجازات متواضعة بعد فوات الأوان؟
بقلم راين نيكولز

العدد ٢٥ ، مارس / آذار ٢٠١١

نيزد المتمردين:
الأبعاد المحلية والإقليمية للتقارب بين تشاد والسودان
بقلم جيروم توبيانا

العدد ٢٦، يونيو/ حزيران ٢٠١١

خلق الوقائع على الأرض: ديناميات الصراع في أبيي
بقلم جوشوا كريز

العدد ٢٧، يونيو/ حزيران ٢٠١٢

مهمة قيد الإنجاز: تطوير قوات الأمن في جنوب السودان حتى فبراير/ شباط ٢٠١٢
بقلم جون أ. سنودن

إصدارات أخرى لمسح الأسلحة الصغيرة

إصدارات غير دورية

1. *Re-Armament in Sierra Leone: One Year After the Lomé Peace Agreement*, by Eric Berman, December 2000
2. *Removing Small Arms from Society: A Review of Weapons Collection and Destruction Programmes*, by Sami Faltas, Glenn McDonald, and Camilla Waszink, July 2001
3. *Legal Controls on Small Arms and Light Weapons in Southeast Asia*, by Katherine Kramer (with Nonviolence International Southeast Asia), July 2001
4. *Shining a Light on Small Arms Exports: The Record of State Transparency*, by Maria Haug, Martin Langvandlien, Lora Lumpe, and Nic Marsh (with NISAT), January 2002
5. *Stray Bullets: The Impact of Small Arms Misuse in Central America*, by William Godnick, with Robert Muggah and Camilla Waszink, November 2002
6. *Politics from the Barrel of a Gun: Small Arms Proliferation and Conflict in the Republic of Georgia*, by Spyros Demetriou, November 2002
7. *Making Global Public Policy: The Case of Small Arms and Light Weapons*, by Edward Laurance and Rachel Stohl, December 2002
8. *Small Arms in the Pacific*, by Philip Alpers and Conor Twyford, March 2003
9. *Demand, Stockpiles, and Social Controls: Small Arms in Yemen*, by Derek B. Miller, May 2003
10. *Beyond the Kalashnikov: Small Arms Production, Exports, and Stockpiles in the Russian Federation*, by Maxim Pyadushkin, with Maria Haug and Anna Matveeva, August 2003
11. *In the Shadow of a Cease-fire: The Impacts of Small Arms Availability and Misuse in Sri Lanka*, by Chris Smith, October 2003
12. *Small Arms in Kyrgyzstan: Post-revolutionary Proliferation*, by S. Neil MacFarlane and Stina Torjesen, March 2007, ISBN 2-8288-0076-8, also in *Kyrgyz and Russian (first printed as Kyrgyzstan: A Small Arms Anomaly in Central Asia?*, by S. Neil MacFarlane and Stina Torjesen, February 2004)

13. *Small Arms and Light Weapons Production in Eastern, Central, and Southeast Europe*, by Yudit Kiss, October 2004, ISBN 2-8288-0057-1
14. *Securing Haiti's Transition: Reviewing Human Insecurity and the Prospects for Disarmament, Demobilization, and Reintegration*, by Robert Muggah, October 2005, updated, ISBN 2-8288-0066-0
15. *Silencing Guns: Local Perspectives on Small Arms and Armed Violence in Rural South Pacific Islands Communities*, edited by Emile LeBrun and Robert Muggah, June 2005, ISBN 2-8288-0064-4
16. *Behind a Veil of Secrecy: Military Small Arms and Light Weapons Production in Western Europe*, by Reinhilde Weidacher, November 2005, ISBN 2-8288-0065-2
17. *Tajikistan's Road to Stability: Reduction in Small Arms Proliferation and Remaining Challenges*, by Stina Torjesen, Christina Wille, and S. Neil MacFarlane, November 2005, ISBN 2-8288-0067-9
18. *Demanding Attention: Addressing the Dynamics of Small Arms Demand*, by David Atwood, Anne-Kathrin Glatz, and Robert Muggah, January 2006, ISBN 2-8288-0069-5
19. *A Guide to the US Small Arms Market, Industry, and Exports, 1998–2004*, by Tamar Gabelnick, Maria Haug, and Lora Lumpe, September 2006, ISBN 2-8288-0071-7
20. *Small Arms, Armed Violence, and Insecurity in Nigeria: The Niger Delta in Perspective*, by Jennifer M. Hazen with Jonas Horner, December 2007, ISBN 2-8288-0090-3
21. *Crisis in Karamoja: Armed Violence and the Failure of Disarmament in Uganda's Most Deprived Region*, by James Bevan, June 2008, ISBN 2-8288-0094-6
22. *Blowback: Kenya's Illicit Ammunition Problem in Turkana North District*, by James Bevan, June 2008, ISBN 2-8288-0098-9
23. *Gangs of Central America: Causes, Costs, and Interventions*, by Dennis Rodgers, Robert Muggah, and Chris Stevenson, May 2009, ISBN 978-2-940415-13-7
24. *Arms in and around Mauritania: National and Regional Security Implications*, by Stéphanie Pézard with Anne-Kathrin Glatz, June 2010, ISBN 978-2-940415-35-9 (also available in French)
25. *Transparency Counts: Assessing State Reporting on Small Arms Transfers, 2001–08*, by Jasna Lazarevic, June 2010, ISBN 978-2-940415-34-2
26. *Confronting the Don: The Political Economy of Gang Violence in Jamaica*, by Glaister Leslie, November 2010, ISBN 978-2-940415-38-0

27. *Safer Stockpiles: Practitioners' Experiences with Physical Security and Stockpile Management (PSSM) Assistance Programmes*, edited by Benjamin King, April 2011, ISBN 978-2-940415-54-0
28. *Analysis of National Reports: Implementation of the UN Programme of Action on Small Arms and the International Tracing Instrument in 2009–10*, by Sarah Parker, May 2011, ISBN 978-2-940415-55-7
29. *Blue Skies and Dark Clouds: Kazakhstan and Small Arms*, by Nicolas Florquin, Dauren Aben, and Takhmina Karimova, May 2012, ISBN 978-2-9700771-5-2

تقارير خاصة

1. *Humanitarianism under Threat: The Humanitarian Impact of Small Arms and Light Weapons*, by Robert Muggah and Eric Berman, commissioned by the Reference Group on Small Arms of the UN Inter-Agency Standing Committee, July 2001
2. *Small Arms Availability, Trade, and Impacts in the Republic of Congo*, by Spyros Demetriou, Robert Muggah, and Ian Biddle, commissioned by the International Organization for Migration and the United Nations Development Programme, April 2002
3. *Kosovo and the Gun: A Baseline Assessment of Small Arms and Light Weapons in Kosovo*, by Anna Khakee and Nicolas Florquin, commissioned by the United Nations Development Programme, June 2003
4. *A Fragile Peace: Guns and Security in Post-conflict Macedonia*, by Suzette R. Grillot, Wolf-Christian Paes, Hans Risser, and Shelly O. Stoneman, commissioned by United Nations Development Programme, and co-published by the Bonn International Center for Conversion, SEESAC in Belgrade, and the Small Arms Survey, June 2004, ISBN 2-8288-0056-3
5. *Gun-running in Papua New Guinea: From Arrows to Assault Weapons in the Southern Highlands*, by Philip Alpers, June 2005, ISBN 2-8288-0062-8
6. *La République Centrafricaine: Une étude de cas sur les armes légères et les conflits*, by Eric G. Berman, July 2006, ISBN 2-8288-0073-3
7. *Small Arms in Burundi: Disarming the Civilian Population in Peacetime (Les armes légères au Burundi : après la paix, le défi du désarmement civil)*, by Stéphanie Pézard and Nicolas Florquin, co-published with Ligue Iteka, in English and French, August 2007, ISBN 2-8288-0080-6 ISSN 1661-4453 118 Small Arms Survey HSBA Working Paper 28

8. *Quoi de neuf sur le front congolais ? Evaluation de base sur la circulation des armes légères et de petit calibre en République du Congo*, par Robert Muggah et Ryan Nichols, publié avec le Programme des Nations Unies pour le Développement–République du Congo, décembre 2007, 2-8288-0089-X
9. *Small Arms in Rio de Janeiro: The Guns, the Buyback, and the Victims*, by Pablo Dreyfus, Luis Eduardo Guedes, Ben Lessing, Antônio Rangel Bandeira, Marcelo de Sousa Nascimento, and Patricia Silveira Rivero, a study by the Small Arms Survey, Viva Rio, and ISER, December 2008, ISBN 2-8288-0102-0
10. *Firearms-related Violence in Mozambique*, a joint publication of the Ministry of the Interior of Mozambique, the World Health Organization–Mozambique, and the Small Arms Survey, June 2009, ISBN 978-2-940415-14-4
11. *Small Arms Production in Brazil: Production, Trade, and Holdings*, by Pablo Dreyfus, Benjamin Lessing, Marcelo de Sousa Nascimento, and Jlio Cesar Purcena, a joint publication with Viva Rio and ISER, Septemer 2010, ISBN 978-2-940415-40-3
12. *Timor-Leste Armed Violence Assessment: Final Report*, edited by Robert Muggah and Emile LeBrun, October 2010, ISBN 978-2-940415-43-4
13. *Significant Surpluses: Weapons and Ammunition Stockpiles in South-east Europe*, by Pierre Gobinet, a joint publication of the Regional Approach for Stockpile Reduction, the US Department of State’s Office of Weapons Removal and Abatement, and the Small Arms Survey, December 2011, ISBN 978-2- 9700771-2-1
14. *Enquête nationale sur les armes légères et de petit calibre en Côte d’Ivoire: les défis du contrôle des armes et de la lutte contre la violence armée avant la crise post-électorale*, by Savannah de Tessières, a joint publication of the United Nations Development Programme, the Commission Nationale de Lutte contre la Prolifération et la Circulation Illicite des Armes Légères et de Petit Calibre, Côte d’Ivoire, and the Small Arms Survey, April 2012, ISBN 978- 2-9700771-6-9
15. *Capabilities and Capacities: A Survey of South-east Europe’s Demilitarization Infrastructure*, by Pierre Gobinet, a joint publication of the Regional Approach for Stockpile Reduction, the US Department of State’s Office of Weapons Removal and Abatement, and the Small Arms Survey, April 2012, ISBN 978-2-9700771-7-6

- Armed and Aimless: Armed Groups, Guns, and Human Security in the ECOWAS Region*, edited by Nicolas Florquin and Eric G. Berman, May 2005, ISBN 2-8288-0063-6
- Armés mais désœuvrés: groupes armés, armes légères et sécurité humaine dans la région de la CEDEAO*, edited by Nicolas Florquin and Eric Berman, co-published with GRIP, March 2006, ISBN 2-87291-023-9
- Targeting Ammunition: A Primer*, edited by Stéphanie Pézard and Holger Anders, copublished with CICS, GRIP, SEESAC, and Viva Rio, June 2006, ISBN 2-8288-0072-5
- No Refuge: The Crisis of Refugee Militarization in Africa*, edited by Robert Muggah, co-published with BICC, published by Zed Books, July 2006, ISBN 1-84277-789-0
- Conventional Ammunition in Surplus: A Reference Guide*, edited by James Bevan, published in cooperation with BICC, FAS, GRIP, and SEESAC, January 2008, ISBN 2-8288-0092-X
- Ammunition Tracing Kit: Protocols and Procedures for Recording Small-calibre Ammunition*, developed by James Bevan, June 2008, ISBN 2-8288-0097-0
- The Central African Republic and Small Arms: A Regional Tinderbox*, by Eric G. Berman with Louisa N. Lombard, December 2008, ISBN 2-8288-0103-9
- Security and Post-Conflict Reconstruction: Dealing with Fighters in the Aftermath of War*, edited by Robert Muggah, published by Routledge, January 2009, ISBN 978-0-415-46054-5
- 'L'insécurité est une autre guerre': Analyse de la violence armée au Burundi*, by Stéphanie Pézard and Savannah de Tessières, April 2009, ISBN 978-2-940415-12-0
- 'Insecurity Is Also a War': An Assessment of Armed Violence in Burundi*, by Stéphanie Pézard and Savannah de Tessières, published by the Geneva Declaration Secretariat, October 2009, ISBN 978-2-940415-20-5
- The Politics of Destroying Surplus Small Arms: Inconspicuous Disarmament*, edited by Aaron Karp, published by Routledge, July 2009, ISBN 978-0-415-49461-8
- Primed and Purposeful: Armed Groups and Human Security Efforts in the Philippines*, by Soliman M. Santos, Jr., and Paz Verdades M. Santos, co-published with the South-South Network for Non-State Armed Group Engagement, April 2010, ISBN 978-2-940415-29-8